الكتابُ الأسوَد

جرائم الانقلاب العسكري في مصر



تقديم

سيف الدين عبد الفتاح

تصدير

محمد الفقي



جرائم الانقلاب العسكري في مصر

(يوليو 2013م : مارس 2018م)

تقديم الدكتور سيف الدين عبد الفتاح

تصدير الأستاذ محمد الفقي





(يوليو 2013 م : مارس 2018م)

KARA KİTAP

MISIRDA ASKERİ DARBENİN SUÇLARI

(TEMMUZ 2013 - MART 2018)



محتويات الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم: الدكتور سيف الدين عبد الفتاح

أستاذ العلوم السياسية

يعد هذا الجهد الذي اتُّخذ له عنوان "الكتاب الأسود" الذي يوثق لسياسات السيسي وجملة قرارته ومخرجات نظامه الانقلابي جهدًا مهمًا، خاصة أن المنقلب يحاول في تلك الآونة التأهب لانتخابات رئاسية هزلية، في حقيقة الأمر ليست بانتخابات، حتى يختار لفترة رئاسية ثانية، رغم كل تلك المآسي التي ارتكبها تحت عناوين كثيرة، فقد ارتكب من الأفعال ما يعد جرائم وما يصنف بعضها في أعلاها مثل "خيانة الأمانة"، وخيانة القسم، مرورًا إلى ما يعتبر مؤشرات على فساد كبير، يجتهد هو ومؤسساته إلى إخفاء أي قرائن ومؤشرات على هذا الوزر وارتكابه، وانتهاء بمشاهد الفشل التي غالبًا ما تمثل احترافية الفشل في هذا النظام الذي يحاول أن يبيع الأوهام ويروج الأحلام.

يين قوائم الاتهام والتجريم، وجرائم الفاشية وانتهاك حقوق الإنسان، وقوائم الفساد وحماية الفاسدين، وقوائم الفشل التي تشير إلى افتقاد النظام إلى قدر مشروعية أفعاله، فإن هذا النظام الذي افتتح عمله الفاضح باغتصاب السلطة الشرعية، وقطع الطريق على مسار انتخابي وديموقراطي، واختطاف رئيس مدني منتخب غير معروف مكان احتجازه أو سجنه آنذاك، كل تلك القوائم إنما تشكل في حقيقة الأمر "كتابًا أسود"، تلازم هذه المنظومة الانقلابية بكل قبائحه وسوءاته، التي يجب نشرها في ظل استراتيجية وسياسة لفضح النظام على رؤوس الأشهاد في كل مقام ومكان، وأمام كل هيئة ومؤسسة في الداخل والخارج، حتى يرفع النقاب ويكشف المستور من سياسات العسكر التي لا تجلب إلا خرابًا للمجتمعات، وتخريبًا لعمرانها وإنسانها، وجملة العلاقات الاجتماعية والمجتمعية التي يسهم المستبد والمستبدون وجُوقته في تمزيق تلك الشبكات وتشرذمها بما ينال من قوة الوطن، وتماسك الشعب، ووحدة الجماعة الوطنية.

الكتاب الأسود يمثل أبلغ رد على كل ادعاءات منظومة الانقلاب، وعلى رأسها السيسي، الادعاءات الكاذبة والزائفة حول احترامها للدستور أو حقوق الإنسان، فإن انتهاكات واضحة وفاضحة وصريحة وقاطعة أصبحت من الطقوس اليومية التي يمارسها النظام الذي قام مع تراكم أفعاله المجرمة بأكثر مما قامت به أنظمة عسكرية مضت، خاصة ما يقوم به من عمل واستهداف لكل طاقات المجتمع والوطن، فاقت جرائمه كل تلك المآسي التي ارتكبها أسلافه من "رؤساء العسكر"، وشكّل بخطاباته وأفعاله عملاً ممنهجًا يستهين بكل نفس بشرية، ويحرض عليها استباحة واستهانة، منظومة لا تعرف أي قيمة للإنسان أو كرامة، وبدت هذه الثورة المضادة التي جعلت من النظام الانقلابي

في مصر أهم أدواتها تحاول أن تهدم هذا الشعار الذي تمسكت به الثورة المصرية في يناير لتحدد استراتيجية للإصلاح الجذري.

رباعية الشعار "العيش الكريم، و"الكرامة الإنسانية"، و"الحرية الأساسية"، و"العدالة الاجتماعية"، وبالنظر لتلك الأهداف فإنها مثلت بالنسبة للثورة المضادة تذكيرًا لها بمطالبات شعبية وأشواق جماهيرية تتوق إلى تحقيق هذه الأهداف، فما كان من زبانية الثورة المضادة إلا استهداف هذه الأهداف في مقتل، وجعل هذه الأهداف نصب أعينها لاستهدافها بكل بجاحة ودناءة وحقارة.

فهذا العيش الكريم الذي استبدل به عمليات متتابعة لسياسات ممنهجة لتكريس حالة الإفقار المتعمد في بر مصر، هادفًا إلى استراتيجية "التجويع"، قامت عليها مؤسسات ووزارات تؤدي الخدمات، فإذا بها تتحول إلى أدوات جباية لئيمة تمتك عظام تلك الشعوب ومص دمائها لو كان فيها بقية من حياة، لا تقيم وزنًا لهؤلاء المعدمين، إنها طريقة أخرى من طرائق الإعدام التي يوزعها النظام ضمن زيادة رقعة "المعدومين" في إطار سياسات جائرة برفع الدعم من دون أي تعويض يذكر للفئات الفقيرة التي ازدادت فقرًا وإفقارًا، وإذا تأملت لفظ "المعدوم"، فهو على قرابة من "الإعدام" الفعل الذي يتعلق بإزهاق الأرواح، ولكن على نحو بطيء وبنهج متعمد.

خط الفقر ومن هم تحته صار كل يوم يلتهم أعدادًا جديدة من فئة "المعدومين"، المتدهورة حالهم من جراء غُول الغلاء وسُعار الأسعار وهوان الجنيه وتغوّل الدولار.. كل هذه الأمور ليس أمامها إلا "الفقير المعدوم" المطحون الذي يزداد فقرًا تتكالب عليه، وتزيد أحواله تفاقمًا، وحاجاته ازديادًا، إن الحديث بالأرقام عن هذه الأمور تجده ضمن

جداول ورسوم بيانية وانفوجرافات (من أشكال معلوماتية) معبرة عن أسوء حال، وتدهور معنى "العيش"، أما انتمائه إلى دائرة الوصف بالكريم فقد صار من مستحيلات هذا النظام الذي جعل من شعارات "مش قادر أديك" و "نجوع. . نجوع" من استغلال حال المعدومية التي صارت صفة لهؤلاء في تدهور وسقوط مستمر في بئر الحرمان والإفقار.

أما معاني الكرامة الإنسانية المستهدفة من المنظومة، في كتاب أسود لا يقدر معنى الإنسانية وحرمتها، فضلاً عن إهداره للكرامة بكل صورها وكل مقتضياتها وشروطها.

إن إهدار الإنسانية وطمس الكرامة لهما عمليتان يقوم بها النظام الانقلابي على نحو استباحي ممنهج، فينال من الإنسان وأمنه بتخويفه وترويعه وتفزيعه، وتعبيده وتطويعه، وينال من حرمته وكيانه وبنيانه، ناظرًا إليه في دائرة العبء على نظام فاسد فاشي فاشل لا يملك من السياسات إلا إهانة الإنسان وممارسة الطغيان، والنيل من كل كيان، وتبديد كل أمان وعمران.

إن أرخص الأشياء في ظل ارتفاع الأسعار مريب ورهيب هو الإنسان ذاته الذي نقل قدرته وتآكلت طاقته وسلبت كرامته، بل وحتى تستباح نفسه وإنسانيته بالقتل، حتى صار الإعدام أحكامًا وأفعالاً استراتيجية تتبناها هذه المنظومة، لا تقيم وزنًا لأحد، ولا تضع لنفسها أي سقوف أو قيود أو حدود، عنوان أفعالها الاستباحة، ومداخل أقوالها وخطابها الإهانة والاستهانة. إن رؤية الإنسان المصري لنفسه سواء أكان مطاردًا أو معتقلاً، في ظل نظام يجعل التهمة هي الأساس والبراءة هي الاستثناء إنما تعبر عن بؤس المواطن وافتقاده لكيانه ومعنى إنسانيته ومغزى كرامته.

ذلك أن افتقاد الكرامة والكيانية الإنسانية إذا حدث وصار ذلك منهجًا وسياسة فلا تتحدث عن "الحرية"، لا أساسية ولا مدنية ولا سياسية، الحرية فعل قيمي عزيز يتعلق بخلق الله للإنسان كريمًا في كيانه، حرًا في بنيانه وفي قناعاته وخياراته، في إرادته وقدراته، في مساره ومسيرته وتقرير مصيره. إنها القيمة التي تلف الإنسان فتخرجه من كل علاقة تمتهنه أو تهينه، و"علاقة السيد والعبد"، "علاقة المستبد والخاضع"، و"علاقة الطاغية والامتهان"، و"علاقة البطش والخوف والتخويف والترويع" و"علاقة المتحكم وعقلية القطيع"، و"علاقة سيادة الطاغية في فرقة وتفرقة شعبه"، علاقة المستبد حينما يجد تابعين ممن هم موضع استخفافه واستهانته ملوحًا لهم في كل حين "أنا أو الفوضى".

يأتي بعد ذلك التبديد الذي يتعلق بالانقلاب في إطار منظومة العدالة؛ ذلك أن هذا النظام قد بدّد كل ما يتعلق بمؤسسة القضاء ووظائفها في إقامة العدل وتحقيق الإنصاف، ومن المؤسف حقًا أن تستبدل بذلك سياسات الظلم ومظاهر الإجحاف، فضاعت على الحقيقة وظيفة القضاء، وتورط معظم القضاة في إقرار حالة الظلم إما بالإسهام المباشر في إصدار أحكام جائرة أو بشكل غير مباشر بالسكوت على كل ظلم يقوم بها السيسي وزبانيته، فإذا تحدثت عن جهاز النيابة العامة فحدث ولا حرج عن جهاز لا يقوم بأصل وظيفته بالتحقيق والتدقيق، ولكنه يقوم بتقديم الغطاء لكل ظلم وسلوك يتوسل كل حيلة من مسالك التلفيق، فصار مرفق العدالة يسير بسيرة الظلم، ولا ينتصف لأي حق.

صار من يستحق أن يكون خلف القضبان وفي السجون خارجها يتنعم، ومن خلف القضبان يقبع في غياهب السجون هو المستحق للحرية والتكريم، أضف إلى هذا

أن منظومة العدالة قد افتقدت أي روح تشريع يتعلق بإشاعة العدل وضمان تحقيقه، وصارت التشريعات تقنن للظلم والمظالم، وتحرك كل المعاني التي تتعلق بتطبيق قوانين ظالمة وقواعد باطشة، حقق كل ذلك ضمن منظومة استبدادية فاشية، أما العدالة التي تتحقق الموصوفة بالاجتماعية فحدث ولا حرج عن نظام لا يهدف إلى تحقيق العدل ويكرس كل مظاهر الظلم ويزداد الغني غنى ويزداد الفقير فقرا، وصار هؤلاء الذي يقعون تحت خط الفقر يتزايدون بشكل يومي كعلامة على الظلم المستمر وسوء توزيع الموارد، وبدا هؤلاء الذين يتنعمون في عز المستبد لا يقيم وزنًا ولا بالاً لفقر الفقير ولا حتى موته وفقدان حياته، والعوز الذي يسيطر على حياته وسُعار الأسعار الذي يحيط به وغُول الغلاء الذي يتراكم عليه يومًا بعد يوم، فيتركه معدمًا على طريق المزيد من الإفقار وانتهاك آدميته وكرامته وحد أدنى من عيش كريم.

كل ذلك إنما يعني أن تلك التضمينات الأربع في شعارات الثورة أزهقت عن عمد ووئدت بقصد، وبدا الأمر في أسوء حال عما كان عليه هؤلاء في زمن المخلوع مبارك، وفي هذا المقام يمكننا أن نؤكد أن تلك المنظومة الانقلابية نقضت كل ما يتعلق بكيانية الإنسان وكرامته ورزقه ومعاشه وما يقيم أوده وصحته وعافيته، واستطاعت تلك المنظومة بذلك أن تترك الإنسان والمواطن كحطام لا يستطيع أن يبلغ معنى تكريمه وكرامته، ووقع الإنسان في منظومة استخفاف كبرى لذاته وفي كيانه وعلى امتداد عمرانه، لما لا والظلم مؤذن بخراب العمران، كما يؤكد على ذلك ابن خلدون.

في هذا السياق، يبدو لنا أن ما يقدمه هذا الكتاب الأسود رغم أنه ليس على سبيل الحصر إلا أنه يعبر، وفي كافة الميادين، عن أسوء حال وصل إليها الإنسان في مصر وأحط

شأن يتعلق بالمواطن والمواطنة، استطاع هذا النظام الانقلابي أن يؤسس لجمهورية الخوف ومجتمع الترويع والتفزيع، وأفرط وبلا حساب بسياسات الإفقار والتجويع، فخربت وانحدرت كافة المجالات التي تتعلق بحياة الإنسان والمواطن، بينما سيطر العسكر على مجمل مساحات السياسة والاقتصاد والحياة المدنية، وصار كل ذلك رهنًا بمشيئته وتحت أمره، كل ذلك الذي نطالعه بداخل هذا الكتاب الأسود إنما يؤرخ لمسيرة الظلم في أقبح صوره من سياسات لهذا النظام تتعمد الاستخفاف بحياة المواطن ومعاشه وكل ما يستهين بضروراته.

ومن هنا، فإن ما يتعلق بهذا النظام الفاشي الفاسد الفاشل لا بد وأن نتحرك في مواجهته من خلال مقاومة هذا النظام لا أن نتركه يحاول أن يتحكم بمصر، ويحاول هذا المنقلب أن يواصل مسيرة إذلاله لشعبه ووطنه بأن يعتلي كرسي الحكم لفترة رئاسية ثانية، من المهم أن نؤكد للكافة أن "المنقلب السيسي"، "يتحاكم لا يحكم"، بأن نعد قرائن لتجريمه ولمحاكمته، قوائم اتهامه، قائمة ظلمه واستبداده وفاشيته، وقائمة جرائمه التي ارتكبها في حق الإنسان المصري التي تتعلق بقتله واختطافه واعتقاله الآلاف من غير قانون ولا تهم، جرائم بعضها من بعض، تستدعي ضرورة محاكمة نظامه وزبانيته، كذلك فإن ما ورد بتقرير "هيومان رايتس واتش" من انتهاكات يقوم بها النظام بسياساته في التعذيب، وعلى نحو ممنهج التي أشار إليها هذا التقرير وتصلح أن تكون أساسًا لمحاكمة نظام السيسي انتهك كل حرمة إنسانية، وبما أكده تقرير من هيئة أممية "لجنة مناهضة التعذيب" التابعة للأمم المتحدة.

أضف إلى هذا قائمة اتهام بفساد لا يتعلق بالسيسي فحسب ولكن يتعلق ببطانته وسدنة سلطانه، وبما يشير إلى عمليات فساد كبرى في إطار تمرير قوانين فساده وتمكنه،

وفي النهاية قائمة أخرى تتعلق بقيام هذا النظام بمظالم عدة يجب أن تشكل لوائح اتهام أفراد وجماعات لإجراء محاكمات رمزية، حيث يقوم كل ذلك بكل ما من شأنه هذا النظام على جرائمه المؤكدة، والتي طالت الوطن بأسره فإذا أردنا في النهاية أن نقدم لائحة الخيانة، خيانة الأمانة التي قام بها هذا النظام بالتفريط في الأرض والموارد ومياه النيل، العلاقات المشبوهة التي يقيمها مع الكيان الصهيوني في حالة انبطاح يؤشر على ذلك سياساته وخطاباته ومواقفه وتعهداته.

من المهم أن تتعرف على ماذا أحدث السيسي بنظامه الانقلابي وصفحات كتابه السوداء في ملفات حقوق الإنسان والحريات والملفات السياسية والدستورية والتشريعية والملفات الخدمية والإنتاجية في الزراعة والصناعة، الملفات الاقتصادية من تعويم الجنيه وارتفاع سعر الدولار وتضخم الدين الداخلي والديون الخارجية، في السياحة والرياضة والثقافة، في الصحة والتعليم، في كل حال ومجال ومشروعاته القومية الفنكوشية التي لا تعبر إلا عن الزيف والتزوير، في حال هذا الشعب وماذا قام بالنيل من هذا الوطن بالتفريط في أرضه وعرضه، وكل المعاني الجوهرية التي تتعلق بأمنه وأمانه، ويفرط في موارد هذا البلد غازه ومياهه وأراضيه، وكيف حنث بقسمه، وخان بانقلابه وتفريطه واعتباره أمن الكيان الصهيوني جزءًا لا يتجزأ من أمن مصر بتزييفه لحقيقة هذا الأمن ومقتضياته... ومن المهم على كل فرد أو مواطن من شعب مصر أن يواجه تخريب هذا النظام المتعمد وظلمه الغاشم، وسياساته الفاشية والفاسدة... ألا إن هذا الوطن يستغيث ببنيه الشرفاء الكرماء، فإنقاذ هذا الوطن صار واجبًا على أهله وشعبه.



تصدير

بقلم: الأستاذ محمد الفقي

رئيس البرلمان المصري بالخارج

هذا الكتاب يأتي بعشرات الأدلة والبراهين المؤكدة على فشل **الانقلاب** في إدارة كافة ملفات الدولة المصرية، ويقدم كشف حساب ولائحة اتهام بطريقة منهجية وبأدلة علمية تستخلص النتائج الكارثية التي أوصلتنا إليها إدارة اغتصبت **السلطة** وانفردت بها على مدار أكثر من **أربع سنوات**، وحان وقت حساب **الشعب** لها ولنظامها البوليسي **المنقلب** الفاقد **للشرعية** بالجملة من أول يوم؛ لأنه متورط في قتل **الشعب** ومصادرة إرادته وفي تضييع مقدراته.

والمثير للدهشة أن هذا المستبد يطالب باستمراره وإعادة انتخابه ليحكم من جديد، مع العلم بأنه لابد أن يحاكم باسم **الشعب** لا أن يحكم باسمه زورًا وقسرًا، وأن يأخذ جزاءه المستحق قبل أن يهدم **الوطن**، ويقوض أركانه.

وقد وقع الاختيار على تسميته الكتاب الأسود؛ لأن هذا المسمى، وبرغم تكراره في كثير من الدول، إلا أنه أصبح الاسم المتوافق عليه، وكأنه علامة مسجلة لهذه النوعية من الكتب التي تتناول فضح الأنظمة العميلة أو الفاشلة أو الفاسدة أو التي ارتكبت مذابح ضد الشعب.

هذا وقد اشترك في كتابة محاور هذا الكتاب العديد من الأكاديميين والباحثين والخبراء، وناقشه العشرات من البرلمانيين والسياسيين.

ويناقش هذا الكتاب المحاور الآتية:

أولاً: محور حقوق الإنسان:

قام الانقلاب العسكري في مصر بتعطيل العمل بالدستور، واختطاف رئيس البلاد، واعتقال المعارضين، وإهدار كافة الحقوق والحريات، وإعلان الدولة البوليسية القمعية، وشهدت معه مصر أسوأ عهودها في الاعتداء على حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلم يعد المصريون لهم حق في حرية التعبير، ولا في التجمع السلمي، وانهار استقلال القضاء والمحاماة، وتم التلاعب بالتشريعات الحقوقية.

ثانيًا: محور إفساد الحياة السياسية:

جاء الانقلاب إلى مصر بحقبة استبدادية جديدة أكثر تطرفًا وعنفًا وانتكاسًا في إفساد الحياة السياسية من نهاية فترة مبارك، حيث وئدت السياسة مع وأد الحرية في مصر.

ثالثًا: محور الفشل الدستوري والتشريعي:

ورغم العوار في بنية دستور الانقلاب 2014م، فإنهم دهسوه سواء في الإجراءات أم في التشريعات، ومن أهم التشريعات المخالفة لدستور الانقلاب (قانون التظاهر – قانون مكافحة الإرهاب – قانون الكيانات الإرهابية) .

رابعًا: محور إدارة الملفات الحرجة وقضايا الأمن القومي:

شهدت السنوات الخمس الماضية ترديـًا وفشلاً في إدارة ملفات الأمن القومي، وفيما يلي أهم مظاهر ذلك:

- ←الأزمة الأمنية في سيناء، وتوغل الإرهاب، والمعالجة العسكرية الخاطئة بتهجير وقتل أهل سيناء وهدم المنازل، في حين تتمدد المجموعات الإرهابية على حساب الدولة .
- ←إهدار التراب الوطني (تيران وصنافير نموذجًا) ، والتفريط في ترسيم الحدود مع اليونان وسقطة الاتفاقيات مع قبرص، والتوقيع على اتفاقية مع أثيوبيا متعلقة بسد النهضة بما يضيع حق مصر التاريخي في مياه النيل .
- ←إسقاط الثقة في مؤسسات الدولة، وتحويلها إلى أذرع مؤسسية لا تقوم بأصل وظائفها التي أنشئت من أجلها سواء في الدفاع عن الأرض أو إقامة العدل أو تحقيق الأمن .
- ←الانقسام المجتمعي الخطير .
- ←التعاون والتنسيق التام مع الكيان الصهيوني .

خامسًا: محور الفشل الدولي والإقليمي:

وقد عالج هذا المحور أوجه الفشل في السياسة الخارجية المصرية وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

سادسًا: محور الفشل في إدارة الملف الاقتصادي:

تناول المحور القضايا التالية:

- إهدار المساعدات الخليجية.
- زيادة الإنفاق العسكري.
- إهدار الموارد المحلية.
- تغوّل الجيش في الاقتصاد المدني.
- المشروعات التي لا تتطلبها المرحلة.
- انحسار الحماية الاجتماعية.
- المؤشرات الاقتصادية الكلية.

سابعًا: الفشل في إدارة ملف الخدمات والمرافق العامة:

وتناول المحور جوانب الفشل وإهدار المال العام في القطاعات التالية:

- قطاع التعليم.
- قطاع الصحة.
- قطاع الإسكان.
- قطاع مياه الشرب والصرف الصحي.

ثامنًا: محور الفشل في إدارة ملف العمال:

رغم عنف الدولة في مواجهة الحالة الاحتجاجية عامة؛ فإن عنفها في مواجهة الاحتجاجات العمالية كان أشد، وقد عالج المحور مواجهات 2014 م، 2015م، 2016 م، 2017 م، كما عالج انتقاد "منظمة العمل الدولية"، و"منظمة العفو الدولية"، و"منظمة هيومن رايتس ووتش" لانتهاكات حقوق العمال في مصر، كما عالج المواجهات العمالية لقانون النقابات العمالية، وتحدث عن خطورة إقحام القضاء في محاولة تصفية الحريات النقابية.

تاسعًا: الفشل في إدارة ملف الزراعة:

وقد تناول الكتاب نماذج للفشل - مجرد نماذج - من خلال الموضوعات التالية: (ملف مياه النيل - ملف سد النهضة - ملف القمح والشحنات المسرطنة - ملف زراعة الأرز - ملف الأسمدة الزراعية).

عاشرًا: الفشل في الرياضة (كرة القدم نموذجًا):

لم تعش الرياضة المصرية فترة أسوأ ولا أقسى من هذه الفترة، وذلك على الصعيدين الدولي والمحلي، حيث شهدت تدهورًا فنيًا وإداريًا وأخلاقيًا واقتصاديًا غير مسبوق، كما شهدت تراجعًا في التصنيف.

حادي عشر: الفشل في الفنون والدراما والسينما والمسرح:

إذا كانت حالة الفن والثقافة في أي مجتمع هي مرآة حضارته وازدهاره أو ضحالته

وانهياره، فإن الحالة التي وصلت إليها الفنون والثقافة في مصر الآن تكشف مدى التردي الذي تعيشه مصر، وإلى أي مستوى بلغ العبث الأخلاقي والاجتماعي.

ثاني عشر: الفشل في الملف الإعلامي:

ويتناول الصحافة والقنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وفي الختام، آمل ومعي قرابة مئة من البرلمانيين المصريين أن يساهم هذا الكتاب، وهو مجرد خلاصات مركزة لتقارير موسعة في كشف الحقائق كاملة أمام شعب عظيم صودرت إرادته، وأجهضت ثورته، وتم الالتفاف على مطالبه التي خرج وضحى من أجلها، فلا وجد العيش ولا تنعم بالحرية، ولا تحققت له العدالة الاجتماعية.

كما نأمل أن يساهم الكتاب الأسود في تشييد بناء الحرية، وفي هدم جدار الدكتاتورية، وفي عودة مصر المختطفة إلى شعبها الوفي.

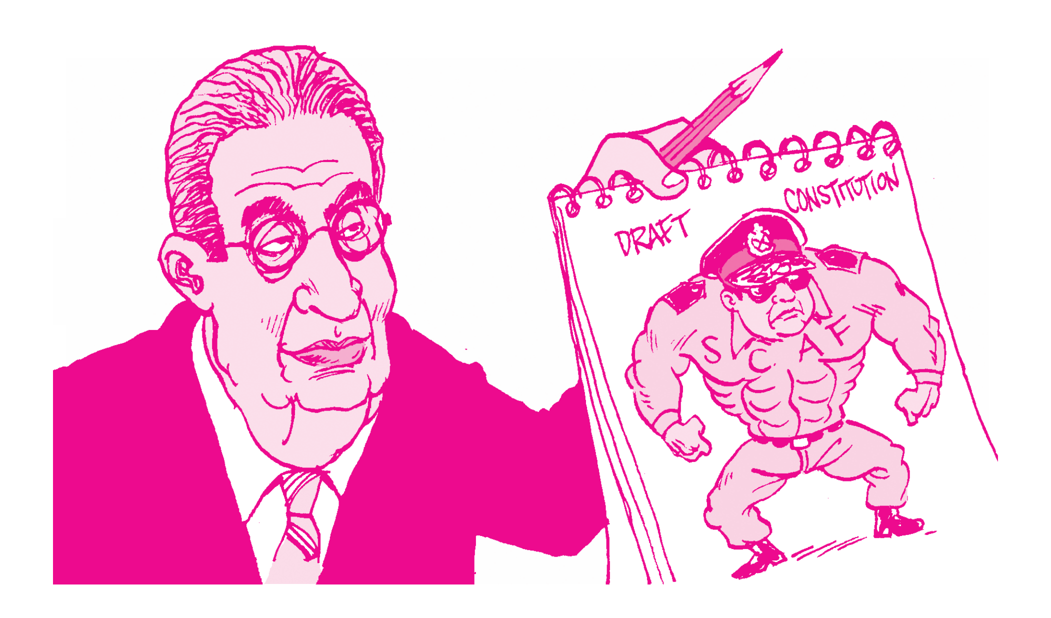
عاشت مصر حرة أبيّة، وعاش شعبها مدافعًا عن حريته وتنميته وتراب وطنه.

والحمد لله رب العالمين



الدستور في ظل الانقلاب..

انتهاكات مستمرة ومخالفات كارثية



الدساتير في الدول توضع لتقنين أوضاع وعلاقات وقيم موجودة أو مرجوة لتحقيق استقرار ونهضة هذه الدول، وتكون في الغالب بالتوافق بين فئات المجتمع وقطاعاته الحية، وعلى هذا جاءت تجربة دستور 2012 م التي اتسمت بأجواء توافقية حينًا وتنافسية حينًا آخر، على عكس مشروع دستور 2014 م الذي جاء تحت سلطة انقلاب فاتسم بانعدام الديمقراطيّة، سواء بتعيين جميع أعضاء لجنة الخمسين المكلّفة بتعديل الدستور وليس انتخابهم خلافًا لتشكيل الجمعيّة التأسيسية لدستور 2012 م، أو بإقصاء معارضي الانقلاب العسكريّ بصورة متعمدة، أو بانعدام الشفافيّة في صياغته.

وتُظْهِر أي مراجعة متأنّية لمشروع دستور 2014 م، فضلاً عن كيفيّة صياغته ومدى تشابهه واختلافه عن الدستور الذي أُقِرَّ في عهد الرئيس المنتخب محمد مرسي، أنّ الهجوم الإعلامي والسياسي على دستور 2012 م الذي جرى تعطيله إثر الانقلاب كان في سياق الهجوم على الرئيس مرسي وتياره والتحضير للانقضاض عليه، وليس بغرض مناقشة مضمون الدستور ذاته.

ويبدو من خلال عمليّة الترويج للدستور الجديد والحثّ على الموافقة عليه أنّ النظام الجديد يبحث عن شرعيّة انتخابيّة تَحُلّ محلّ الشرعيّة التي أفرزها المسار الديمقراطيّ السابق، بحيث يتخلص من شبهة الانقلاب على المستوى الدولي، وحتى من "شرعية الشارع" و"خارطة الطريق" التي استند إليها وانقلب عليها أيضًا، بحيث تمنحه الشرعية الانتخابيّة الجديدة غطاءً للاستمرار في ممارسة الإقصاء بأشكاله كافة، والذي بدأ في 3 يوليو وما زال مستمرًّا.

أولا: العوار في بنية دستور الانقلاب 2014م

باستثناء تعديل المواد المتعلّقة بهويّة الدولة وواجبات المجتمع، فإنّ بقيّة المواد المعدّلة جاءت لتقوية دعائم أجهزة الدولة العميقة القائمة، أي الجيش والداخليّة والقضاء، وتعزيز استقلاليتها وحصانتها ضدّ أيّ جهةٍ منتخبة مستقبلاً، بحيث تصبح نتيجة الاقتراع غير مؤثرةٍ في إعادة هيكلة الدولة وإصلاحها، ما يعقّد أي مسارٍ ديمقراطيّ مستقبليّ. لقد ضحّت لجنة الخمسين، والتي يُفترض أنّها ذات أغلبيّة مدنيّة، بالدولة المدنيّة مقابل تعديلاتٍ متوسطة الأهميّة تناسب هواها ومزاجها النخبويّ وصراعها



جاءت تجربة دستور 2012 م التي اتسمت بأجواء توافقية حينًا وتنافسية حينًا آخر، على عكس مشروع دستور 2014م الذي جاء تحت سلطة انقلاب فاتسم بانعدام الديمقراطيّة، سواء بتعيين جميع أعضاء لجنة الخمسين المكلّفة بتعديل الدستور وليس انتخابهم، أو بـإقصاء معارضي الانقلاب العسكريّ بصورة متعمدة، أو بانعدام الشفافيّة في صياغته

مع التيار الإسلامي، وسلّمت البلاد في سبيل ذلك إلى الدولة العميقة لكي تعيد كتابة دستورها[1].

وتشير مراجعة مواد دستور 2014 م المتعلّقة بالحقوق والحرّيات بشكل جليّ إلى أنّه لم يرق إلى درجة الدستور الذي يؤسس لنظام ديمقراطي ويحميه، فجميع النصوص المتعلقة بالحقوق والحرّيات التي تضمنتها مواده لم تكن مطلقة كما ينبغي أن تظهر في الدستور، بل قُيّدت بأحكام القوانين التي تصدر لتنظيمها، ما يتيح تضييقها أو الحد منها من خلال التفاصيل والإجراءات والمواد التي سوف تتضمّن قوانين الجمعيّات والاجتماعات العامّة والأحزاب والنقابات، وقد يكون من المفيد الإشارة إلى قانون التظاهر الذي صدر بعد الانقلاب العسكري واشترط الحصول على ترخيص للتظاهر السلمي.

ثانيًا: مخالفة إجراءات سلطة الانقلاب لدستورهم

رغم كثير من العوار الذي انتاب مواد الدستور الذي تم صياغته تحت سلطة العسكر إلا أنهم لم يلتزموا حتى بنصوصه، وقد دهسوا الدستور على مدار فترة تواجدهم في السلطة، ومن مظاهر ذلك:

(1) دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012م ومشروع دستور 2014م في مصر، المركز العربي لدراسات وأبحاث السياسة، 15 يناير 2014م: https://www.dohainstitute.org

➢ انتهاكات سيادية وعامة:

قام العسكر بانتهاك الدستور في هذا الجانب في أكثر من 10 مواد من مواده، أهمها :

- مخالفة اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية للمادة الأولى من الدستور، التي تنص على وحدة الأراضي المصرية وعدم جواز تجزئتها أو التنازل عن جزء منها، والمادة 139 التي تلزم رئيس الجمهورية بالمحافظة على وحدة وسلامة أراضي الوطن، وكذلك المناطق المتاخمة للحدود، ومخالفة أولويات الانتفاع من المشروعات المتعلقة بالإسكان والتنمية والتوطين في النوبة وسيناء للمادة 236 من الدستور .
- عداء الخطاب الرسمي للسلطة لثورة يناير المنصوص عليها في ديباجة الدستور باعتبارها ثورة فريدة بين الثورات الكبرى في تاريخ الإنسانية .
- مخالفة رئيس السلطة لشرط توليه المنصب المقرر للمادة 145، التي تلزمه بتقديم إقرار الذمة المالية ونشره بالجريدة الرسمية .
- مخالفة المهمات القتالية التي أرسلت فيها القوات خارج الحدود للمادة 152، التي توجب الموافقة المسبقة لمجلس النواب .

➢ انتهاكات الجانب الاقتصادي والاجتماعي والخدمي:

- مخالفة السياسات الاقتصادية للسلطة - والتي اعترفت ممثلة صندوق النقد الدولي نفسها، بأنها إجراءات قاسية - للمادة 8 من الدستور التي تنص على التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الحياة الكريمة لجميع المواطنين .
- عدم التزام السلطة بمعايير الشفافية والحوكمة، وعدم وضوح مصادر تمويل المشروعات الكبرى، وسيطرة مؤسسات النظام على أوجه كبيرة من النشاط الاقتصادي

في أعمال المقاولات والأدوية والإعلام، ومحاولة احتكار قطاعات اقتصادية، مخالف للمادة 27 من الدستور.



قام العسكر بانتهاك الدستور في كثير من مواده، أهمها: مخالفة اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية للمادة الأولى من الدستور، التي تنص على وحدة الأراضي المصرية وعدم جواز تجزئتها أو التنازل عن جزء منها، والمادة 139 التي تلزم رئيس الجمهورية بالمحافظة على وحدة وسلامة أراضي الوطن، وكذلك المناطق المتاخمة للحدود

- احتكار بعض المؤسسة العسكرية لبعض مناطق الصيد، وحرمان البلاد من الاستفادة من الثروة السمكية في بعض المناطق، مثل أسماك بحيرة ناصر المحظور خروجها من محافظة أسوان، ومحاربة الصيادين والتضييق عليهم، يخل بالمادة 30 من الدستور.
- البيع والتنازل لمستثمرين أجانب عن مناطق كاملة من الوطن، ينطوي على مخالفة للمادة 32 من الدستور التي تنص على ملكية الشعب لموارد الدولة الطبيعية.
- محاولات النظام لنزع ملكية الأراضي ذات المنافع من ملاكها، مخالفة للمادة 40 من الدستور التي تحظر المصادرة العامة، وتحظر المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.
- الاتفاقية مع أثيوبيا، والمتعلقة بحصة مصر في مياه النيل، تنطوي على إخلال بالمادة 44 من الدستور، حيث تلزم الدولة بحماية نهر النيل والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.
- مخالفة كافة الميزانيات العامة للدولة منذ إقرار الدستور للمادة 18 التي تلزم الدولة بتخصيص نسبة 3% من الناتج القومي للصحة، تتصاعد تدريجيًا لتصل للمعدلات العالمية، وعدم التزام النظام بما ألزمته به نفس المادة من إقامة نظام تأمين صحي شامل، وتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض.

- مخالفة أجزاء كبيرة من المناهج التعليمية للمادة 19 من الدستور فيما يتعلق بإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز .
- عدم إعلان النظام لخطته الشاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين وفق خطة زمنية محددة كما نصت على ذلك المادة 25 من الدستور .

➢ انتهاكات الحريات:

- مخالفة الإجراءات ضد الأحزاب والجماعات السياسية، وتدخل السلطة التنفيذية في أعمال السلطة التشريعية والقضائية، والانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان، للمادة 4 من الدستور، والتي تنص على قيام النظام السياسي على التعددية والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان .
- مخالفة الإجراءات التي تمارسها السلطة التنفيذية ضد النساء للمادة 11 من الدستور، التي تلزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف .
- مخالفة قانون النقابات العمالية للمادة 13 من الدستور، والتي تلزم الدولة بكفالة سبل التفاوض الجماعية، والمادة 76 من الدستور التي تنص على حريتها في مباشرة نشاطها .
- مخالفة محاكمة المدنيين عسكريًا للمادة 15 من الدستور .
- عدم محاسبة المسئولين عن جرائم التعذيب، ومساعدة بعضهم في الإفلات من العقاب، مخالفًا للمادة 52 والمادة 55 والمادة 60 من الدستور .
- عمليات القبض العشوائي الثابتة في عدد من القضايا ، وحالات الاختفاء القسري لمدد وصلت لسنوات في بعض الحالات، مخالف للمادة 54 من الدستور التي لا تجيز القبض على الأشخاص أو حبسهم، أو تقييد حريتهم إلا بأمر قضائي مسبب .



يعد قانون مكافحة الإرهاب من أكثر القوانين التي تمس الحقوق والحريات، وقد جاء القانون في كثير من مواده مطابقًا لقانون العقوبات، وقانون الكيانات الإرهابية، وبعض مواد قانون التظاهر، بينما تصادمت تلك النصوص التشريعية جميعها مع عدة مواد في الدستور مثل المواد 95، 154 وغيرهما من مواد الدستور

- إذاعة مكالمات مسجلة للمعارضين، وتسجيل المكالمات والأحاديث الخاصة، وتصوير حياتهم الشخصية، والقوانين المقيدة لحق المواطنين في استخدام وسائل الاتصال العامة مخالف للمادة 57 من الدستور.
- حالات المنع من السفر بدون أمر قضائي مسبب ولمدة محددة مخالف للمادة 63 من الدستور.
- تهجير مواطني رفح والعريش مخالف للمادة 64 من الدستور التي تحظر التهجير القسري.
- مخالفة السلطة للمواد 65، 66، 67 من الدستور التي تكفل حرية الرأي والفكر والبحث العلمي والإبداع الفني والأدبي.
- منع نشر مقالات بعض الكتاب، ومنع ظهور بعض الإعلاميين والضيوف، وحصار المؤسسات الإعلامية، وفرض الرقابة عليها مخالف للمادة 71، 72 من الدستور.
- التعذيب والقبض خارج إطار القانون، والتشهير، عقوبات لا يجوز توقيعها طبقًا للدستور.
- مخالفة أكثر من 13 مادة خاصة بمجلس النواب والنواب.
- مخالفة 5 مواد من الدستور تتعلق بالسلطة القضائية[1].

(1) ورقة لزياد العليمي لمؤتمر "شبابنا" الذي انعقد على الإنترنت.

ثالثًا: تشريعات الانقلاب المخالفة للدستور

عمدت سلطة الانقلاب إلى سن قوانين تعتبر الأسوأ في تاريخ مصر بما يخالف الدستور الذي وضعوه، ومن أبرز هذه القوانين:

- قانون التظاهر:

يعد قانون التظاهر من أبرز القرارات بقوانين التي صدرت وأثارت جدلًا واسعًا، لاسيّما من قبل الحقوقيين، وهو ما دفع المجلس القومي لحقوق الإنسان المعين من سلطة الانقلاب لإعداد توصياته حول تعديل هذا القانون.

- قانون مكافحة الإرهاب:

يعد من أكثر القوانين التي تمس الحقوق والحريات، وقد جاء القانون في كثير من مواده مطابقًا لقانون العقوبات، وقانون الكيانات الإرهابية، وبعض مواد قانون التظاهر، بينما تصادمت تلك النصوص التشريعية جميعها مع عدة مواد في الدستور مثل المواد 95، 154 وغيرهما من مواد الدستور.

- قانون الكيانات الإرهابية:

وهو القانون الذي يستحل أموال المواطنين وحرياتهم في مخالفة لمواد الحريات في الدستور[1].



(1) دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر، المركز العربي لدراسات وأبحاث السياسة، 15 يناير 2014م: https://www.dohainstitute.org

تشريع سلطة الانقلاب ..

فوضى مُتعمدة



طال فشل وإفساد العسكر لكل مناحي الحياة في مصر خاصة بعد انقلاب يوليو 2013م، وكان للتشريع من الإفساد المُتعمَّد والفوضى حظ وافر، استرضاءً لشخصٍ، دون النظر إلى المجتمع واحتياجاته، أو إلى دستور أو مواثيق دولية.

ولعل الفساد التشريعي المُتَعَمَّد، غير مُتعلق فقط بفترة ما يُسمى مجلس النواب الحالي المصنوع على يد المخابرات ويبصم على قوانين استبدادية، وإنما مُمتدة منذ تعيين "عدلي منصور"، ومن بعده قائد الانقلاب "السيسي" على رأس السلطة، وتحكمهما في مقاليد التشريع.

وفي هذا المحور سنتطرق لتحليل تلك الحقبة التشريعية السوداء بصورة واقعية قانونية، راصدين فيها مدى موافقة تلك القوانين التي صدرت للدستور والمواثيق الدولية المعنية التي صدقت عليها مصر .

فترة المنقلب المُعين عدلي منصور:


المعين عدلي منصور

جاءت فترة المعين المنقلب عدلي منصور على رأس سلطة الانقلاب على الرئيس المنتخب محمد مرسي، من 3 يوليو 2013م، حتى 7 يونية 2014م، بعدد تشريعات بلغ 28 تشريعًا، بموجب الإعلان الدستوري الصادر في 8 يوليو 2013م، ودستور 2014م، واللذان منحاه سلطة التشريع في ظل الانقلاب حتى انتخاب برلمانهم، وتُعد القوانين التي شرعها "منصور"، من أخطر القوانين التي صدرت، وساعدت في تدمير الحياة السياسية في البلاد .

➢ أهم القوانين التي أصدرها عدلي منصور، وبعض الملاحظات عليها :

● قرار بقانون يجيز التصالح في المنازعات الضريبية والتهرب، ويجيز التصالح في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين، وذلك بالنسبة للدعاوى القضائية المقيدة حتى يوم إصدار القانون أمام جميع المحاكم، بما في ذلك محكمة النقض . وجاء هذا القرار بقانون،



جاءت فترة المعين المنقلب عدلي منصور على رأس سلطة الانقلاب على الرئيس المنتخب محمد مرسي، من 3 يوليو 2013م، حتى 7 يونية 2014م، بعدد تشريعات بلغ 28 تشريعًا، بموجب الإعلان الدستوري الصادر في 8 يوليو 2013م، ودستور 2014م، واللذان منحاه سلطة التشريع في ظل الانقلاب حتى انتخاب برلمانهم

استرضاءً لشرائح رجال المال، مُكافأة لهم على وقوفهم بجانب الانقلاب العسكري.

- قرار بتعديل بعض أحكام قانون المناقصات والمزايدات، ليسمح في الحالات العاجلة بإتمام التعاقد بطريق الاتفاق المباشر، بناء على ترخيص من الوزير أو المسؤول المختص. وجاء هذا القرار كطعنة لمنظومة العدالة الإدارية، التي كانت تحكم المناقصات والمزايدات التي تخص العقود التابعة للدولة، والتي كانت ضامن رئيس لعدم تدخل منظومة الجيش الاقتصادية في الحياة المدنية.

- قرار بقانون لتنظيم بعض إجراءات الطعن على عقود الدولة. جاء هذا القرار بقانون، استكمالاً لتقنين منظومة الفساد، الخاص بالقرار بقانون المُتعلق بالتعاقد المُباشر، فحتى الضمانة القضائية التي كانت تسمح للغير بأحقيته في مُخاصمة أي من طرفي العقد الإداري المُبرم بين الدولة والجهة الخارجية – على أساس أنه مال عام، ومن حق المجتمع بأكمله – ليُلغي هذه الضمانة.

- قرار بقانون لتعديل بعض أحكام قانون العقوبات، بحيث يعاقب كل من أهان رئيس الجمهورية بغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيهًا ولا تزيد على 30 ألف جنيهًا. ويُعد هذا القرار بقانون نموذجًا للتضييق على حرية الرأي والتعبير.

● قانون التظاهر، الخاص بمنع الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية. جاء هذا القرار بقانون، كأحد الخطوات القمعية ضد مؤيدي سلطة الانقلاب من القوى المدنية التي ساندتها، فالتظاهر المُبرر الذي استغله العسكر، وخطط له في 30 يونيه، فكان عقابهم هذا القرار بقانون.

● قرار بقانون بتعديل في قانون الإجراءات الجنائية، يقضي بتحرير محكمتي النقض والجنايات من قيود مدة الحبس الاحتياطي للمحكوم عليهم بالإعدام أو المؤبد. ويُعد هذا القرار بقانون، من أخطر القوانين التي صدرت؛ لأنه جاء نكايةً في فصيل سياسي مُعين، بُغية إبقائه داخل السجون وأماكن الاحتجاز لفتراتٍ طويلةٍ.

● القانون رقم 22 لسنة 2014م، الخاص بتنظيم الانتخابات الرئاسية. الذي حصن قرارات اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة، علاوة على رفع سقف الدعاية إلى عشرين مليون جنيه مصري.

فترة الجنرال قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي:


قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي

في أول عامٍ من استيلاء السيسي على الحكم، أصدر 171 قرارًا بقانونٍ عام 2014م، ثمَّ أصدر 25 قرارًا بقانونٍ عام 2015م، بإجمالي 196، من بينها 106 قوانين تتمثل في ربط موازنات الأجهزة الإدارية للدولة، أي أنه أصدر 90 قانونًا ما بين تشريعات جديدة وتعديلات على تشريعاتٍ قائمة،

في أول عامٍ من استيلاء السيسي على الحكم، أصدر 171 قرارًا بقانون عام 2014م، ثمَّ أصدر 25 قرارًا بقانونٍ عام 2015م، بإجمالي 196، من بينها 106 قوانين تتمثل في ربط موازنات الأجهزة الإدارية للدولة، أي أنه أصدر 90 قانونًا ما بين تشريعات جديدة وتعديلات على تشريعاتٍ قائمة

وقد توزعت هذه القوانين والقرارات التي صدرت في عهد الجنرال السيسي إلى 16 قرارًا اقتصاديًا، و35 قرارًا دستوريًا، أبرزها: قانون الكيانات الإرهابية، وقانون الجامعات، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، كما شملت هذه القرارات 12 تغييرًا أو تعيينًا لعدد من القيادات العسكرية، وكذلك 14 تغييرًا بين عمداء الكليات، فضلاً عن تعيين 454 في السلك القضائي.

➢ أهـــم القوانـــين التي أصدرها قائد الانقلاب:

● سنة 2014م:

– تعديل قانون الجامعات لتغيير نظام اختيار رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، بحيث يعينون بقرار رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي وقرار لجنة فحص أوراق المرشحين. وهو من أوائل القوانين التي أصدرها، لتعيين أصحاب الولاءات له.

– تعديل قانون الضريبة على الدخل، لإخضاع صافي الربح الذي يحققه المصري في الخارج للضريبة، وكذلك إخضاع أرباح صناديق الاستثمار في الأوراق المالية التي لا يقل استثمارها في الأوراق المالية وغيرها من أدوات الدَّين عن 80 %.

– تعديل قانون التقاعد والتأمين للقوات المسلحة بزيادة جديدة للمعاشات العسكرية بالنسبة للضباط وضباط الصف والجنود، بنسبة 10 %.

– تعديلات قانون الضرائب العقارية .

– شهادات استثمار وتنمية قناة السويس وإعفاؤها من الضريبة .

– إنشاء بيت الزكاة والصدقات .

– تعديل بعض أحكام قانون الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وقانون إنشاء مؤسسة صندوق الجلاء للقوات المسلحة .

– تعديل بعض أحكام قانون الكليات العسكرية والكلية الفنية العسكرية وكلية طب القوات المسلحة .

– إنشاء صندوق التكافل الزراعى .

– تعديل المادة 78 من قانون العقوبات بتغليظ عقوبة تلقي الأموال والمساعدات من الخارج. وكان الهدف تحجيم دور منظمات المجتمع المدني، وتلفيق اتهامات مطاطة وواسعة، للنشطاء والمنظمات الحقوقية .

– تعديل قانون الأسلحة والذخيرة باشتراط ضرورة موافقة وزارة الدفاع بدلاً من وزارة الداخلية .

– تعديل قانون الشرطة باختصاص القضاء العسكري بالفصل في جميع الجرائم التي تقع من المجندين الملحقين بخدمة هيئة الشرطة .

– تعديل قانون الأزهر بمعاقبة الأساتذة بالعزل جزاء الاشتراك في مظاهرات .

– إسناد حماية المنشآت والمرافق العامة إلى القوات المسلحة بالتعاون مع الشرطة، وهو المعني بإحالة المدنيين للمحاكمات العسكرية، وقد أُحيل أكثر من أربعة آلاف معتقل للمحاكمات العسكرية، وذلك لنص القانون على اعتبار العديد من منشآت الدولة منشآت عسكرية .



وفقًا لدستور العسكر في 2014م، يحظى مجلس النواب الحالي بصلاحيات دستورية وسياسية غير مسبوقة في تاريخ البرلمانات المصرية، إذ يتضمن الدستور 37 مادة تتعلق بهذه الصلاحيات. وجاء أداء البرلمان نتيجة لطريقة اختياره على العكس تمامًا، إذ يتضح أنه صار مجرد تابع للسلطة التنفيذية، مدافعًا عن قراراتها بدلًا من مراقبتها ومساءلتها.

– تعديل قانون الإجراءات الجنائية باستبدال قضاة التحقيق المنتدبين من محكمة الاستئناف إذا لم يحركوا الاتهامات خلال 6 أشهر من توليهم التحقيق في قضية معينة، بطلب من وزير العدل أو النائب العام.

– إنشاء صندوق "تحيا مصر".

– جواز تسليم المتهمين الأجانب إلى بلادهم في أي من مراحل التقاضي.

– تعديل قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة لتصبح زيادة المعاش بنسبة 10 % ثابتة مع زيادة المستقطع من الراتب لصالح المعاش سنويًا بذات النسبة.

– تقسيم الدوائر الانتخابية.

– زيادة النسبة المقررة للمعاشات العسكرية بنسبة 5 %.

● سنة 2015م

– تعديل قانون تنظيم الجامعات لتحديد حالات فصل عضو هيئة التدريس وحظر العمل الحزبي.

– تعديل بعض أحكام قانون الطفل لخفض سن الطفل في تطبيق بعض العقوبات من 21 إلى 18 عامًا.

– تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين.

– قانون الخدمة المدنية الجديد .

– قانون جديد بشأن شهادات استثمار وتنمية قناة السويس، لتصحيح شكل القانون السابق الذي صدر دون مراجعته بمجلس الدولة، وضمان استمرارية تنمية القناة .

– تعديل بعض أحكام قانون العقوبات لمعاقبة حافري ومعدي ومستغلي الأنفاق الحدودية ومن يعلم بها ولا يبلغ السلطات، بالسجن المؤبد .

– تعديل بعض أحكام قانون البناء لتحديد الجهات الإدارية المختصة بتخطيط وتنظيم المجتمعات العمرانية والسياحية والصناعية والمناطق الاستراتيجية .

– إنشاء وتنظيم عمل اللجنة القومية لاسترداد الأموال من الخارج .

– زيادة المعاشات العسكرية 10% اعتبارًا من أول يوليو 2015م .

– تعديل قانون اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة لضمان سرية المداولات .

– تحديد حالات إعفاء رؤساء وأعضاء الأجهزة الرقابية، الذي استخدم لإقالة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات .

– قانون الهيئات الإعلامية لسيطرة السلطة التنفيذية على الهيئات الإعلامية .

– قانون تنظيم الجمعيات الأهلية لتأميم العمل الأهلي في مصر، وقد تمت مناقشته بشكل سري داخل إحدى اللجان البرلمانية .

– إصدار قانون شركات حراسة المنشآت ونقل الأموال واستثناء الشرطة والجيش من التقيد بأحكامه .

– تعديل قانون تحويل هيئة قناة السويس تأسيس شركات مساهمة، ليسري على هذه الشركات قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة .

– إلغاء قانون المواعيد القصيرة الاستثنائية لإجراءات التقاضي أمام المحكمة الدستورية بشأن قوانين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

– تعديل بعض أحكام قانوني مباشرة الحقوق السياسية ومجلس النواب.

فترة مجلس النواب



أنشأت سلطة الانقلاب مجلس النواب على أيدي المخابرات، وتم اختيار أعضائه بعناية لتنفيذ ما تريد، ولا تحاسب عن أفعالها التي تشتمل على انتهاكات جسيمة في جميع ملفات الدولة[1].

وفقًا لدستور العسكر في 2014م، يحظى مجلس النواب الحالي بصلاحيات دستورية وسياسية غير مسبوقة في تاريخ البرلمانات المصرية، إذ يتضمن الدستور 37 مادة تتعلق بهذه الصلاحيات.

وجاء أداء البرلمان نتيجة لطريقة اختياره على العكس تمامًا، إذ يتضح أنه صار مجرد تابع للسلطة التنفيذية، مدافعًا عن قراراتها بدلًا من مراقبتها ومساءلتها.

(1) مجلس النواب في مصر: أداة لتمكين السلطوية الجديدة، علي النعماني – مركز الجزيرة للدراسات.

وقد ظهر ذلك جليًا في تمرير مئات التشريعات والقرارات التي صدرت بقوانين، في عَهْدَي "منصور والسيسي"، بدون مناقشة جدية.

كما لم يشهد هذا البرلمان منذ بدء جلسات انعقاده، أي استجواب أو مساءلة برلمانية حقيقية أو جادة للحكومة بشأن الكثير من القضايا والملفات التي تشغل الرأي العام.

وكان اتفاق حكومة الانقلاب مع صندوق النقد الدولي المثال الأكثر فجاجة على عدم قيام البرلمان بمهامه المنوطة به.

وإلى جانب ذلك كله، بدت مواقف البرلمان من قضايا كبرى تهم جموع المصريين، كالإجراءات الاقتصادية، التي جاءت تنفيذًا للاتفاق مع صندوق النقد، وما ترتب عليها من ارتفاع فادح في تكاليف المعيشة، أو الوضع الأمني في سيناء، أو قضية جزيرتي تيران وصنافير، مجرد صدى لما تقوله أو تريده السلطة التنفيذية.

إلا أن الإشكالية الأخطر أنه بات يقوم بـ"شَرْعَنَة"، وتكريس السلطوية في مصر بصورة أشد قمعًا مقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل ثورة يناير 2011م.

➢ أهم أدواره:

قام برلمان السيسي فور انعقاد جلساته، بالموافقة على القرارات بقوانين التي صدرت في عهد الانقلاب "منصور والسيسي" ذات الطبيعة السلطوية التي جاءت بهدف سلطة الانقلاب من السيطرة على الأوضاع، والتي بلغ عددها 342 قانونًا دون أي تعديل في عدة أيام، كما لم يُذكر لهذا المجلس، أي دور في إصدار قوانين تعمل على خدمة المواطن المصري.

وهو ما يجعل من مجلس النواب الحالي، ليس فقط عقبة أمام أي تحول ديمقراطي مستقبلي في مصر، بل أحد عوامل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويعكس هشاشة وضعف مؤسسات النظام الحالي.

السياسات المدمرة للاقتصاد المصري



المفترض أن هناك جهة واحدة (وهي الحكومة) تقوم على أمر صناعة السياسة الاقتصادية في مصر بمكوناتها المختلفة، (النقدية، والمالية، والتجارية، والاستثمار، والتوظيف)، ولا يقتصر دور الحكومة على صناعة السياسة الاقتصادية، بل يمتد إلى تنفيذها بشكل جيد، وأن تنسق بين مكوناتها بما لا يؤدي إلى حدوث تضارب فيما بينها، أو تعارض أهدافها لمشروع التنمية المنشود.

ولكن على مدار فترة ما بعد الانقلاب العسكري في مطلع يوليو 2013م، لوحظ أن السياسات الاقتصادية تُصنع بمعزل عن بعضها بعضًا؛ مما أدى إلى دفع أثمان باهظة على حساب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وحالة الجزر المنعزلة في صناعة السياسات الاقتصادية بمصر هي نتيجة طبيعية لغياب المشاركة في صناعة واتخاذ القرار من قبل شركاء التنمية، وبخاصة من قبل مجتمع الأعمال والمجتمع المدني، ولعل ما تم في إطار سعر الصرف أو سعر الفائدة أو القرارات الخاصة بترشيد الاستيراد هو خير دليل على سياسة الجزر المنعزلة، كما أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم توقيعه مع صندوق النقد الدولي أواخر عام 2016م، خالف كل قواعد المجتمع الديمقراطي.

حيث تم التوقيع عليه من قبل الحكومة، والدخول في تنفيذه قبل عرضه على البرلمان[1]، على الرغم من آثاره الاقتصادية والاجتماعية شديدة السلبية، والتي تبلورت في ارتفاع معدل البطالة لما يزيد على 13% (وإن كانت التقديرات الحقيقية تذهب إلى بلوغ البطالة لأكثر من 20% من قوة العمل بمصر)، كما قفز معدل الفقر بمصر لنحو 30% من الشعب المصري، وتجاوز معدل التضخم حاجز 32% على أساس سنوي، وفق أرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتكريسًا لسياسة الجزر المنعزلة في صناعة السياسة الاقتصادية، يواصل الدين العام ارتفاعه بمعدلات غير مسبوقة، ولا يُعرف للحكومة برنامجًا للتعامل مع قضية الدين العام، وفق التزام زمني، فكل ما تقوم به الحكومة بعد الانقلاب العسكري، هو استهلاك الديون القديمة عبر الحصول على ديون جديدة، سواء على صعيد الديون المحلية أو الخارجية. وثمة

(1) تمرير الحكومة لاتفاق صندوق النقد الدولي والبدء في تنفيذه قبل عرضه على البرلمان يعد مخالفة دستورية، حيث يتضمن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على قرض بنحو 12 مليار دولار على شرائح، لمدة ثلاث سنوات، والمادة رقم 127 من الدستور تنص على "لا يجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج في الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة، إلا بعد موافقة مجلس النواب".



على مدار فترة ما بعد الانقلاب العسكري في مطلع يوليو 2013م، لوحظ أن السياسات الاقتصادية تُصنع بمعزل عن بعضها بعضًا؛ مما أدى إلى دفع أثمان باهظة على حساب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ملاحظة مهمة من خلال متابعة مزادات البنك المركزي لأذون الخزانة الحكومية، حيث ارتفع سقف الاقتراض الأسبوعي إلى نحو 12 مليار جنيه أسبوعيًا بعد أن كان بحدود 7 مليارات جنيه، قبل قرار تعويم الجنيه في 3 نوفمبر 2016م.

ووفق بيانات البنك المركزي المصري، فقد بلغ الدين المحلي في نهاية يونيو 2017م نحو 3.16 تريليونات جنيه، بعد أن كان في يوليو 2013م نحو 1.52 تريليون جنيه، كما بلغ الدين الخارجي في يونيو 2017م نحو 79 مليار دولار بعد أن كان 43.2 مليار دولار. وينتظر أن تكون الفوائد على الدين العام بموازنة 2017 / 2018م نحو 400 مليار جنيه، وهو المبلغ الذي يعادل نسبة 33 % من حجم الإنفاق العام بالموازنة.

ومع نهاية يونيو 2018م، ينتظر أن تشهد قيمة الدين العام بمكونيه المحلي والخارجي قفزات أكبر مما هي عليه الآن؛ إذ تستمر الحكومة المصرية في الاقتراض الداخلي عبر الجهاز المصرفي، وكذلك عبر المؤسسات الدولية، وطرح السندات في السوق الدولية، حيث أعلن وزير المالية عمرو الجارحي أنهم بصدد الترتيب لاقتراض مبلغ 4 مليارات دولار - 8 مليارات دولار خلال 2018م.

وفيما يلي نشير إلى أبرز مظاهر تعارض السياسات الاقتصادية، والآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لذلك:

السياسة المالية: كما ذكرنا، يتجه الدين العام لمزيد من الارتفاع خلال الفترة القادمة، في ظل غياب برنامج للحد من قيمته، أو توفير بدائل غير التمويل بالدين، ويترتب على هذه السياسة زيادة أعباء الدين، والحد من قدرة واضع الموازنة العامة، في تحديد مخصصات تفي باحتياجات الناس في مجالات التعليم والصحة والبنية الأساسية.

كما أن اتجاه الحكومة بفرض ضرائب جديدة أبرزها ضريبة القيمة المضافة، وفرض ضرائب على تعاملات البورصة، سوف يؤدي إلى تحميل المنتجين بتكاليف جديدة، تحد من قدراتهم على المنافسة في السوقين المحلي والعالمي، في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج من جوانب مختلفة، وسياسة زيادة الأعباء الضريبية في ظل الركود الذي يعاني منه الاقتصاد المصري، تؤدي إلى مزيد من خروج المستثمرين، سواء المواطنين أو الأجانب.

وفي الوقت الذي تتجه فيه الحكومة لفرض أعباء ضرائبية جديدة، سنّت تشريعًا جديدًا للاستثمار يعطي إعفاءات عدة للمناطق الحرة، وكذلك الاستثمار في مناطق القرى الأشد فقرًا، والتجربة تظهر أن المناطق الحرة، والمناطق الحرة ذات الطبيعة الخاصة منذ إنشائها في مصر لم تؤد إلى زيادة استثمارات، أو وجود تحسن في الناتج المحلي الإجمالي، وظلت مجرد مناطق للتخزين وتهريب البضائع المستوردة للسوق المحلي.

السياسة النقدية: مما يؤسف له أن السياسة النقدية، والبنك المركزي على وجه التحديد، هو من قاد السياسة الاقتصادية في مصر منفردًا، دون أدنى تنسيق مع باقي مكونات السياسة الاقتصادية، فتم تعويم سعر الجنيه، في نوفمبر 2016م، بشكل مفاجئ ودون ترتيبات؛ مما أدى إلى قفزات كبيرة في قيمة الدولار أمام الجنيه، وهو ما استرعى انتباه خبراء صندوق النقد الدولي، وصرحوا بأنهم لم يكونوا يتوقعون أن ينهار الجنيه بهذه الطريق في ظل التعويم،

وكانت تقديراتهم تدور بحدود من 13 - 14 جنيهًا للدولار، بينما السوق الرسمية والسوداء تجاوز 18 جنيهًا للدولار، وتكاد تكون مستقرة عند 17.75 جنيهًا للدولار منذ شهرين.

وفق بيانات البنك المركزي المصري، فقد بلغ الدين المحلي في نهاية يونيو 2017م نحو 3.16 تريليونات جنيه، بعد أن كان في يوليو 2013م نحو 1.52 تريليون جنيه، كما بلغ الدين الخارجي في يونيو 2017م نحو 79 مليار دولار بعد أن كان 43.2 مليار دولار. وينتظر أن تكون الفوائد على الدين العام بموازنة 2017 / 2018م نحو 400 مليار جنيه، وهو المبلغ الذي يعادل نسبة 33 % من حجم الإنفاق العام بالموازنة

وترتــب علـى تخفـيض قيمة الجنيه، ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، أدى إلى تصدع الوضع الاجتماعي بمصر خلال الفترة الماضية؛ مما أدى إلى مشكلات اجتماعية، مثل زيادة حالات الانتحار هربًا من الالتزامات المادية، أو عرض بعض أولياء الأمور أولادهم للبيع لعجزهم عن الإنفاق عليهم، أو عرض بعض الفقراء أجزاء من أجسادهم للبيع للوفاء بمتطلبات الحياة، وفي الوقت نفسه الذي تزيد في أعباء تكاليف الحياة على الأسر، لم تتوقف الحكومة عن رفع أسعار الخدمات والسلع العامة، مثل مياه الشرب، والغاز الطبيعي، والوقود، وكذلك العديد من الخدمات المتعلقة بالمستندات الشخصية مثل تراخيص السيارات أو استخراج شهادات الميلاد أو جوازات السفر.

والغريب أن البنك المركزي عند اتخاذ قراره بتعويم الجنيه، لم يُعد خطة مع الحكومة لمواجهة التداعيات السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما لم يتم التنسيق مع المنتجين أو المستوردين، مما أدى إلى زيادة ارتفاع تكاليف الإنتاج.. وركز البنك المركزي على تحقيق نتيجة إيجابية واحدة، وهي تخفيف حدة أثر السوق السوداء

على سعر الصرف (على الرغم من تعويم الجنية واقترابه بنسبة كبيرة من أسعار السوق السوداء، إلا أن هذه السوق لازالت تعمل؛ نظرًا لأن الجهاز المصرفي لا يزال يقوم بتوفير العملات الصعبة لفئات محدودة من المستثمرين والمستوردين)، ولكنه فشل في زيادة موارد مصر الدولارية من مصادرها التقليدية مثل السياحة أو تحويلات العاملين بالخارج، أو عوائد قناة السويس، أو الصادرات السلعية، بل العكس هو ما حدث، حيث تراجعت إيرادات هذه المصادر بشكل ملحوظ.

ومؤخرًا اتخذ البنك المركزي قرارًا برفع سعر الفائدة استجابة لتوصيات بعثة صندوق النقد الدولي للحصول على الشريحة الثانية من القرض، مما جعل سعر الإقراض بالبنوك يقترب من 18 %، وهو القرار الذي قوبل بالرفض من قبل مجتمع الأعمال لما له من دلالات سلبية تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج، وكذلك زيادة أعباء الدين الحكومي، فالحكومة تعد أكبر مقترض من الجهاز المصرفي، للوفاء باحتياجات عجز الموازنة، وقد وصل سعر الفائدة على أذون الخزانة 19.2 %، وحسب التقديرات فإن زيادة نسبة الفائدة بالبنوك بمقدار 1 %، يؤدي إلى زيادة أعباء الدين العام بنحو 16 مليار جنيه، أي أن قرار البنك المركزي الأخير، سوف يزيد أعباء الدين المحلي للحكومة بنحو 32 مليار جنيه، وهو ما يجعل تقديرات الحكومة حول العجز بالموازنة مجرد أحلام، تعجز الحكومة عن إنزالها على أرض الواقع.

السياسة التجارية: اتجهت الحكومة فيما يخص السياسة التجارية باتخاذ مجموعة من القرارات والإجراءات من أبرزها ترشيد الاستيراد لتقليل العجز بالميزان التجاري، وذلك بسبب العجز في توفير العملات الصعبة للمستوردين، ولكن ذلك أدى إلى تراجع

معدلات الإنتاج في العديد من القطاعات الإنتاجية، بسبب هيكل الواردات المصرية، الذي يعتمد على حوالي 75 % منه من عدد وآلات ومستلزمات إنتاج.

كما أن الميزة التي عولت عليها الحكومة من قرارها بتخفيض قيمة الجنيه المصري، وهي تحقيق زيادة في الصادرات، لم تتحقق بسبب اعتماد الصناعات المصرية على مستلزمات إنتاج مستوردة بنسبة كبيرة، ولن تتحقق هذه المعادلة باستفادة الصادرات السلعية من تخفيض قيمة الجنيه، إلا إذ تم توفير مستلزمات الإنتاج من السوق المحلية، وأن يكون هناك قاعدة إنتاجية مرنة يمكنها اقتناص هذه الميزة، ولكن هذا لم يتحقق للأسف.

تم تعويم سعر الجنيه، في نوفمبر 2016م، بشكل مفاجئ ودون ترتيبات؛ مما أدى إلى قفزات كبيرة في قيمة الدولار أمام الجنيه، وترتب على تخفيض قيمة الجنيه، ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، أدى إلى تصدع الوضع الاجتماعي بمصر خلال الفترة الماضية؛ مما أدى إلى مشكلات اجتماعية، مثل زيادة حالات الانتحار هربًا من الالتزامات المادية، أو عرض بعض أولياء الأمور أولادهم للبيع لعجزهم عن الإنفاق عليهم

سياسة الاستثمار: عوّلت حكومات ما بعد الانقلاب العسكري بشكل كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية، في حين أن مصر افتقدت أهم مقومات جذب الاستثمار، ومن هذه المقومات افتقاد مصر لتقديم الطاقة المدعومة أو الرخيصة، حيث أصبحت الصناعة في مصر الآن تحصل على الطاقة بأسعار السوق العالمي، كما أن تكلفة الاقتراض من الجهاز المصرفي المصري في ارتفاع مستمر، ومن جانب آخر لازالت مصر تفتقد لتوفير العمالة الماهرة، وإن كانت تمتلك اليد العاملة الرخيصة، ولكنها تفتقد للإنتاجية العالية.

والجدير بالذكر أن تجربة مصر في الاستثمار الأجنبي المباشر، لم تطور الصادرات، أو تغير من هيكل الناتج المحلي الإجمالي، أو تساهم بشكل كبير في زيادة العمالة، حيث تشير بيانات البنك المركزي المصري، إلى أن نحو 67 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر تأتي في قطاع استخراج النفط، وهو قطاع كثيف رأس المال ولا يؤدي إلى خلق فرص عمل تناسب السوق المصري، فضلاً عن أن الاستثمارات الأجنبية أتت لتنافس بل ولتحتكر العديد من السلع في السوق المصرية، مثل سوق السلع الغذائية والدواء والمنظفات الصناعية، وكذلك تجارة التجزئة.

أما ما يتعلق بالاستثمار المحلي، فالمستثمرون يعانون من مجموعة من المشكلات مثل ارتفاع معدلات التضخم، وعجز المشترين عن الشراء بكميات تساعد على زيادة الإنتاج، وكذلك عجز المستثمرين عن زيادة أجور العمال، كما أن ارتفاع سعر الفائدة أدى بشكل كبير إلى تحجيم حركة الاستثمار، في كافة المجالات سواء الخدمية منها أو الإنتاجية.

سياسة التوظيف: أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن انخفاض معدل البطالة ليصل إلى 12 %، خلال الربع الثالث من عام 2017/2016، وذلك بعد أن كانت بحدود 12.4 % خلال الربع الثاني من نفس العام، وأرجع الجهاز هذا الانخفاض في معدل البطالة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث إلى 3.9 % مقابل 3.8 % في الربع الثاني، وهو ما يعني أن الزيادة المتحققة في الناتج بين الفترتين بحدو 0.1 %، وهي نسبة وفق المعايير الاقتصادية المتعارف عليها لا يمكن أن تؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بنحو 0.4 % . فالأدبيات الاقتصادية تشير إلى أن زيادة معدل النمو للناتج المحلي بنسبة 1 % تؤدي إلى تخفيض البطالة بنحو 0.3 %.



اتخذ البنك المركزي قرارًا برفع سعر الفائدة استجابة لتوصيات بعثة صندوق النقد الدولي للحصول على الشريحة الثانية من القرض، مما جعل سعر الإقراض بالبنوك يقترب من 18 %، وهو القرار الذي قوبل بالرفض من قبل مجتمع الأعمال لما له من دلالات سلبية تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج، وكذلك زيادة أعباء الدين الحكومي

إذا نحن أمام تزييف البيانات الاقتصادية، وتصديرها في إطار سياسي مما يفقد الثقة في البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومع تحديات مشكلة البطالة، فإن العمالة المصرية تعاني من مشكلة أكبر وهي عدم تناسب الأجور مع الأسعار، ففي الوقت الذي تزيد فيه الأسعار بنسبة تصل إلى 30 % سنويًا، نجد أن الأجور في أحسن الأحوال تزيد بنحو 10 %، وكثير من العاملين في القطاع الخاص غير المنظم (الذي يمثل نحو 72 % من سوق العمل بمصر) لا يستفيدون بهذه الزيادة على الرغم من انخفاضها.

ومن عجب ممارسة قائد الانقلاب العسكري في مصر، أنه دائم المطالبة للفئات الفقيرة ومن بينهم الموظفين والعمال بالتبرع ببعض الأموال لصالح تمويل المشروعات العامة، أو مشروعات النهوض بالقرى الأشد فقرًا في مصر، في حين أن الضرائب المحصلة من رواتب العاملين سواء بالقطاع العام أو الخاص تصل إلى نحو 32 مليار جنيه سنويًا، وهي قيمة تقترب من المبالغ التي تدفعها شركات المساهمة (قطاع عام + قطاع خاص) على أرباحها، وهو ما يشير إلى خلل هيكل الضرائب في مصر، وافتقاد النظام الضريبي للعدالة الضريبية.

أخطاء اقتصادية بارزة للانقلاب العسكري بمصر



ارتكب قائد الانقلاب العسكري بمصر بعد يوليو 2013م، وكذلك الحكومات التي تولت المسئولية خلال هذه الفترة مجموعة من الأخطاء الاقتصادية التي تحمل الشعب المصري تكاليف عالية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ونذكر من تلك الأخطاء ما يلي:

- إهدار المساعدات الخليجية: حصل الانقلاب العسكري على نحو 40 مليار دولار – 60 مليار دولار على مدار الفترة من يوليو 2013 – نهاية عام 2015م، وللأسف لم تتسم هذه المساعدات بالشفافية من قبل الحكومات المصرية أو الخليجية، فلم تعلن الحكومة المصرية عن حجم هذه المساعدات، ولا عن كيفية التصرف فيها . وكان الاقتصاد المصري بحاجة لهذه الأموال لتوجيهها للقطاعات الإنتاجية وبخاصة في مجالات الصناعة والزراعة، من أجل زيادة السلع والخدمات وتحسين أداء الناتج المحلي الإجمالي، لخلق فرص عمل جديدة، وتقليل الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء أو المنتجات الصناعية الأخرى، ولكن للأسف لم يتم ذلك، ولا تزال جهات الصرف لهذه المساعدات مجهولة، باستثناء بعض الأموال التي تم بها تمويل عجز الموازنة في موازنة العام المالي 2015/2014م.



حصل الانقلاب العسكري على نحو 40 مليار دولار - 60 مليار دولار على مدار الفترة من يوليو 2013 - نهاية عام 2015م، وللأسف لم تتسم هذه المساعدات بالشفافية من قبل الحكومات المصرية أو الخليجية، فلم تعلن الحكومة المصرية عن حجم هذه المساعدات، ولا عن كيفية التصرف فيها

➢ **زيادة الإنفاق العسكري:**

من خلال شراء الأسلحة والمعدات العسكرية من دول أوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وكذلك روسيا، في حين أن الاقتصاد المصري بحاجة لتوجيه المزيد من النفقات لمشروع التنمية، وليس لزيادة التسليح، وحتى في ظل ممارسة الانقلاب العسكري بالتوجه لشراء الأسلحة، فإنه فشل بشكل كبير في مواجهة جماعات العنف في سيناء، مما أثر على السياحة بشكل خاص، وعلى مناخ الاستثمار بشكل عام، حيث تصنف مصر على أنها غير مستقرة سياسيًا وأمنيًا، ولعل الخطوة التي اتخذت مؤخرًا من قبل البنوك الصينية خير دليل، حيث صنفت الصين المتعاملين مع بنوكها من مصر، أنهم يأتون من بلدان غير مستقرة مثل سورية والعراق.

➢ **إهدار الموارد المحلية:** في أغسطس 2014 وجه قائد الانقلاب العسكري القوات المسلحة لتنفيذ توسعة بقناة السويس، بتكلفة تصل لنحو 8 مليارات دولار، تم جمعها من الداخل، عبر سندات سميت سندات قناة السويس، تم بموجبها جمع 64 مليار جنيه مصري، وذلك بدون وجود دراسة جدوى، أو مراعاة ظروف التجارة الدولية التي تعاني من حالة ركود، أو زيادة بمعدلات شديدة البطء، وتبين البيانات أنه منذ الانتهاء

من هذه التوسعة بقناة السويس، أو منذ الإعلان عن بدء تنفيذها، تتراجع إيرادات القناة سنويًا بنحو من 200 مليون دولار إلى 300 مليون دولار.

- **تغول الجيش في الاقتصاد المدني**: منذ وقوع الانقلاب العسكري في يوليو 2013م، تم إعطاء الجيش العديد من الصلاحيات، عبر التشريعات الاقتصادية، بما فيها الحق في عقد شراكات مع جهات أجنبية، وحصول الجيش على العديد من المشروعات العامة، عبر آلية الإسناد المباشر، وهو ما أحدث حالة من عدم التكافؤ أمام القطاع الخاص المصري، بل ويسعى الجيش الآن عبر مؤسساته الاقتصادية (جهاز الخدمات العامة، وجهاز الخدمات الوطنية، والهيئة الهندسية) للسيطرة على بعض مؤسسات القطاع الخاص من سلسلة المتاجر الكبرى، وكذلك إنشاء شركة للاتصالات.

- **الدخول في مشروعات عامة لا تتطلبها المرحلة**: لم يكن مشروع توسعة قناة السويس هو المشروع الوحيد، الذي خالف قواعد التمويل والتنمية الاقتصادية، بل توسعت حكومات الانقلاب في مشروعات أخرى مثل العاصمة الإدارية الجديدة، ومشروع استصلاح 1.5 مليون فدان، وكذلك مشروع إنشاء مليون وحدة سكنية لمحدودي الدخل. وكل هذه المشروعات تحتاج إلى ملاءة مالية تتسم بالفائض، وليس العجز كما هو الحال في مصر، فضلاً عن أن مصر تعتمد في تمويل جزء كبير من هذه المشروعات عبر الاقتراض من الجهاز المصرفي المصري، أو عبر المديونية الخارجية.

- **انحسار الحماية الاجتماعية**: في ضوء هذه الاجراءات الاقتصادية المفاجأة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، أو ما اتخذ من قبله من إجراءات، لم تتخذ الحكومة

المصرية الإجراءات اللازمة لحماية الفقراء والمضارين من هذه السياسات، فزادت رقعة الفقر، وكذلك زاد عدد العاطلين.

ويشهد المجتمع المصري العديد من الظواهر الاجتماعية شديدة السلبية، مثل الهجرة غير الشرعية، والتي لم تتوقف على المهاجرين من الشباب أو الكبار، ولكنها طالت الأطفال، حيث أشارت وزيرة الهجرة المصرية خلال عام 2016م إلى وصول مركب للهجرة غير الشرعية إلى شواطئ إيطاليا تحمل على متنها 560 طفل دون سن الـ 18 عامًا، بل يوجد على متنها أطفال في عمر الـ 11 عامًا.

منذ وقوع الانقلاب العسكري في يوليو 2013م، تم إعطاء الجيش العديد من الصلاحيات، عبر التشريعات الاقتصادية، بما فيها الحق في عقد شراكات مع جهات أجنبية، وحصول الجيش على العديد من المشروعات العامة، عبر آلية الإسناد المباشر، وهو ما أحدث حالة من عدم التكافؤ أمام القطاع الخاص المصري



المؤشرات الاقتصادية الكلية

مقارنة عام تولي د محمد مرسي للسلطة ووجود قائد الانقلاب العسكري بالسلطة

المؤشر	2013/2012	2017/2016
معدل التضخم	%6.7	%31.9 (أغسطس 2017)
سعر الفائدة	%9.5	%18.7 (أكتوبر 2017)
سعر الصرف	6.45 جنيه للدولار	17.60 جنيه للدولار (أكتوبر 2017)
العجز الكلي بالموازنة العامة	166.7 مليار جنيه	370 مليار جنيه (هذا العجز مقدر بموازنة 2017/2018، بنسبة 9.5%، في حين أن وزير المالية صرح بأن القيمة الحقيقية للعجز سوف تتجاوز 400 مليار جنيه بسبب ارتفاع قيمة الدين العام)
الدين العام المحلي	1.44 تريليون جنيه	3.16 تريليون جنيه
الدين العام الخارجي	43.2 مليار دولار	79 مليار دولار
خدمة الدين العام	218.2 مليار دولار	438 مليار جنيه (مارس 2017)
عجز الميزان التجاري	30.6 مليار دولار	35.4 مليار دولار
الصادرات السلعية	26.9 مليار دولار	21.6 مليار دولار
عوائد السياحة	9.7 مليار دولار	4.3 مليار دولار
تحويلا العاملين بالخارج	18.4 مليار دولار	17.4 مليار دولار

الانقلاب وقضايا الأمن القومي



حاولت سلطة الانقلاب تصدير خطابها للشعب في البداية في صورة محاولة استعادة الدولة المخطوفة والمحافظة على الأمن القومي، حتى اكتشفت قطاعات عريضة من الشعب أن عصابة السلطة المنقلبة هي من خطفت الدولة، وفرطت في مقدرات الوطن وأضاعت الأمن القومي.

لدينا هنا 4 نماذج دالة على الحصاد المُرّ لما يزيد عن 4 سنوات تحت هذه السلطة: سيناء التي تضاعفت معاناتها عن ذي قبل، والتفريط في التراب الوطني والثروات التي تضمنها، وتَفَكُّك الأداء المؤسساتي للدولة، وأخيرًا حالة الانقسام المجتمعي.

أولاً: سيناء المأزومة

يتفق المراقبون على قصور قدرة سلطة الانقلاب على القيام بجل وظائفها، فالدولة القمعية، تفتقر للقدرة على القيام بمهامها الأمنية، واتجهت بدلاً من ذلك للعنف تجاه مواطنيها لتعويض قصورها الأمني، وهو ما انعكس على منهج تعاطيها مع الوضع في سيناء في محاور ثلاثة، هي:

1. تهجير أهل سيناء: مفارقة بين تسريب السيسي أن تهجير أهالي سيناء سيكرر تجربة جنوب السودان[1]، وبين الوحشية المفرطة التي تتعامل بها إدارته مع مواطنيها انتهاءً بتهجيرهم.

فبحلول نهاية شهر أكتوبر 2014م، قررت محافظة شمال سيناء بدء عملية إخلاء منطقة الشريط الحدودي بمدينة رفح المصرية من السكان، ضمن ما اعتبرته جهود الدولة للقضاء على البؤر الإرهابية العابرة للحدود، وحددت مسافة إخلاء بعرض 300 مترًا لتشكيل منطقة حدودية عازلة، ومنحت الأهالي مهلة أسبوعًا للانتقال إلى أي مكان آخر[2]، دون أن توفر لهم محل سكني بديل، ولم تلبث السلطات المصرية أن وَسَّعَت المنطقة العازلة من 300 مترًا إلى 1500 مترًا[3].

(1) المحرر، تسريب لـ"السيسي": تهجير أهالي سيناء سيكرر سيناريو جنوب السودان، صحيفة المصريون، 25 أكتوبر 2014م. https://goo.gl/bdn1cf

(2) محمود الواقع، 10 معلومات عن "تهجير المواطنين" في القانون الدولي، صحيفة المصري اليوم، 29-10-2014م. https://goo.gl/AiAMwg

(3) المحرر، مصر.. بدء تنفيذ المرحلة الثالثة من المنطقة العازلة مع قطاع غزة، صحيفة البوابة، 5 أكتوبر 2017م. https://goo.gl/PxJb6G



بحلول نهاية شهر أكتوبر 2014م، قررت محافظة شمال سيناء بدء عملية إخلاء منطقة الشريط الحدودي بمدينة رفح المصرية من السكان، ضمن ما اعتبرته جهود الدولة للقضاء على البؤر الإرهابية العابرة للحدود، وحددت مسافة إخلاء بعرض 300 مترًا لتشكيل منطقة حدودية عازلة، ومنحت الأهالي مهلة أسبوعًا للانتقال إلى أي مكان آخر، دون أن توفر لهم محل سكني بديل، ولم تلبث السلطات المصرية أن وَسَّعَت المنطقة العازلة من 300 مترًا إلى 1500 مترًا

وبحسب المرصد المصري للحقوق والحريات، فقد بلغ عدد **الأُسر المُهَجَّرة** 3856 أسرة، كما بلغ عدد المواطنين المُهَجَّرين 26 ألفًا و992 مواطنًا بينهم بطبيعة الحال شيوخ وأطفال ونساء، وبلغت مساحة المنطقة التي شملتها سياسة التهجير أكثر من 20 كيلومترًا مربعًا (1.5 كم عرضًا × 13.5 كم طولاً)[1].

ومنذ مطلع 2017م، بات كل المواطنين المصريين يخضعون لضغوط أمنية استثنائية عندما يقررون السفر لسيناء، وهو غالبًا لأجل السياحة الداخلية أو العمل في المرتبة الثانية[2]، وهي إجراءات يرى خبراء أنها تصب في صالح صفقة لتوطين الفلسطينيين في سيناء[3].

2. **معاناة الأقباط:** كان لغياب الدولة تأثير في اتجاه مسّ أمن المواطنين الأقباط، حيث استهدفهم تنظيم داعش الإرهابي بشكل متكرر منذ مطلع 2017م، وشهد شهر فبراير

(1) لجنة حقوق الإنسان في سيناء بالمرصد المصري للحقوق والحريات، سيناء عامان من الجرائم، المرصد المصري للحقوق والحريات، 15 يونيو 2015م.
https://goo.gl/9CgCT1

(2) خالد محمد، تشديد الإجراءات الأمنية في شمال سيناء، صحيفة المصري اليوم، 20-01-2017م.
https://goo.gl/TS7sga

(3) هاني أحمد، مقترحات تهجير أهالي سيناء.. فتش عن «صفقة القرن»، موقع البديل، 11 يوليو 2017م.
https://goo.gl/AB8GQm

وحده 7 عمليات تصفية لأقباط[1]، وفي أعقاب هذه الشدة جرى تهجير 40 أسرة قبطية وفق تقرير لشبكة "بي بي سي"[2].

3. القوة المفرطة ضد أهل سيناء: برغم الجهود المضنية التي يبذلها أهل سيناء في المساعدة في القضاء على الممارسات الإرهابية في سيناء، وبرغم ما يدفعونه من ثمن جرَّاء ذلك كان آخره حتى الآن مذبحة مسجد الروضة[3]، برغم هذا كله، ما زال مواطنو سيناء يتعرضون لتشويه مفرط لصورتهم[4]، وهو ما يمثل غطاءً لاستخدام العنف المفرط ضدهم.

والتقرير الذي أعده المرصد المصري للحقوق والحريات، والذي يغطي فقط الفترة بين 3 يوليو 2013م وحتى نهاية مايو 2015م، متضمنة أكثر من 8 أشهر لإنفاذ حالة الطوارئ في شمال سيناء، أفاد أن مواجهات أجهزة الأمن المختلفة مع المدنيين من أهل سيناء قد أسفرت عن 1347 حالة قتل خارج إطار القانون، و11906 حالة اعتقال تعسفي، و9073 حالة اعتقال، و2833 حالة اعتقال تحت بند الاشتباه، كما تضمنت 2577 حالة هدم منزل، بالإضافة إلى 1853 حالة حرق عشش لبدو سيناء، و1967 حالة تدمير وحرق لمنقولات مادية خاصة بالمواطنين[5].

(1) هبة عفيفي، أقباط شمال سيناء.. الموت أو التهجير جزاء غياب الأمن و«العزوة»، موقع مدى مصر، 18 فبراير 2017. https://goo.gl/Wbvzi6

(2) المحرر، فرار عشرات الأسر المسيحية من مدينة العريش المصرية إثر تهديدات من مسلحين، موقع بي بي سي العربي، 24 فبراير 2017. https://goo.gl/mURd1W

(3) نانيس البيلي، طفل نجا من "مذبحة الروضة": "لهجة الإرهابيين مش مصرية وتسابقوا مين يقتل أكتر"، موقع مصراوي، 25 نوفمبر 2017. https://goo.gl/VBZntp

(4) المحرر، مواطن سيناوي يروي معاناة أهل سيناء، موقع البداية، 13 يناير 2016. https://goo.gl/uAgxrj

(5) لجنة حقوق الإنسان في سيناء بالمرصد المصري للحقوق والحريات، سيناء عامان من الجرائم، المرصد المصري للحقوق والحريات، 15 يونيو 2015. https://goo.gl/9CgCT1



كان لغياب الدولة تأثير في اتجاه مسّ أمن المواطنين الأقباط، حيث استهدفهم تنظيم داعش الإرهابي بشكل متكرر منذ مطلع 2017م، وشهد شهر فبراير وحده 7 عمليات تصفية لأقباط، وفي أعقاب هذه الشدة جرى تهجير 40 أسرة قبطية وفق تقرير لشبكة "بي بي سي"

في هذا السياق، لم يكن غريبًا أن ينقسم أهالي سيناء بين فريقين، يرى الأول منهما ضرورة التعاون مع الدولة للقضاء على الإرهاب الذي يتضرر منه الجميع، بينما أسفرت المعاناة عن إعلان تجمع لعدد من قبائل العريش عن بدء العصيان المدني بالمدينة قرروا له 11 فبراير 2017م موعدًا للبدء، وهي خطوة تصعيدية تعد الأولى من نوعها[1].

ثانيًا: إهدار التراب الوطني والثروة:

استخدمت سلطة الانقلاب مفهوم ترسيم الحدود في وجهة تناقض المصلحة الوطنية، وتهدر سيادة الدولة على إقليمها وما يتضمنه هذا الإقليم من ضمانة للأمن القومي، فضلاً عَمَّا يتضمنه من ثروات من حق المواطنين.

أ . تيران وصنافير: في 8 أبريل 2016م، وَقَّعَت الحكومتان المصرية والسعودية على اتفاق لترسيم حدودهما البحرية، تنازلت بموجبه مصر عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، وقام السيسي بالتصديق على هذه الاتفاقية في 24 يونيو 2017م، بعد موافقة صورية في مجلس النواب على الاتفاقية، برغم حكم القضاء الإداري ببطلان الاتفاقية،

(1) المحرر، قبائل بمدينة العريش المصرية تعلن عن "عصيان مدني" يبدأ السبت المقبل، موقع بي بي سي العربي، 7 فبراير 2017م.
https://goo.gl/Jgh3uG

وتأييد المحكمة الإدارية العليا، أعلى جهة اختصاص قضائي، لحكم القضاء الإداري في 16 يناير 2017م[1]، هذا فضلاً عن رفض الضمير المصري التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير مع كل ما توافر من إثباتات بالوثائق لمصرية الجزيرتين.

ويعد مضيق تيران جغرافيًا المنفذ الوحيد لخليج العقبة؛ لأنه الممر الوحيد الصالح للملاحة، وسبق لسيطرة مصر على هذا المضيق أن حفظت أمنها القومي، ومكّنتْها من توقيف سفن كانت تحمل أسلحة ومواد استراتيجية إلى الكيان الصهيوني في الخمسينيات من القرن الماضي، ومن شأن استمرار السيطرة على هذا الممر تأمين المسارات التجارية والعسكرية التي تخدم مصر، مما يعزز أمنها القومي.

ب. التفريط في الحدود مع اليونان: بينما تبذل مصر ما يتجاوز مصلحتها الوطنية لصالح تدفئة علاقاتها مع الكيان الصهيوني، إلا أنّ سلطة الاحتلال بذلت جهودًا مضنية، من بينها الضغط على مصر لقبول ترسيم الحدود مع اليونان، وذلك لضمان تنازل مصر عن الشريط المائي لليونان، ما يُمَكّنُها من تمرير أنبوب الغاز الرابط بين تل أبيب وأثينا دون مروره بالأرض المصرية، أي دون أن تضطر دولة الاحتلال لدفع أية رسوم لمصر[2].

وقبلت سلطة الانقلاب ذلك كيدًا في تركيا، حيث إنّ خط الأساس البري اليوناني المعترف به لدى الأمم المتحدة من الجانب الشرقي هو الساحل الشرقي لجزيرة رودس، ولكي تعمل الدول الثلاثة على ترسيم الحدود لابد من تجاهل تركيا وحدودها لدى الأمم المتحدة.

(1) محمد موسى وكريم ربيع، ننشر حيثيات حكم "الإدارية العليا" بتأييد مصرية "تيران وصنافير"، صحيفة الوفد، 16 يناير 2017.
https://goo.gl/bqUnYx

(2) يسري الهواري، جدل حول ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وقبرص، بوابة المصري اليوم، 11 نوفمبر 2014
https://goo.gl/4M8kiR



وَقّعَت الحكومتان المصرية والسعودية في 8 أبريل 2016م على اتفاق لترسيم حدودهما البحرية، تنازلت بموجبه مصر عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، وقام السيسي بالتصديق على هذه الاتفاقية في 24 يونيو 2017م، بعد موافقة صورية في مجلس النواب على الاتفاقية، برغم حكم القضاء الإداري ببطلان الاتفاقية، وتأييد المحكمة الإدارية العليا

لقد نجحت اليونان في استغلال الكراهية المصرية لتركيا لإقناع مصر بتضمين جزيرة "كاستلوزيرو" القريبة من تركيا كأساس لترسيم حدودها معها، وهو ما يعني حرمان تركيا من أي مياه إقليمية أو اقتصادية في هذه المنطقة. غير أن قبول مصر لهذا المطلب جعل مصر تمنح اليونان شريطًا بحريًا يبلغ ضعف طول دلتا مصر، وهو ما يعني مزيدًا من الخسائر لمصر وثرواتها[1].

ج. سقطة الاتفاقيات الجديدة مع قبرص:

غير أنّ لضياع الثروة المصرية في "قمة الكالاماتا" الثلاثية بين مصر وقبرص واليونان قصة أكثر تعقيدًا. ففي عام 2010م، أكدت تقارير علمية، من بينها هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية، وجود أكبر اكتشاف للغاز في البحر المتوسط في منتصف المسافة بين مصر وقبرص، والتي حددتها اتفاقية وقعها البلدان في 2003م قبل ظهور مسوح جيولوجية خطيرة الأثر قامت بها دول أورومتوسطية، فضلاً عن سلطة الاحتلال الصهيونية. وفي أعقاب ذلك الاكتشاف، قامت قبرص، وبدون التشاور مع مصر وفق منطوق اتفاقية ترسيم الحدود بينهما، بالتوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود مع دولة الاحتلال في ديسمبر 2010م. ولم تلبث كلتا الدولتين (قبرص، سلطة الاحتلال) عن إعلان اكتشافهما حقول الغاز (حقل أفروديت في قبرص – حقل ليفياثان من جانب دولة الاحتلال الصهيونية)، وتقدر

(1) يسري الهواري،، إشارة سابقة. https://goo.gl/4M8kiR

قيمة ثروات الحقلين بما لا يقل عن 200 مليار دولار، وهرعت دولة الاحتلال برصد 620 مليون دولار لتأمين هذا الحقل[1] .

ثالثًا: إضعاف الدولة

أ . المؤسسة العسكرية: في عرضنا لأوضاع إقليم سيناء المأزوم وجدنا معه أنّ المؤسسة العسكرية التي يفترض بها تأمين الحدود لم تتمكن من أداء وظيفتها الأمنية، فلجأت لمواجهة المواطنين المصريين، وتهجيرهم من منازلهم، وأوكل جهاز المخابرات للطرفين الفلسطيني ثم الصهيوني تأمين الجانب الآخر . يحدث هذا بينما ينشغل الجيش بتوزيع المواد الغذائية[2]، وينتقل جنودها للعمل في المزارع السمكية[3] .

ب . القضاء: باتت أحكامه موضوعًا للتعليقات اللاذعة للمنظمات الدولية بالنظر لما يصدره من أحكام مسيسة[4]، يتتبع بها حريات كل من يرغب في الصدع بكلمة إنصاف لقضايا وطنه من إعلاميين ونقابيين وسياسيين[5] . وعندما استشعر قطاع من القضاة

(1) حوار نبيل أبو شال، الدكتور رمضان أبو العلا خبير البترول: ترسيم الحدود البحرية مع قبرص أضاع حقوقنا فى الغاز، بوابة المصري اليوم، 14 مايو 2017م.
https://goo.gl/JJJ7AG

(2) وكالات، القوات المسلحة تقيم 7 منافذ لتوزيع المواد الغذائية بكفر الشيخ، موقع مصراوي، 6 ديسمبر 2016 .
https://goo.gl/oisoKF

(3) مجدي أبو العينين، معلومات عن أكبر مزرعة سمكية يفتتحها السيسي: بركة غليون، بوابة المصري اليوم، 18 نوفمبر 2017 .
https://goo.gl/wuZBJF

(4) كمال محمد ، ف . تايمز: القضاء المصري "المسيس" جعل من نفسه أضحوكة، بوابة مصر العربية، 26 مارس 2014 .
https://goo.gl/d5rZYT

(5) رمضان عبد الله، أحكام القضاء المصري . . تناقض وتجاوزات، الجزيرة نت، 10 أكتوبر 2014 .
https://goo.gl/tyFV8M

الخطر وحاول التغريد خارج سرب السلطة التنفيذية[1]، صاغت الأخيرة قانونًا يتيح لها إحكام قبضتها على تعيين رؤوس هذه السلطة[2].



نجحت اليونان في استغلال الكراهية المصرية لتركيا لإقناع مصر بتضمين جزيرة "كاستلوزيرو" القريبة من تركيا كأساس لترسيم حدودها معها، وهو ما يعني حرمان تركيا من أي مياه إقليمية أو اقتصادية في هذه المنطقة. غير أن قبول مصر لهذا المطلب جعل مصر تمنح اليونان شريطًا بحريًا يبلغ ضعف طول دلتا مصر، وهو ما يعني مزيدًا من الخسائر لمصر وثرواتها

ج. المجلس النيابي:

صنعه العسكر على عينه عبر تكوين الأجهزة الأمنية له[3].

فرأينا كيف أنّ مجلس النواب مرّر أكثر من 300 تشريعًا صدر في غيابه في مدة لم تتجاوز 15 يومًا. وليس أدلّ على ضعف هذه السلطة من إهانة رأس إدارة 3 يوليو للنواب ممثلين في شخص النائب "أبو المعاطي مصطفى" حين طالبه بإرجاء الزيادات المتوقعة في أسعار الوقود مراعاة للمواطنين محدودي الدخل[4].

د. ماكينة الاقتراض: لم تعالج سلطة الانقلاب أزمة الدولار عبر زيادة الإنتاجية وتنمية الموارد الدولارية للدولة، بل عالجتها من خلال تحويل وزارات المالية[5] والتعاون

(1) محمد حمامة، أربع محطات واجه فيها القضاة السلطة، موقع مدى مصر، 27 ديسمبر 2016.
https://goo.gl/XihAE7

(2) رنا ممدوح، «عمومية مجلس الدولة» تتمسك بالأقدمية.. و«دكروري» يرفض ترشيحه الاستباقي لرئاسة المجلس، موقع مدى مصر، 3 أبريل 2017.
https://goo.gl/AaV9SM

(3) حسام بهجت، هكذا انتخب السيسي برلمانه، موقع مدى مصر، 8 مارس 2016. https://goo.gl/sn6Eyp

(4) المحرر، بالفيديو.. السيسي ينفعل على نائب في البرلمان المصري، موقع روسيا اليوم بالعربية، 23 مايو 2015.
https://goo.gl/qkf6o3

(5) أحمد يعقوب، "المالية": طرح سندات دولارية مقومة باليورو خلال الربع الأول من 2018، صحيفة اليوم السابع، 14 أكتوبر 2017.
https://goo.gl/5pUa41

الدولي[1]، بالإضافة إلى البنك المركزي المصري[2]، وحتى البنوك[3]، كلها تحولت إلى ماكينات للاقتراض، على نحو زاد المديونية القومية من الدولار إلى 81 مليار دولار. وما زالت هذه السياسة قيد التحفيز بسبب ارتفاع الدين الخارجي لما يتجاوز ثلث الناتج الإجمالي.

هـ. التغول الشرطي: هو من العوامل التي تشي بمقدار التراجع في وظيفة أجهزة الدولة، وبعيدًا عن منهج التعاطي مع المعارضة، تفاقمت ظاهرة تعذيب المواطن[4]. وتفاقم معها ميل كوادر الشرطة للتعالي على المواطنين لحد القتل[5]، وتقاعس قطاع واسع من ضباط الشرطة عن أداء مهامهم بما فيها تلقي البلاغات والتحقيق فيها[6]. ولحقت وزارة الداخلية بالمؤسسة العسكرية في فتح منافذ بيع السلع الغذائية[7].

(1) المحرر، مصر توقع اتفاقية الشريحة الثالثة من قرض البنك الدولي، موقع مباشر، 8 ديسمبر 2017.
https://goo.gl/69hMcG

(2) محسن عبد الرازق، «البنك المركزي»: حصلنا على قرض بـ3.7 مليار دولار من «الاستيراد الأفريقي» في 2016، بوابة المصري اليوم، 25 سبتمبر 2017.
https://goo.gl/HpBVZV

(3) المحرر، بنك مصر يوقع على قرض مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار بمبلغ 75 مليون دولار، صحيفة الأهرام، 19 نوفمبر 2017.
https://goo.gl/n96Bsp

(4) طه العيسوي، "الحقوق الضائعة".. تقرير يوثق انتهاكات النظام بمصر خلال 2017، موقع عربي 21، 10 ديسمبر 2017.
https://goo.gl/rbcKf5

(5) كريم جمال، ضابط شرطة يقتل قائد دراجة نارية لتجاوزه السرعة المحددة، صدى البلد، 27 أبريل 2017
https://goo.gl/toqGx2

(6) أحمد يحيي، إيقاف ضابط بقسم شرطة الدرب الأحمر عن العمل، موقع البوابة، 25 يوليو 2017.
https://goo.gl/fVoDJy

(7) مصطفى عطية، «الداخلية»: 700 منفذ لـ«أمان» لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة في رمضان، صحيفة الشروق، 5 مايو 2017.
https://goo.gl/mTsYz5

رابعًا: الانقسام المجتمعي:

الانقسام المجتمعي في مصر بدأ منذ عبد الناصر بفكرة، ثم تطور حتى صار منهجًا لتحصين السلطة، إلى أن أضحى غاية سياسية على يد سلطة الانقلاب.

ويمكن القول بأن العسكر نجح في شق الصف الوطني رأسيًا وفق معيار من ليس معي فهو ضدي، حيث خصم من الرصيد الوطني كل معارض له بصرف النظر عن خطابه الفكري.

هذا النهج أدى إلى وضع الجميع في مواجهة الجميع، ولم يجتمع في مصر إلا الرافضين لتسليم مصر ليد انقلابي غير قادر على مواجهة أي تحدٍّ خارجي إلا برشوة الأطراف الدولية أو التبعية لطرف راش كاللاعب الخليجي، ما دفع مراقبين لتسمية هذا المنهج بـ"الخلجنة"[1]، ولم يواجه تحديًا داخليًا من دون استخدام عصا الأمن.

ولا يمكن استثناء أقباط مصر من هذه الصورة العامة، حيث تحولوا معه إلى "الأقلية الخائفة" التي أجبرتها تقلبات شؤون الحكم على الالتحاق الجماعي بقطار سلطوية تعجز عن حمايتهم وتزج البلاد بقمعها إلى دوائر لا نهائية من العنف[2].



(1) عبد العظيم حماد، خلجنة ولبننة وبلقنة، صحيفة الشروق، 7 ديسمبر 2017.
https://goo.gl/u3tDaa

(2) عمرو حمزاوي، من حكايات القهر... الأقباط في بر مصر، القدس العربي، 18 يوليو 2017م.
https://goo.gl/43hUJc

الحياة السياسية في مصر

بعد 3 يوليو 2013م



منذ ثورة يناير 2011 م، شهدت الساحة السياسية المصرية تطورات متلاحقة، حيث مرت بفترة من الانفتاح السياسي غير المسبوق والحرية والذي صاحبهما قدر من الفوضى، ثم جاء الانقلاب العسكري في 3 يوليو 2013 م لتمر مصر بمرحلة جديدة منذ ذلك التاريخ أكثر عنفًا وتطرّفًا في إفساد الحياة السياسية من الحقبة الاستبدادية التي عاشتها مصر قبل ثورة يناير .

في هذا المحور نسعى للكشف عن الكيفية التي تم بها إحداث هذا التحوّل الراديكالي السريع في الحياة السياسية المصرية من الانفتاح الكامل الذي يقترب من حالة الفوضى، إلى الانغلاق الكامل الذي يمثّل أقصى أنواع الاستبداد السياسي.

سمات وخصائص الحياة السياسية في مصر بعد انقلاب 3 يوليو:

1 - المناخ القمعي وانهيار المشاركة السياسية:

تصدرت قضايا زعم محاربة الإرهاب (المحتمل) وتحقيق الاستقرار والحفاظ على الأمن القومي للمشهد السياسي ما بعد انقلاب الثالث من يوليو 2013م، وتم إيهام الرأي العام بأن معالجة هذه الموضوعات هو طريق الخلاص من حالة الانسيابية والفوضى التي نتجت عن الثورة.

وقد أخذ قطاع من الشعب منذ اللحظة الأولى على رفض هذا الانقلاب ومواجهته شعبيًا، أما عامة الشعب - ورغم كل القيود - دفع شرائح واسعة من المجتمع إلى إبداء معارضتها العلنية لتلك الأوضاع، وإن ظل تركيز هذه المجموعات منصبًا بالأساس على القضايا ذات التأثير المباشر في مصالح كل منها على حدة، باستثناء قلة من الاحتجاجات شهدت تجمعًا شعبيًا واسعًا ضم فئات متعددة، على غرار تظاهرة رفض نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير بالبحر الأحمر للسعودية في خطوة اعتبرت في نظر الكثير من القوى بمثابة مساس خطير بالسيادة ووحدة الأراضي المصرية[1].

(1) حسين محمود، "استمرار مظاهرات "تيران وصنافير" بمصر وقافلة شعبية لرفع علم البلاد على الجزيرتين"، رأي اليوم، 16 أبريل 2016م: https://is.gd/dNQNPU

ونظرًا للقمع الشديد بالاعتقالات والقتل والتصفية للمظاهرات الرافضة للانقلاب، فقد انحسرت تلك الاحتجاجات، وأغلب المؤشرات تدل على عدم وجود حراك سياسي ذي طابع شعبي جامع، وربما يُعَد هذا مفهومًا في ظل خطاب رسمي ينظر لأي نشاط معارض على أنّه "قلة قليلة تريد قلب نظام الحكم، وزعزعة استقرار الوطن"، وأنّ "مصر تواجه تحديات عدة داخلية وخارجية لا يصلح معها إتاحة الفرصة لمثل تلك الممارسات حيث لا وقت للديمقراطية[1].

وسياسة سلطة الانقلاب للتنكيل بمعارضيها هي الترويج لارتباط أي تحرك على الأرض بمخطط أو سيناريو "الفوضى"، وتلك عملية ممنهجة يلعب فيها الإعلام دورًا خطيرًا في تزييف وعي الشعب.

وقد عَمَّق من ذلك تناطح النخب المحسوبة على معسكر الثورة، وتبادل الاتهامات بينها، مما زلزل ثقة المواطن في هذه النخب، وجعلهم "من وجهة نظره" غير مسؤولين، وعاجزين عن إدارة المشهد.

ومن ناحية ثانية، عمل الإعلام وأجهزة القمع على تشويه حركات المعارضة، ونشطاء الثورة من الشباب، إضافةً إلى بناء جدار عازل بين فئات المجتمع والإخوان المسلمين. وإن كانت معظم أطروحات النظام بدأت تتساقط، وبات مَنْ كان يُرَوِّج لها حتى وقت قريب هو نفسه من يؤكد لاحقًا أنها لم تعد تفيد، وأصبحت قضايا مستهلكة، ومع ذلك نجحت هذه الأطروحات في تحجيم قدرات قوى المعارضة على الحشد والتعبئة، كما أثّرت بالسلب على مصداقية خطابها في مواجهة النظام.

(1) مهى يحي، "مصر: هل من توفيق بين الأمن والحرية؟"، مركز كارنيجي للشرق الاوسط، 8 يوليو 2014م: https://is.gd/HfKNWT



2 - تغييب القوى السياسية والشبابية:

كان النظام هو الفائز الوحيد من حرب الاستنزاف التي دارت بين شتى القوى والتيارات السياسية، حيث قام بتوطيد أركانه بإحكام القبضة الأمنية والإعلامية. أمّا الشعب نفسه، فهو الحاضر الغائب في المعادلة السياسية، فهو رهينة عملية التخويف والتشرذم بين القوى السياسية من ناحية، وتشديد قبضة النظام الحديدية الإجرامية بذريعة حماية الدولة وسيادتها والدفاع عن الأمن القومي من ناحية أخرى. وهو ما دفع أغلبية المواطنين إلى تفضيل الابتعاد والعودة للانعزال عن المشهد السياسي برمته.

يظهر هذا المشهد بجلاء عندما تحل ذكرى ثورة 25 يناير خلال العامين الأخيرين، حيث تغيب كل الحركات الشبابية والأحزاب السياسية، ويرفض الجميع المشاركة في أية فعاليات لإحياء تلك الذكرى، نتيجة حالات الاعتقال والتخويف.

3 - هيمنة الجيش على الدولة والمجتمع واحتكار السياسة والاقتصاد:

الواضح منذ اليوم الأول أنّ السيسي بطبيعته وتكوينه ملتزم بعدم الخروج على أعمدة قوته الأساسية ممثلة في القوات المسلحة، وهذا هو الإطار الحاكم لطبيعة السلطة السياسية.

وبناء عليه ارتباط الفشل والقمع الأمني بتزايد دور الجيش واحتكاره للسياسة العليا في مصر، هو ما يخلق نوعًا من الهلع عند تذكر احتمال الصدام معه، إلى جانب أن تشويه الجيش والاصطدام به هي مسائل غير مرغوبة على المستوى الشعبي الذي يقدس الجيش، حتى وإن أفرز طغاة.

ومن مؤشرات هذه السيطرة ما رصدته دراسة "شانا مارشال" في "الشركة العسكرية" لمركز دراسات كارنيجي للشرق الأوسط وهي دراسة تأسيسية رصدت جوانب مفزعة لشراكات الجيش المصري الدولية، وتحديدًا في القطاع البحري، وأشارت إلى أن تدخل الجيش بالاقتصاد غرضه ربحي بحت براغماتي مصلحي. ومن قبلها دراسة "يزيد الصايغ" عن "جمهورية الضباط" الذي يشير للجانب التنافسي المهيمن للجيش على الاقتصاد وكارثية ذلك.

4- عودة الانتخابات السلطوية وإنهاء التصويت الديموقراطي

أجريت الانتخابات البرلمانية في العام 2011م استنادًا إلى نظام القائمة النسبية وهو نظام انتخابي يجمع بين القوائم الحزبية المغلقة والنظام الفردي بنسبة الثلثين للأولى والثلث الباقي للثاني[1]. وقد قامت المحكمة الدستورية بحل البرلمان رفضًا لهذه الصيغة مما يعكس محاولة الدولة العميقة القضاء على المؤسسات المنتخبة. رغم أن هذا النظام الانتخابي أعطى دفعة كبيرة للعمل السياسي الحزبي.

واستمرت جماعة الإخوان في القدرة على المنافسة والفوز بالأغلبية النسبية وسط تواجد قوي لحزب النور وأحزاب علمانية وليبرالية ويسارية مكّنها قانون الانتخابات من

(1) تطور الحياة النيابية في مصر، الهيئة العامة للاستعلامات: http://www.sis.gov.eg



الحصول علي مقاعد كثيرة في البرلمان مع انهيار شامل في القوة التقليدية الممثلة في فلول الحزب الوطني والأحزاب الضعيفة التي يمثلها .

ومن ثم كانت مهمة تغيير هذا الوضع والعودة للنظام الانتخابي الفردي من أهم وظائف من يتولى مهمة إفساد الحياة السياسية في مصر مجددًا . فعلى صعيد قانون الانتخابات الرئاسية أصدر المعين عدلي منصور قرارًا بقانون لتنظيم الانتخابات الرئاسية يحصن قرارات اللجنة العليا للانتخابات من أي طعن[1] .

كما نص قانون الانتخابات الذي تم سنّه في عام 2014م على أن يتشكل المجلس من 600 نائب بالانتخاب مقسمين إلى 480 مقعدًا بنظام الفردي، و120 بنظام القائمة المغلقة المطلقة بنسبة تتراوح بين 80٪ إلى 20٪، ويحق للمستقلين والأحزاب الترشح لكليهما . ويتم تقسيم الدوائر بنظام القطاعات، حيث تضم أكثر من محافظة للدائرة الواحدة، وتفوز القائمة صاحبة أعلى الأصوات بكافة مقاعد الدائرة، ويستبعد باقي القوائم بدون أي تمثيل . وهو الأمر الذي جعل هذا النظام غير مناسب للأحزاب الصغيرة التي لا تمتلك قواعد مؤسساتية واجتماعية واسعة النطاق .

(1) ومنها رفع سقف الدعاية الانتخابية إلى 20 مليون جنيه، أنظر: منار محمد ، "قانونيون: ثغرات دستورية تُهدد قانون الانتخابات الرئاسية في مصر"، موقع 24، 9/3/2014م: http://24.ae/Article.aspx

وصاحب ذلك عملية استغرقت زمنًا طويلاً لانتقاء المرشحين، وإدخالهم تحت مظلة ائتلاف جامع تابع للسيسي، وهو ما تم بالفعل من خلال ائتلاف "في حب مصر" الذي حصد الأغلبية الكاسحة من مقاعد المجلس، وهو الائتلاف الذي ترأسه "سامح سيف اليزل" العسكري السابق، والصديق المقرب للسيسي[1]. وذلك بالإضافة إلى 27 مقعدًا على الأكثر يعينهم رئيس الجمهورية.

5- الحياة الحزبية الديكورية:

أفضى تحالف العسكر مع القوى السياسية المدنية للإطاحة بالإخوان المسلمين إلى جانب وجود دور كبير للأحزاب في الفترة الأولى من مرحلة ما بعد الانقلاب في 2013م، في ظل طموح متزايد لدى هذه القوى للعب دور سياسي كبير بعد غياب التيار الإسلامي من المنافسة السياسية، فقد تم بالفعل إعطاء دور للأحزاب السياسية في حكومة "حازم الببلاوي" إرضاءً للقوى السياسية المدنية، وتدعيمًا لموقفها الداعم للانقلاب العسكري على الحكم المدني المنتخب، إلى جانب السعي لتجميل المشهد السياسي المضطرب على المستوى الدولي، وهي الفترة التي لم تستمر طويلاً، فقد شهدت الحياة الحزبية تراجعًا كبيرًا بسبب تبني النظام لسياسات من شأنها تهميش الأحزاب وإضعافها، بداية من إقرار النظام الانتخابي المعتمد على المقاعد الفردية مما يقلل فرص الأحزاب في الفوز بالمقاعد، إلى جانب ندرة اللقاءات التي تجمع الأحزاب بالسلطة وانحسار اللقاءات القليلة التي تم عقدها في الإطار البروتوكولي غير المؤثر أو المنتج لسياسات فعلية، فضلاً عن الاختراق الأمني للأحزاب القوية بهدف تفتيتها

(1) ميشيل دن، وطنيو مصر يُهيمنون في ساحة تفتقر إلى السياسة، كارنيجي، أبريل 2015م:
http://carnegie-mec.org

وتقسيمها بما يصب في مصلحة النظام الحاكم، كما هو حال حزب المصريين الأحرار، وكذلك بالنسبة للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي[1].

وكانت انتخابات الرئاسة في عام 2014م والتي شهدت إقبالًا ضعيفًا للغاية سبب فضيحة كبيرة لسلطة السيسي قد أوجدت مبررًا للسيسي ليعلن بشكل ضمني عن عدم مبالاته بالأحزاب السياسية، إذ كان قبل الانتخابات بأيام قد طالب الأحزاب بالقيام بدور إيجابي من أجل تحفيز الجماهير على المشاركة في الانتخابات، وهو ما لم يحدث فكان ذريعة لإجبارهم على الخضوع الكامل له، وعدم المطالبة بأي نصيب من السلطة[2].

أجريت الانتخابات البرلمانية في العام 2011م استنادًا إلى نظام القائمة النسبية وهو نظام انتخابي يجمع بين القوائم الحزبية المغلقة والنظام الفردي بنسبة الثلثين للأولى والثلث الباقي للثاني. وقد قامت المحكمة الدستورية بحل البرلمان رفضًا لهذه الصيغة مما يعكس محاولة الدولة العميقة القضاء على المؤسسات المنتخبة. رغم أن هذا النظام الانتخابي أعطى دفعة كبيرة للعمل السياسي الحزبي.

6- إضعاف المجتمع المدني:

ظل المجتمع المصري لفترة طويلة يتمتع بمساحات من الحرية في فضائه المدني والاجتماعي، فوجه السلطة كان قليل الحضور في حياة المواطن، إذ نهض المصريون بكثير من مؤسساتهم وأنشطتهم بجهودهم الأهلية، فأعرق الجامعات المصرية مثل:

(1) 4 شهادات عن اختراق الأمن للأحزاب المصرية، رصيف 22، يناير 2017م: https://raseef22.com

(2) سمير رمزي، حالة الأحزاب السياسية في فترة السيسي . . خطوات للخلف، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، يونيو 2017م: https://elbadil-pss.org

جامعة القاهرة، وجامعة عين شمس كانتا تاجًا للعمل الأهلي الحرّ الهادف إلى تنمية المصريين. وقد قضى تدخل العسكر في السياسة بعد يوليو 1952 م على حيوية المجتمع المدني، ولكنه لم يمتهِ، وإن خضع لرقابة السلطة.

وفي ظل ثورة 25 يناير 2011م، أُعيدت صياغة قانون الجمعيات رقم 84 لسنة 2002م عدة مرات لفرض مزيد من الحرية، بينما تعاملت مؤسسات الدولة العميقة بـ"عدائية شديدة"، مع منظمات المجتمع المدني، وخصوصًا المنظمات الحقوقية التي كانت سببًا في كشف انتهاكات حكومية عديدة في مجال حقوق الإنسان وتصعيدها دوليًا. ففي نهاية عام 2011 م، جهزت الحكومة القضية الشهيرة "التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني"[(1)].
ولكن وجود الدكتور مرسي والإخوان على رأس السلطة مع استمرار قوة الثورة حال دون تحقيق الدولة العميقة لمرادها.

وبعد الانقلاب، وفي ظل التحالف الذي كان قائمًا بين القوى المدنية - العلمانية والمؤسسة العسكرية استجابت السلطة العسكرية لبعض رغبات القوى المدنية خاصة المتعلقة بحرية العمل الاجتماعي والأهلي، وذلك قبل أن يتم الالتفاف على هذه التسويات ويغلقها تمامًا لاحقًا.

فقد نص دستور 2014 م على حرية تشكيل منظمات المجتمع المدني، وأن يتم ذلك بمجرد الإخطار، كما رعت الحكومة عقد لقاء تنسيقي بين قوى المجتمع المدني المختلفة لإعداد مشروع قانون لتنظيم عمل المجتمع المدني، ولكن السلطة قامت بإعداد مشروعه الخاص دون إجراء أي حوار مع المجتمع المدني ومؤسساته. وقد تضمن القانون الجديد

(1) سلمي عمر- قانون الجمعيات الأهلية الجديد: "تأميم" العمل المدني- صحيفة الأخبار اللبنانية: 2016/12/1م.

التفافًا على المادة الدستورية التي تقضي بإنشاء المنظمة بمجرد الإخطار، حيث أعطى الحق للحكومة في الاعتراض على تأسيس المنظمة والغائها .

كما تم استحداث لجنة تنفيذية جديدة تضم للمرة الأولى ممثلين عن المخابرات العامة ووزارة الداخلية ووزارات أخرى لتولي مسئولية الموافقة على أي منح خارجية موجهة لجمعيات مصرية، فضلاً عن سلطة مراقبة المنظمات الأجنبية غير الحكومية المصرح لها بالعمل داخل مصر، إلى جانب تعقيد إجراءات الانتشار في المحافظات والحصول على مقار جديدة، فضلاً عن مراقبة الأنشطة بدقة وإعطاء الجهات الإدارية الحق في دخول مقر المنظمة ومراقبة سجلاتها وأنشطتها[1]، وقد قام البرلمان بإقرار القانون بشكل نهائي في مايو 2017م، تتويجًا لمرحلة طويلة من التضييق على المجتمع المدني ومؤسساته .

وعبرت هذه الممارسات عن توجه حكومي قامع للعمل الأهلي، وقد تعددت الإصدارات التوثيقية للمنظمات حول التجاوزات غير المسبوقة للسلطة بحق هذه الهيئات من قبيل الاعتقال والمنع من السفر وتجميد أرصدة المنظمات الحقوقية، فقد أدركت السلطة أن صوت المنظمات الأهلية وبعض النقابات المهنية ينبغي إسكاته أيضًا، لكي لا يعلو صوت فوق صوت الحكومة"[2] .



(1) مدى مصر، سبتمبر 2016م: https://www.madamasr.com

(2) فهمي هويدي – الحرب الأهلية الثانية – الشروق: 2016/12/9م

الانقلاب والعلاقات الخارجية



تمهيد:

أدى انقلاب الثالث من يوليو 2013 م إلى تراجع مقدرات الدولة المصرية على كافة المستويات، لاسيما فيما يتعلق بالتماسك المجتمعي واللحمة الوطنية، وتم استهلاك البلاد في صراع داخلي استنزف قدرات الدولة ومواردها داخليًا للإنفاق على التحديات الأمنية المتزايدة، الناتجة عن محاولتها لسد العجز في شرعية النظام؛ مما أدى إلى تقويض مكانتها خارجيًا وقدرتها على بسط نفوذها في الإقليم. وقد تضاربت سياسات مصر الخارجية فيما يتعلق بعدد من الملفات الإقليمية والدولية، وكذلك تحولت شبكة

تحالفاتها بصورة سريعة من أقصى اليمين إلى أُقصى اليسار في فترات زمنية قصيرة، بما يعبر عن تخبط واضح في السياسة الخارجية المصرية، التي لم تعد تنطلق من المصلحة الوطنية للدولة المصرية، ولكن سياسة تنطلق من أجل تثبيت دعائم النظام وتسول شرعية خارجية له بعد انقلاب الثالث من يوليو.

فقد دخل النظام العسكري في مصر في شراكة موسعة مع دول الخليج التي عملت على الإطاحة بالرئيس المنتخب الدكتور مرسي، إلا أن النظام ما لبث أن انقلب على المملكة العربية السعودية من أجل الانحياز إلى الدب الروسي في سوريا، وصوّت لصالح مشروع "موسكو" ضد الرغبة السعودية في مجلس الأمن، وهو ما وصفه مندوب المملكة بأنه تصويت "مؤلم"[1]، وذلك في ظل تقارب مصري مع موسكو بعد نفاد التمويل السعودي ودخول المملكة في حالة من العجز في الموازنة بعد اقتراضها المليارات من السوق المحلي[2]، فباتت السياسة الخارجية المصرية بمثابة البندول الذي يتحرك تارة باتجاه واشنطن وتارة أخرى باتجاه موسكو، يمينًا في اتجاه السعودية ويسارًا في اتجاه إيران. ومن ثمّ تحاول هذه الورقة استعراض أوجه الفشل في السياسة الخارجية المصرية وعلاقاتها الإقليمية والدولية منذ انقلاب الثالث من يوليو.

أولًا- على المستوى الإقليمي:

هناك عدة ملفات شائكة على المستوى الإقليمي، على رأسها ملف سد النهضة الإثيوبي الذي يهدد الأمن المائي المصري، وما يتبعه من علاقات شائكة مع الدولة

(1) سي إن إن العربية، 9 أكتوبر 2016م، على: /https://arabic.cnn.com

(2) العربي الجديد، الحكومة السعودية تقترض 50 مليار ريال لتغطية عجز الموازنة، 25 يوليو 2017م، على: http://bit.ly/2i7BgJb

السودانية فيما يتعلق بحصة مصر من المياه وكذلك النزاع على مثلث حلايب وشلاتين، وكذلك تصاعد هجمات المليشيات المسلحة على النظام في كل من سيناء والواحات، ومن ثم باتت قضيتي الأمن في كل من سوريا وليبيا على رأس تحديات السياسة الإقليمية لمصر، فضلا عن ضبابية الصراع في اليمن والعلاقة مع كل من السعودية والإمارات، وتذبذب موقف مصر من تلك القضية وعلاقتها بالحوثيين في اليمن، بالإضافة إلى قضية ترسيم الحدود البحرية والمياه الاقتصادية المصرية مع اليونان وقبرص وإنشاء مصر لمحور رباعي يضمها إلى جانب إسرائيل وقبرص واليونان في مواجهة تركيا شرق المتوسط.

أ. ملف سد النهضة:

تعامل النظام المصري بفشل ذريع في ذلك الملف الذي يهدد الأمن القومي المصري، وذلك بعد توقيع رأس النظام العسكري على وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة في 23 مارس 2015م، وهو ما أدى إلى تفويض حق مصر في حصتها، وإغفال الاتفاقات الدولية السابقة؛ مما دفع عدد من الشخصيات العامة إلى رفض الاعتراف بتوقيع السيسي على تلك الاتفاقات في عريضة جاء فيها أن هذه الوثيقة "تنتقص من حقوق مصر المائية التي أقرتها العديد من الاتفاقات الدولية"، وأن ذلك جاء انتهاكًا للدستور المصري، ويخالف صراحة نص المادة 44 التي "توجب على الدولة حماية النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، ودون عرض هذا الاتفاق على الاستفتاء الشعبي، كما يقرر الدستور في مادته 151، التي تشترط موافقة الشعب على أي اتفاقات تتعلق بالسيادة"[1].

(1) عربي 21، 20 نوفمبر 2017م، على: http://bit.ly/2zo9HPj

تعامل النظام المصري بفشل ذريع مع ملف سد النهضة الأثيوبي .. ذلك الملف الذي يهدد الأمن القومي المصري، وذلك بعد توقيع رأس النظام العسكري على وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة في 23 مارس 2015 م، وهو ما أدى إلى تقويض حق مصر في حصتها

كما أن مصر بسوء إدارتها للملف بصورة خاصة ولعلاقاتها الإقليمية بصورة عامة قد خسرت الجانب السوداني في تلك المعركة، حيث إن الموقف السوداني الراهن الداعم لاستكمال بناء السد وتشغيله من دون الأخذ في الاعتبار الملاحظات المصرية يعد نقطة قوة للجانب الإثيوبي يمكنه الاستناد إليها في أي تحركات مصرية مضادة، بل إن ما ضاعف الأزمة هو انتهاء عضوية مصر في مجلس الأمن الدولي في الأول من يناير 2018م، وهي العضوية التي كانت قد حصلت عليها في 2016م، من بين المقاعد العشرة المخصصة للدول غير دائمة العضوية، في حين ستستمر عضوية إثيوبيا حتى مطلع 2019م، وهو ما سيسمح لها بنفوذ كبير في مواجهة أي تحرك دولي مصري، بما يعني أن حتى محاولة مصر للحشد الدولي ضد إثيوبيا سيكون غير مجدٍ بصورة كبيرة، ومن ثم تتقلص الحلول أمام النظام المصري بعد تفريطه في حقوق البلاد .

ب . الأمن الإقليمي:

فشلت مصر كذلك في أن تحقق أي بوادر لمنظومة أمن إقليمي فاعلة، وكذلك فشل تمويلها للجنرال المتقاعد خليفة حفتر في تأمين الحدود الغربية للدولة المصرية، كما أن علاقات النظام بالكيان الصهيوني لم تمنع كذلك انتشار العمليات المسلحة في سيناء،

وسقط المئات من الجنود والضباط والمدنيين في مواجهة التنظيمات المسلحة في المنطقة الصحراوية المحيطة بالدلتا المصرية، بدءًا من سيناء وحتى الواحات، وتزايد التمرد المسلح في مصر نتيجة لعدد من السياسات الفاشلة، بدءًا بإدخال الجيش كطرف في الصراع السياسي واستخدامه القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين الذين ينتمون في معظمهم للتيار الإسلامي، مرورًا بعمليات التهجير في سيناء التي يقوم بها الجيش وتدمير المنازل مما خلق بيئة حاضنة للمسلحين ومناخا مواتيًا للفكر الجهادي ضد الجيش المصري، وانتهاء بعمليات التصفيات خارج نطاق القانون التي قامت بها القوات الأمنية من الجيش والشرطة لمتهمين عزل، وهو ما أدى إلى اهتزاز صورة القوات الأمنية المصرية وخروجها عن نطاق كونها قوات نظامية تلتزم القانون إلى صورة ميليشيات مسلحة لا يجدي معها سوى المقاومة المسلحة، وهو ما ساهم بصورة كبيرة في زيادة عدد العمليات ضد القوات الأمنية، وأكدت تقارير لمنظمتي "العفو الدولية" و"هيومن رايتس ووتش" صحة الفيديو المسرب عن استهداف الجيش المصري لمدنيين وإعدامهم خارج نطاق القانون، وقالت "هيومن رايتس واتش" في تقرير إن قوات عسكرية في سيناء شمالي مصر نفذت عمليات إعدام ميدانية لاثنين على الأقل من 8 معتقلين غير مسلحين، وتسترت على عمليات القتل تلك بالإيهام بأن الضحايا كانوا مسلحين "إرهابيين" وقتلوا رميًا بالرصاص أثناء الاشتباكات[1].

ومن ثم باتت مصر منطقة جاذبة للجهاديين عبر الإقليم، لاسيما بعد تصاعد عمليات التحالف الدولي ضدهم في كل من سوريا والعراق، وبدء استهدافهم للنظام المصري وقواته

(1) القدس العربي، 24 أبريل 2017م، على: http://www.alquds.co.uk



الأمنية نتيجة لتلك الممارسات والسياسات المفرطة في القوة، والتي استدرت غضب المقاتلين من دول الجوار، لاسيما بعد عمليات القصف العشوائي الذي شنها الطيران المصري على بلدات داخل الدولة الليبية، وهو ما أسفر عن مصرع العشرات من المدنيين من النساء والأطفال، وهو ما وصفته منظمة العفو الدولية بأنه "جريمة حرب"(1)، مما زاد من دوافع الانتقام ضد النظام وقواته الأمنية، وأدى إلى زيادة نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود لاسيما تلك التي يقودها أفراد سابقون بالمؤسسات الأمنية المصرية(2).

جـ . العلاقات مع السودان:

بعد أن عمل الرئيس المنتخب الدكتور محمد مرسي على تطوير العلاقات المصرية السودانية وربطها بالدولة الليبية في أعقاب ثورتها من أجل إنشاء نواة لنظام إقليمي جديد في المنطقة، ساءت العلاقات بين النظام الحالي والخرطوم نتيجة لعدد من السياسات الخاطئة للنظام المصري بعد الانقلاب، مما أدى إلى تباين في المواقف بين البلدين في عدد من الملفات، أبرزها سد النهضة، وكذلك النزاع على مثلث حلايب وشلاتين، ومحاولة

(1) العفو الدولية: غارات مصر على درنة الليبية جريمة حرب، الجزيرة. نت، 23 فبراير 2015، على:
http://bit.ly/1BO7Rpq

(2) رويترز العربية، 7 نوفمبر 2017م، على: https://ara.reuters.com

مصر استضافة المعارضة السودانية للضغط على النظام في الخرطوم، حيث وجهت نائبة رئيس البرلمان السوداني سامية أحمد محمد انتقادات حادة إلى مصر لاستضافتها وإيوائها قادة المعارضة السودانية على مختلف عهود الحكومات المصرية عدا عهد الرئيس مرسي والسماح لهم بتشويه صورة السودان، وإقامة ندوات وفتح القنوات للمعارضين لسب السودان والإساءة إليه[1]، كما تصاعدت نبرة تصريحات الرئيس السوداني عمر البشير العدائية ضد مصر في الفترة الأخيرة، وتنوعت الاتهامات، تارة بدعم حكومة جنوب السودان بالأسلحة والذخائر، وتارة أخرى باتهام "أجهزة" مصرية ضد دولته، وتارة ثالثة بأن بلاده "صابرة" على مصر رغم احتلالها لأراض سودانية، وأخيرًا بزعم ضبط أسلحة ومدرعات مصرية كانت بحوزة المتمردين في دارفور[2]، كما طالب عضو الأمانة العامة بحزب المؤتمر الشعبي الإسلامي السوداني (معارض)، الأمين عبد الرازق، مصر بأن تنظر إلى علاقتها مع السودان على أنها استراتيجية، مضيفًا أنه يجب عليها عدم خسارة الخرطوم، مضيفًا أن مصر تستضيف المعارضين السودانيين، ولا تكترث للإساءات التي يقدمها بعض إعلامييوها للسودان وشعبه، وتُبْنى غالبية المواقف الرسمية المصرية على ملف المياه، خاصة أن الحزب الحاكم في السودان حزب إسلامي ومصر تتعامل معه مثل ما تتعامل مع جماعة الإخوان المسلمين"[3].

فلم يستطع النظام المصري احتواء النظام السوداني باعتباره امتدادًا استراتيجيًا للدولة المصرية، ولكن في المقابل أدت أيديولوجية النظام العسكرية المعادية للحركات

(1) صحيفة الراكوبة السودانية، 13 نوفمبر 2013م، على: https://www.alrakoba.net

(2) مصر العربية، 23 مايو 2017م، على: http://bit.ly/2i6O96w

(3) صحيفة المصريون، 27 أبريل 2017م، على: http://bit.ly/2A7JgRv

الإسلامية إلى انسحاب ذلك على علاقتها مع النظام الحاكم في السودان، مما أدى إلى تعقيد العلاقة ما بين البلدين، وبالتالي خسارة مصر للسودان في أزمة سد النهضة.



استخدمت مصر روسيا كبديل للسلاح الغربي بعد إعلان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حظر السلاح على مصر بسبب قتل المتظاهرين السلميين، لذلك فإن بوصلة السياسة الخارجية المصرية تحددت بناء على معاداتها كذلك للثورات العربية، ومن ثم عملت على إجهاضها من أجل حماية النظام العسكري وليس من أجل المصالح العليا للدولة المصرية

د . الموقف المصري من الثورة السورية:

بعد انقلاب الثالث من يوليو تذبذبت السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمة السورية، حيث كانت البوصلة الأساسية في تلك السياسة هي حاجة مصر إلى التمويل الخارجي لدعم النظام الانقلابي، ومن ثمّ لم تعلن مصر بعد الانقلاب عن دعمها لنظام الأسد بصورة واضحة خشية الغضب السعودي، ولكنها بدأت بالتضييق على المعارضة السورية في الداخل المصري، وكذلك على اللاجئين السوريين من أجل دفعهم إلى الخروج من البلاد، باعتبار أنهم يمثلون تهديدًا للأمن القومي من جهة، وكذلك باعتبار أن المعارضة مؤيدة لنظام مرسي من جهة أخرى، حيث لم يستطع النظام بقيادة السيسي حتى قبل مجيئه إلى السلطة الإعلان عن دعمه لنظام بشار بشكل واضح لتحاشي الغضب الخليجي الداعم الرئيس له آنذاك، كما رفض النظام توجيه الدعوة للائتلاف الوطني السوري لحضور أعمال القمة العربية وكذلك اجتماعي القاهرة الأول والثاني لإقصاء الائتلاف الوطني السوري، في حين استقبل وفدًا سوريا رسميًا تابعًا للنظام في ديسمبر 2014م برئاسة عماد الأسد

رئيس الأكاديمية البحرية في اللاذقية، ثم تركيز النظام بعد ذلك على حصر مشكلات المنطقة في "الإرهاب والإخوان المسلمين"، انحيازًا إلى كل من النظام السوري وإيران وروسيا على حد سواء، وذلك مباشرة بعد وقف التمويل الخليجي للنظام المصري[1] .

ظلت السياسة الخارجية المصرية تعتمد على مصلحة النظام ومحاولة إكسابه الشرعية، وتأمين بقائه بالاستدانة الخارجية والمشروعات الكبرى، وكل ذلك على حساب المصلحة الوطنية المصرية، حيث إن النظامين المصري والروسي يتشابهان في سلطويتهما وقمعهما للحريات والمعارضة، وهو ما يسمح لرأس الانقلاب بأن يعقد معه تحالفًا دون تكلفة تعرضه للإحراج في مقابلات الإعلام مقارنة بالغرب، كما أن كلاهما يتعرضان لإدانة دولية وغربية، وكذلك عقوبات بسبب سجليهما في مجالات حقوق الإنسان، وكذلك استخدمت مصر روسيا كبديل للسلاح الغربي بعد إعلان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حظر السلاح على مصر بسبب قتل المتظاهرين السلميين، لذلك فإن بوصلة السياسة الخارجية المصرية تحددت بناء على معاداتها كذلك للثورات العربية، ومن ثم عملت على إجهاضها من أجل حماية النظام العسكري وليس من أجل المصالح العليا للدولة المصرية، ومن ثم فإن موقفها من الثورة السورية ومن نظام الأسد جاء من أجل الحفاظ على النظام العسكري في مصر وإجهاض أية انتفاضات عربية، على الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعته الدولة المصرية بعد أن أصبحت تابعًا للقوى الإقليمية والدولية في ذلك الصراع ولم تعد فاعلة فيه .

(1) حسين عبد العزيز، السياسة المصرية تجاه الأزمة السورية، الجزيرة .نت، 26 مايو 2015م، على:
http://bit.ly/1LDqLA5

هـ . العلاقة مع السعودية:



بعد الانقلاب العسكري، باتت مصر تابعة للنظام السعودي، سواء بقيادة الملك عبد الله أو بقيادة خلفه الملك سلمان، وذلك نظير المساعدات المالية الضخمة التي وفرتها له دول الخليج بقيادة السعودية، وكذلك الدعم الإعلامي الكبير الذي قدمته تلك الدول بعد إنشائها لمجموعة قنوات حفزت حدوث الانقلاب العسكري، ودعمت نظام ما بعد الثالث من يوليو، مما أدى إلى أن فرط النظام صاغرًا عن اثنتين من أهم الجزر الاستراتيجية في البحر الأحمر وهما جزيرتي تيران وصنافير، وظهر النظام المصري بصورة المديون الذي لا يملك حتى حق الدفاع عن أرضه، بل ولا يلجأ إلى التحكيم الدولي في ظل مطالبة السعودية للجزيرتين، بل كان مؤيدًا للدولة الأجنبية التي تريد الاستيلاء على الجزيرتين وخصمًا للقوى الوطنية المطالبة بإبقائهما في العهدة المصرية، حتى كان متحديًا لقرارات القضاء المصري الذي حكم بمصرية الجزيرتين[1]، وتحدى الدولة المصرية ومؤسساتها بعد أن وافق له البرلمان الذي صنع على أعين المخابرات بتسليم الجزيرتين، ثم ما لبث النظام السعودي أن أعلن عن إنشاء مشروع سياحي ضخم معروف باسم "نيوم" يضم أراض مصرية وأردنية، فيما بدا أن ترتيبًا مسبقًا للاستيلاء على الأرض المصرية تم بين السعودية والنظام العسكري، الذي دخل

(1) القضاء المصري: تيران وصنافير جزيرتان مصريتان، الجزيرة. نت، 16 يناير 2017م، على: http://bit.ly/2svyeir

في صفقة مشبوهة غير معلومة الأبعاد للشعب المصري بالتفريط في أرض سقط فيها آلاف الشهداء لاستعادتها من العدوان الصهيوني في حروب مصر، ليؤكد النظام العسكري مرة ثانية أنه تابع إقليمي يقوم بصفقات مشبوهة، وليس نظامًا وطنيًا يمثل الشعب المصري.

و. ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط:

مثلما قام النظام بالتفريط في جزيرتي تيران وصنافير، قام بعقد صفقات مشبوهة كذلك مع كل من الكيان الصهيوني وقبرص من أجل إعادة ترسيم الحدود البحرية والمياه الاقتصادية المصرية، وذلك دون أن يعرف الشعب طبيعة تلك الإجراءات، ما دفع بعض الوطنيين المصريين إلى رفع دعاوى قضائية أمام القضاء الإداري بإلغاء الاتفاقية التي وقعتها مصر مع قبرص الرومية في 2014م، في حين أشار بحث علمي للأكاديمي المصري في جامعة "ماساتشوستس" الأمريكية "نائل الشافعي"، إلى أن 3 اكتشافات للغاز في 3 حقول أساسية بالبحر المتوسط، اثنان (إسرائيليان) هما "لفياثان وشمشون" وحقل قبرصي واحد هو "أفروديت"، الأمر المشترك بينها أنها جميعًا في منطقة جغرافية واحدة، تتداخل فيها الحدود المصرية والقبرصية و(الإسرائيلية)، ولفت "الشافعي" إلى أنه أجرى عملية بحث تصويري على منطقة الحقول الثلاثة، فاكتشف أن حقلي "لفياثان" (الإسرائيلي) المُكتشف عام 2010 م و"أفروديت" القبرصي، المُكتشف عام 2011 م يقعان داخل المياه المصرية الاقتصادية الخالصة، على بعد 190 كيلو متر فقط من دمياط (شمال)، و235 كيلو مترًا من حيفا في الأراضي المحتلة، و180 كيلو متر من "ليماسول" القبرصية[1]، كما أدخل النظام العسكري الدولة المصرية في تحالف مع إسرائيل واليونان وقبرص ضد

(1) الخليج الجديد، 6 يوليو 2016م، على: http://thenewkhalij.org

الدولة التركية، فيما شاركت الدول الأربعة في مناورات جوية وتدريبات عسكرية شرق المتوسط وعلى الشق اليوناني من الجزيرة القبرصية[1]، وهو ما اعتبر استفزازا للدولة التركية، وهو ما يمثل انعطافة خطيرة في مسار الأمن القومي المصري، الذي بات تابعًا للكيان الصهيوني، مما دفع دولاً عربية كبرى لأن تحذو حذوه، وباتت "تل أبيب" تمثل نواة لمنظومة عمل إقليمي مشترك.



> مثلما قام النظام بالتفريط في جزيرتي تيران وصنافير، قام بعقد صفقات مشبوهة كذلك مع كل من الكيان الصهيوني وقبرص من أجل إعادة ترسيم الحدود البحرية والمياه الاقتصادية المصرية، وذلك دون أن يعرف الشعب طبيعة تلك الإجراءات

ز. القضية الفلسطينية:

عمل النظام العسكري المصري على إجهاض القضية الفلسطينية وتجفيف منابع المقاومة وحصارها على مر سنوات الانقلاب، كما تعاون مع الكيان الصهيوني على منع شحنات الغذاء والأدوية إلى قطاع غزة[2]، واستمرار الحصار من أجل استسلام المقاومة وقبولها بما يسمى بـ "صفقة القرن"، وذلك بعد تنسيقه مع الكيان الصهيوني، وجعل لإسرائيل اليد العليا في رسم خطوط هذه الصفقة بالتعاون مع إدارة ترامب

(1) مناورات أوروبية تشارك فيها مصر وإسرائيل شرقي المتوسط، روسيا اليوم، 3 أكتوبر 2017، على:
http://bit.ly/2hUTbPR

(2) راجع تصريحات وزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم لقناة قطر، 25 أكتوبر الماضي، على الجزيرة. نت، على:
http://bit.ly/2y8aVS2

الجمهورية في الولايات المتحدة، بعد رفض الكيان الصهيوني تنازلات حماس ومراجعتها في وثيقتها[1]، التي أعلنت عنها في الأول من مايو 2017م، ومزقها نتنياهو في خطاب متلفز على الهواء، وضغط النظام المصري من أجل قبول حماس بالشروط المصرية من أجل رفع الحصار عن القطاع وإدخال المساعدات وفتح معبر رفح، والتعاون في مجالات الكهرباء والطاقة، وهو ما مثل ضغوطًا كبرى على حركة حماس التي تمثل خيار المقاومة للشعب الفلسطيني، ويظل سلاحها بمثابة الملجأ الأخير للشعب الفلسطيني في حال نكث الكيان الصهيوني بوعوده كما يفعل دائمًا، إلا أن النظام المصري يعمل على تجفيف منابع المقاومة ونزع سلاح حركة حماس تماشيًا مع رغبات الكيان الصهيوني، في استسلام غير مسبوق للأنظمة المصرية للدولة العبرية منذ اغتصابها لأرض فلسطين.

ثانيًا: على المستوى الدولي:

بعد الانقلاب العسكري في الثالث من يوليو باتت الدولة المصرية عبئًا على المجتمع الدولي، سواء فيما يتعلق بالمعونات المالية والاقتصادية أو الصفقات التجارية والعسكرية مؤجلة الدفع، أو على مستوى الخوف من انهيار الدولة وتحولها إلى دولة فاشلة ومصدرًا للاجئين والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها من المخاوف الأمنية تبعًا لمنظور الاتحاد الأوروبي[2]، حيث تخشى الدول الغربية من انهيار الدولة المصرية بالنظر إلى عدد سكان مصر البالغ 104 ملايين نسمة، ما يمثل 15 ضعفًا لعدد سكان

(1) راجع: الجزيرة.نت، 1 مايو 2017م، على: http://bit.ly/2pq7wIz

(2) Priorities of the EU Global Strategy، European Union Global Strategy، on: https://europa.eu



الدولة الليبية التي تسبب مشكلات كبرى للمجتمع الدولي على الرغم من صغر حجمها مقارنة بالدولة المصرية، التي إن سقطت ستمثل كارثة لدول أوروبا، حيث يعيش أكثر من ثلاثين مليون نسمة في مصر تحت خط الفقر بأقل من دولارين يوميًا، وهو السبب الرئيسي الذي يجعل القادة الغربيين يغضون النظر عن انتهاكات السيسي طالما استطاع أن يحافظ على تماسك الدولة المصرية[1].

ومن هذا المنطلق، باتت الدول تتعامل مع النظام المصري كحارس بوابة اللاجئين من جهة، وكمحارب للإرهاب من جهة أخرى، وسوقًا لأسلحتها ولصناعاتها العسكرية من جهة ثالثة، وهو ما دفع النظام الروسي إلى التعاون مع النظام المصري وتصدير 50 طائرة "ميج 35" له، وهو ما يجعل خطوط إنتاج الشركة المصنعة له تعمل حتى عام 2020م[2]، وكذلك شراء النظام المصري لطائرات "رافال" وحاملة الطائرات "الميسترال" الفرنسية[3]، كما تعاقدت على شراء عدد من الغواصات ألمانية الصنع[4]،

(1) Propping up president Abdel Fattah el-Sisi's regime is not the way forward، the Prospect Magazine، by Robert Springborg، October 20، 2017، on: https://www.prospectmagazine.co.uk

(2) جريدة البديل، 9 فبراير 2016م، على: http://bit.ly/2i5jXIQ

(3) روسيا اليوم، 16 فبراير 2015م، على: http://bit.ly/2jnHL7t

(4) روسيا اليوم، 12 ديسمبر 2016م، على: http://bit.ly/2AxJ3rj

وذلك بمئات المليارات التي كان من المفترض أن تنفقها الدولة المصرية على الاحتياجات الداخلية، حيث لا يوجد تهديد خارجي عاجل يدفعها إلى ذلك السباق المحموم لشراء السلاح سوى أنه وسيلة لشراء الشرعية للنظام الانقلابي المصري .

وعلى الجانب الآخر، ترفض القوى الدولية أن تعطي للنظام العسكري أكثر من تصدير السلاح وما يحتاجه للبقاء طافيًا وما يساعده على لعب دور مكافح الإرهاب، فلم تسمح روسيا حتى الآن باستئناف حركة الطيران مع الجانب المصري بعد إسقاط طائرتها المدنية في خريف 2015م، كما فشلت مؤتمرات النظام الاقتصادية لجلب الاستثمارات الخارجية، وكذلك المؤتمرات لجلب السياحة، بالإضافة إلى فشل المشروعات الكبرى مثل تفريعة قناة السويس في زيادة موارد الدولة .

مانشيتات الصحف: ٥٣ مليار.. ٥٥ .. ٨٥ .. ٩٠ .. ٩٣ .. ١٠٠ .. مين يزود ؟!!

53 مليار دولار حصيلة اليوم الثانى

مشروعات بأكثر من ٥٥,٧ مليار دولار

اليوم السابع

90 مليار دولار حصاد اليوم الثانى

85 مليار دولار حصيلة ثانى أيام «مصر المستقبل»

٩٣ مليار دولار صفقات اليوم الثانى

الأهرام

١٧٥,٢ مليار دولار حصيلة المؤتمر الاقتصادى

وزير الاستثمار لـ«الأهرام»: لا مشاكل فى تمويل المشروعات الجديدة

خاتمة:

أضر النظام الانقلابي بعد الثالث من يوليو بمصالح مصر الخارجية، كما قوّض مكانتها الإقليمية بعد أن استنزف مقدرات الدولة في صراع صفري أدى إلى تقسيم المجتمع المصري، وأبعد الاستثمارات الأجنبية، وأوقف حركة السياحة، وقوّض ثقة المصريين بالخارج في نظامهم المصرفي، ومن ثمّ تراجعت التحويلات الأجنبية، كما استنزف قدرات الدولة المصرية في شراء شرعيته عن طريق عمليات شراء موسعة ومحمومة للسلاح من القوى الكبرى؛ لكي يغضوا الطرف عن انقلابه على الديمقراطية وسجله الدامي في حقوق الإنسان، والموافقة على اعتباره محارب للإرهاب ومحافظ على كيان الدولة من السقوط وتحولها إلى قنبلة لاجئين، وهو ما يمثل تقويضًا غير مسبوق للدولة المصرية وقدراتها على بسط قوتها خارجيًا، وخسر المعارك السياسية والدبلوماسية في عدد من الملفات، أهمها ملف سد النهضة الذي يمثل الأمن المائي للدولة المصرية، ومن ثم فإنه وضع البلاد على مسار يتهاوى وينزلق بالبلاد إلى أتون حرب أهلية مستمرة ودولة فاشلة بامتياز.



حقوق الإنسان في ظل الانقلاب



مقدمة

في عام 1948 م، صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي جاء في أول سطر في ديباجته: "الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم"، إلا أنه في الثالث من يوليو/ تموز 2013م في جمهورية مصر العربية قرر وزير الدفاع المعيّن من الرئيس المنتخب عقب ثورة يناير 2011م، هدم الدولة المصرية عن طريق تعطيل العمل بالدستور، واختطف رئيس البلاد، وسجن كافة المعارضين من جميع التيارات السياسية، ومنذ ذلك التاريخ أُهدِرَت كافة الحقوق والحريات، وعادت مصر إلى الحكم العسكري الديكتاتوري، ولم يعد يعلو في الآفاق إلا صوت الرصاص، وشهدت مصر أسوأ عهودها في الاعتداء

على حقوق الإنسان المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلم يعد الإنسان المصري له حق في حرية التعبير عن الرأي،أو الحق في حرية التجمع السلمي، وانهار استقلال القضاء والمحاماة، وبالغ العسكر في انتهاك حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن سن تشريعات وقوانين مقيدة للحقوق والحريات بالمخالفة للدستور وللعهود والمواثيق الدولية، وفي هذا التقرير نعرض لأبرز الانتهاكات الحقوقية التي ارتكبها الانقلاب العسكري في مصر منذ يوليو/ تموز 2013م، وحتى تاريخ إصدار هذا التقرير، وذلك على النحو التالي:

أولًا: الانتهاكات القانونية والحقوقية في حق الرئيس الدكتور محمد مرسي.

ثانيًا: انتهاكات بحق البرلمانيين.

ثالثًا: انتهاكات بحق أساتذة الجامعات.

رابعًا: الانتهاكات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، وتشمل:

- انتهاكات بحق المرأة والطفل.
- انتهاكات السجون ومقار الاحتجاز.
- التعذيب الممنهج والمعاملة القاسية.
- الإخفاء القسري.
- استقلال القضاء والمحاماة.
- القوانين والقرارات المقيدة للحريات.
- محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.
- القتل خارج نطاق القضاء، ويشمل: "التصفية الجسدية - الإعدام بإجراءات موجزة - الإهمال الطبي".

أولًا: الانتهاكات القانونية والحقوقية في حق الرئيس الدكتور محمد مرسي:

في مايو/ أيار 2012 م، تم انتخاب الدكتور/ محمد مرسي رئيسًا لمصر، في انتخاباتٍ حرةٍ، وبطريقةٍ ديمقراطيةٍ، اعترف بها العالم، ثم تم الاستفتاء على دستورٍ جديدٍ للبلاد في ديسمبر/ كانون الأول 2013م، والذي ينص على انتهاء مدة رئيس الجمهورية بانقضاء أربع سنوات، حيث نصت المادة 226 من الدستور، على: "تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء أربع سنوات من تاريخ تسلمه مهام منصبه، ولا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرةٍ أخرى"، وفي انتهاكٍ صارخ للدستور والقانون، وبتاريخ 3 يوليو/ تموز 2013م، قام فيه وزير الدفاع آنذاك/ عبد الفتاح السيسي، بقيادة انقلابٍ على الديمقراطية، اختطف على إثره الرئيس، وأخفاه قسريًا، هو وفريقه الرئاسي.

وقد رُصد عدة انتهاكات بحق الرئيس الدكتور/ محمد مرسي، بالمخالفة للدستور والمواثيق والعهود الدولية، والتي تتلخص في النقاط الآتية:

أولًا: الانقلاب على الإرادة الشعبية والديمقراطية، والمتمثلة في انتخابه، والقيام بتعطيل أحكام الدستور والقوانين، ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها وتغيير نظام الحكم بالقوة، وهو معاقب عليه وفقًا لقانون العقوبات المصري، في مواده 86 مكرر، 87، 92.

ثانيًا: اختطافه وفريقه الرئاسي، ومنعهم من الاتصال بأهلهم أو محاميهم، (عملية اعتقال تعسفي وإخفاء قسري)، خاصةً وأن عملية الاختطاف معترف بها، ومسطر إقرار بذلك من قاضي التحقيقات في أوراق القضايا، بالإضافة إلى تسريب مكالمات هاتفية تم التأكد



في مايو 2012م، تم انتخاب الدكتور/ محمد مرسي رئيسًا لمصر، في انتخاباتٍ حرةٍ، وبطريقةٍ ديمقراطيةٍ، اعترف بها العالم، ثم تم الاستفتاء على دستورٍ جديدٍ للبلاد في ديسمبر 2012م، والذي ينص على انتهاء مدة رئيس الجمهورية بانقضاء أربع سنوات، وفي انتهاكٍ صارخٍ للدستور والقانون، وبتاريخ 3 يوليو 2013م، قام عبد الفتاح السيسي، بقيادة انقلابٍ على الديمقراطية، اختطف على إثره الرئيس، وأخفاه قسريًا، هو وفريقه الرئاسي

من خلال تقارير فنية متخصصة تقطع بصحتها وتؤكد وقوع عملية الاختطاف.

ثالثًا: محاكمته على قضايا مُسيسة، أمام محاكم جنائية غير مختصة ولائيًا بمحاكمته طبقًا للدستور والقانون المصري، صدر فيها أحكامًا بالسجن المؤبد، ومازلت المحاكمات مستمرة.

رابعًا: منعه من الزيارة والتواصل مع أهله ومحاميه طوال مدة حبسه التي تزيد عن أربع سنوات، حيث لم يسمح له خلال تلك الفترة إلا بزيارتين فقط.

خامسًا: حبس الرئيس أثناء انعقاد جلسات المحاكمة العلنية في قفص زجاجي مانع للصوت، وعدم تمكينه من متابعة ما يدور بالجلسات، والدفاع عن نفسه إذا لزم الأمر بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية المصري.

سادسًا: تعريض حياته للخطر عن طريق الإهمال الطبي المتعمد داخل محبسه، وانعدام الرعاية الطبية والصحية.

ثانيًا: انتهاكات بحق البرلمانيين.

واجه البرلمانيون المصريون - كما يواجه عموم مُعارضي الانقلاب العسكري -

انتهاكاتٍ جسيمةٍ بحقهم، عندما طالبوا بوقف آلة القمع التي ينتهجها مع خصومه بشكلٍ خاص وعموم الشعب بشكلٍ عام، لعلَّ أبرزها التالي:

➢ حل مجلس "الشورى" عقب أحداث 3 يوليو/تموز 2013م، من المجلس العسكري، ولكن هذه المرة بقرار فردي من المؤسسة العسكرية دون وجود حُكم بذلك، وهذا القرار غير جائز قانونًا، وفقًا لمبدأ "الفصل بين السلطات" فلا يجوز لسلطة أن تحل سلطة، ولا يجوز لسلطة أن تتغول على سلطة، خصوصًا وإن كانت هذه السلطة - التشريعية - آتية عن طريق الانتخاب الحر المُباشر من الشعب الذي هو "مصدر السلطات"، فضلاً عن مُخالفة ذلك للاتفاقيات الدولية المعنية بذلك.

➢ اعتقال الدكتور/ سعد الكتاتني - رئيس مجلس الشعب السابق، مساء يوم 3 يوليو/ تموز 2013 م، والتي كان قبلها بساعاتٍ معدودة - وفقًا للتصريحات الرسمية - مدعو من قبل المؤسسة العسكرية لحضور اجتماع مع الأحزاب والشخصيات السياسية في ذلك الوقت، بصفته رئيس حزب "الحرية والعدالة"، ولفقت له اتهامات باطلة، وهو رهن الاعتقال التعسفي حتى الآن.

وتوالت الانتهاكات بحق العديد من البرلمانيين من القبض والاعتقال، مرورًا بانتهاكات تتم معهم داخل السجون وأماكن الاحتجاز، والأحكام الجائرة التي تعرض لها العديد من البرلمانيين من الحبس وحتى الإعدام، وانتهاءً برصد حالات وفاة لبعض البرلمانيين في السجون وأماكن الاحتجاز نتيجة الإهمال الطبي المُتعمد.

ثالثًا- انتهاكات بحق أساتذة الجامعات:

لم يسلم أساتذة الجامعات من أذى الانقلاب العسكري حيث ضرب بكافة المعايير



الخاصة بالحريات الأكاديمية والبحثية وحقوق الإنسان عرض الحائط، مع أساتذة الجامعات والمراكز البحثية، بسبب التوجهات المعارضة له وأدواته القمعية وسياساته الإقصائية الاستئصالية.

لم تقتصر تلك الحملة على انتهاكات قيم وأخلاقيات البحث العلمي، ولكنها تمتد لتشمل انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان، وذلك من قبيل المحاكمات الصورية والاعتقال والإهانة، والضرب والتعذيب والفصل من العمل، في حين تشمل الانتهاكات الناعمة تعطيل المشاريع البحثية ووقف تمويلها والمنع من إلقاء المحاضرات العلمية أو المشاركة في الأنشطة المختلفة، ولم تتوقف الحملة عند بعض الشخصيات المحسوبة على المعارضة، ولكن امتد الإيذاء إلى ذوي الانتماءات المستقلة من غير المحسوبين على النظام.

رابعًا- الانتهاكات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، وتشمل:

"الانتهاكات بحق المرأة والطفل".

➢ انتهاكات ضد المرأة:

اهتمت المواثيق الدولية بالمرأة، وأفردت لها معاهدات خاصة بها، حفاظًا على مكانتها، ودورها العظيم في الحياة والمجتمع، إلا أن الانقلاب العسكري، قد تجاوز الخط الأحمر في تعامله مع المرأة المصرية، حيث تعرض عدد من النساء للإخفاء القسري

والاعتقال، لقد أصبح قرار حبس النساء والفتيات في مصر يمر مرور الكرام منذ 3 يوليو/ تموز 2013 م، وقد تنوعت تلك الانتهاكات التي تعرضن لها ما بين القتل خارج نطاق القانون في الشوارع والجامعات، مرورًا بالاعتقالات العشوائية، والتهم الملفقة، انتهاءً بالمعاملة غير الآدمية داخل السجون وأقسام الشرطة بجميع محافظات مصر.

فأما عن القتل خلال أربع سنوات، فقد سُجلت 100 حالة من النساء، فضلاً عن اعتقال 2000 امرأة وفتاة خلال أربع سنوات مضت، ومازال رهن الاعتقال 61 امرأة، منهن عدد 16 امرأة محكوم عليهن بالسجن من ثلاث سنوات إلى المؤبد، و35 امرأة رهن الحبس الاحتياطي بقرار من النيابة العامة، بالإضافة إلى اختفاء 12 امرأة قسريًا حتى تاريخ هذا التقرير.

➢ انتهاكات بحق الطفل:

الأطفال في مصر كان لهم حظٌّ، ونصيب وافر من الانتهاكات الحقوقية والقانونية العديدة، منذ 3 يوليو/ تموز 2013م حتى الآن، وقد تعرضوا للقبض والتعذيب والاعتداء الجنسي داخل مقار الاحتجاز، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن، بالمخالفة الصريحة لقانون الطفل والدستور المصري والمعاهدات الدولية، كما عانى الأطفال من انتهاكات لحقوقهم الإنسانية، وذلك خلال حبسهم وطوال فترة الاحتجاز، حيث تعرضوا للإساءة الجسدية والنفسية، وكذلك منع الاتصال بمحاميهم وأسرهم أو العالم الخارجي، والعديد منهم موقوف بتهم لا تمت للواقع أو القانون بأية صلة.

هذا . . وقد حُبس الأطفال في ظروفٍ سيئة، حيث مقار الاحتجاز غالبًا غير إنسانية، بالإضافة لاستمرار الحبس الاحتياطي، فضلاً عن انعدام فرص الحصول على رعاية طبية مناسبة أو تعليمية .



خلال أربع سنوات، فقد سُجلت 100 حالة من النساء، فضلًا عن اعتقال 2000 امرأة وفتاة خلال أربع سنوات مضت، ومازال رهن الاعتقال 61 امرأة، منهن عدد 16 امرأة محكوم عليهن بالسجن من ثلاث سنوات إلى المؤبد، و35 امرأة رهن الحبس الاحتياطي بقرار من النيابة العامة، بالإضافة إلى اختفاء 12 امرأة قسريًا حتى تاريخ هذا التقرير

إحصائيات بالانتهاكات ضد الأطفال:

- عدد الأطفال الذين قبض عليهم حتى الآن 4000 طفل .
- عدد المحبوسين منهم حتى الآن 800 طفل .
- عدد قتلى الأطفال في الأحداث المختلفة خلال السنوات الماضية 102 طفل .
- عدد حالات التعذيب من الأطفال 850 طفلاً .
- عدد حالات من تعرضوا للعنف الجنسي 28 طفلاً .

➢ انتهاكات السجون ومقار الاحتجاز:

أوضاع السجون المصرية بصفةٍ عامةٍ متردية، من حيث انتهاكات حقوق الإنسان للمسجونين، ولا يوجد عليها رقابة، وتحدث بها انتهاكات كثيرة – ومرعبة – دون مُحاسبة أو مُسائلة، ولا يَكاد يخل سجن من السجون المصرية من انتهاكات جسيمة، تخالف القوانين والعهود والمواثيق الدولية .

ويوجد بمصر 66 سجنًا بجانب 382 مقر احتجاز داخل أقسام الشرطة، بخلاف السجون السرية في معسكرات الأمن المركزي وفرق الأمن التابعة لوزارة الداخلية، وداخل المقرات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع. وفي خلال السنوات الأربع الماضية، من يوليو 2013م، وحتى يوليو 2017م صدرت قرارات بإنشاء 21 سجنًا جديدًا، وقد قدرت العديد من المنظمات الحقوقية أعداد المعتقلين في مصر تحت سلطة الانقلاب وفق إحصائيات غير رسمية بـ 60 ألف مواطن.

➢ الانتهاكات التي يتعرض لها السجناء:

- سوء التغذية ورفض إدخال أي طعام للسجناء خلال الزيارات.
- التكدس وسوء التهوية داخل السجون بمتوسط 40 فردًا في زنزانة مساحتها من 4 : 6 أمتار، وانقطاع شبه دائم للمياه، والنوم على الأرض، ومنع التريّض.
- سوء الرعاية الطبية للمحبوسين؛ ما أدى إلى انتشار الأمراض، وحسب تقرير لـ "لمرصد المصري للحقوق والحريات"، فإن عدد مرضى السرطان بين المعتقلين منذ يوليو 2013م، يبلغ "790 مريضًا" دون وجود علاج، فضلاً عن حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، والتي بلغت "569" حالة خلال السنوات الأربع الماضية، وحتى الآن.
- الحرمان من الزيارة أو التعنت خلالها والتي يقرها القانون أسبوعيًا، وقد وصل هذا المنع لأكثر من 8 أشهر، كما حدث مع بعض معتقلي سجن العقرب وبعض السجون الأخرى.

◄ التعذيب المنهج والمعاملة القاسية:

يوصف وضع التعذيب في مصر بأنه ممنهج.. واسع الانتشار.. سياسة دولة، وتلك شروط تجعل هذه الانتهاكات والجرائم "جريمة ضد الإنسانية"، ولا تسقط بالتقادم.



وقد رصدت عدة جهات دولية هذه الجريمة البشعة، من ذلك:

- أكدت لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة (أعلى هيئة دولية أممية تعمل على مناهضة التعذيب في العالم)، في تقريرها بأغسطس 2017م، أن التعذيب في مصر يتم ممارسته بصورة ممنهجة واعتيادية وبشكل واسع الانتشار، لافتة إلى تورط أفراد بالجيش المصري في عمليات التعذيب منذ ثورة يناير وحتى الآن، وهو ما يعتبر بمنزلة أول إدانة دولية تدلل بشكل واضح على مسؤولية أفراد بالمؤسسة العسكرية في ارتكاب جرائم التعذيب ضد المدنيين.

وذكرت أن "التعذيب يحدث أكثر عقب عمليات الاعتقال التعسفية، وأنه يحدث في مقار الشرطة والسجون ومرافق أمن الدولة ومرافق قوات الأمن المركزي"، مؤكدة أن "المدعين العامين والقضاة ومسؤولي السجون، يسهلون أيضًا التعذيب".

- كما أصدرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" تقريرًا جاء فيه: أن ضباطًا وأفراد

شرطة مصريين يعذبون المعتقلين السياسيين بشكلٍ ممنهج، وأن مئات الأشخاص تعرضوا للاختفاء القسري.

وأوضحت أن وباء التعذيب في مصر يشكل على الأرجح "جريمة ضد الإنسانية"، وحثت الحكومة والأمم المتحدة على مقاضاة رجال الأمن والمسئولين الآخرين المتهمين بالتعذيب في مصر، وتحدث التقرير عن اعتقال ستين ألف شخص على الأقل منذ 3 يوليو/ تموز 2013م.

➢ الإخفاء القسري:

من أبرز الجرائم الحقوقية التي استخدمها العسكر منذ الانقلاب، وقد وثقت المنظمات الحقوقية خلال السنوات الأربع الماضية 5500 حالة اختفاء قسري رجالاً ونساءً على يد الجهات الأمنية، تبدأ الجريمة بعملية اختطاف للمواطنين من الشوارع والطرق، أو بالاعتقال التعسفي بغير سند قانوني من المنازل، ومنذ تلك اللحظة يفقد المختطف أو المقبوض عليه تواصله مع ذويه ومحاميه.

وقد وثّق الفريق المعني بالاختفاء القسري بالأمم المتحدة أغلب تلك الحالات، وأن ردود سلطة الانقلاب عليها غير متسقة مع حجم ومنهجية ذلك الانتهاك الذي يتم بشكلٍ يومي.

وتعتبر جريمة الاختفاء القسري من الجرائم ضد الإنسانية، وذلك وفقًا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المُعتمد في 17 يوليو 1998م.

➢ استقلال القضاء والمحاماة:

سيادة القانون، واستقلال القضاء، ونزاهة القضاة والمحامين كل ذلك يعد ضمانًا



أكدت لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة (أعلى هيئة دولية أممية تعمل على مناهضة التعذيب في العالم)، في تقريرها بأغسطس 2017م، أن التعذيب في مصر يتم ممارسته بصورة ممنهجة واعتيادية وبشكل واسع الانتشار

حقيقيًا للحقوق والحريات، فالقضاة والمحامون هما حراس العدالة في أي وطنٍ، إلَّا في مصر، كان للعسكر إجراءات خاصة ضد القضاة والمحامين تمثل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان.

عمدت سلطة الانقلاب على انتهاك استقلال القضاء سواء الجالس أو الواقف، وكذلك الناشطون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، ومن أهم مظاهر انتهاك حقوق السلطة القضائية:

- عزل 44 قاضيًا وإحالتهم للتقاعد.
- إنشاء القضاء الاستثنائي (دوائر الإرهاب).
- إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية.
- اعتقال المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، فقد تم رصد اعتقال 217 محاميًا حتى نهاية 2015م.

➢ القوانين والقرارات المقيدة للحريات:

أصدرت سلطة الانقلاب عدة قوانين وقرارات مقيدة للحريات مخالفة لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان وللدستور، فقد تم إقرار ونشر 1200 قرارًا وقانونًا، ومن أهم هذه القرارات والقوانين:

- إصدار إعلان دستوري صادر من القيادة العامة للقوات المسلحة في 6 يوليو 2013م.
- إصدار إعلان دستوري ثاني صادر من عدلي منصور في 8 يوليو 2013م.
- تعديلات قانون الإجراءات الجنائية والتي جعلت من الحبس الاحتياطي عقوبة، وليس إجراءً احترازيًا قانون رقم 83 لسنة 2013م.
- قانون التظاهر الذي صدر برقم 107 لسنة 2013م.
- قرارات تحويل بعض أماكن الاحتجاز إلى سجون، من ضمنها قرار وزير الداخلية رقم 2028 لسنة 2013م.
- جعل الأماكن التابعة لوزارة الداخلية أماكن انعقاد جلسات المحبوسين سواء كان تجديد الحبس أو المحاكمات... مثال قرار وزير العدل برقم "90 57 لسنة 2013م" وقرار وزير العدل رقم 5025 لسنة 2017م.
- التعديلات التي أُقِرَّت علي قانون القضاء العسكري، منها القرار رقم 12 لسنة 2014م.
- إعلان حالة الطوارئ في البلاد وتجديدها؛ قانون رقم 12 لسنة 2017م بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 162 لسنة 1958 في شأن قانون الطوارئ.
- التعديلات الخاصة بلائحة السجون؛ قرار وزير الداخلية رقم 344 لسنة 2017م.
- تعديل بعض أحكام قانون تنظيم العمل في الجامعات، ومنها قرار وزير التعليم العالي رقم 4951 لسنة 2014م بشان اللائحة الطلابية.
- إصدار قانون الخدمة المدنية المَعْنِي بالحياة الوظيفية داخل جهاز الدولة قانون رقم 81 لسنة 2016م، وصَدَرَت لائحته التنفيذية بالقرار رقم 1216 لسنة 2017م.
- إصدار قانون تنظيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية قانون رقم 70 لسنة 2017م.
- إصدار قانون الكيانات الإرهابية قانون رقم 8 لسنة 2015م.

➢ محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري:

المحاكم العسكرية في مصر محاكم استثنائيةٌ مُؤلفةٌ من عسكريين، ومنذ الانقلاب سعى العسكر إلى التوسع في محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، وذلك عن طريق إصدار القرار بقانون رقم 136 لسنة 2014 م، والخاص بحماية المُنشآت العامة والحيوية، ونقل تبعية الجرائم التي تتعلق بها إلى القضاء العسكري حتى بلغ عدد من أُحيل من المدنيين إلى محاكمات عسكرية عشرة آلاف مواطن، من 2014م حتى 2017م، صدرت ضدهم مئات الأحكام بالسجن وأخرى بالإعدام .

أصدرت سلطة الانقلاب عدة قوانين وقرارات مقيدة للحريات مخالفة لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان وللدستور، فقد تم إقرار ونشر 1200 قرارًا وقانونًا، ومن أهم هذه القرارات والقوانين: إصدار إعلان دستوري صادر من القيادة العامة للقوات المسلحة في 6 يوليو 2013م، وإصدار إعلان دستوري ثاني صادر من عدلي منصور في 8 يوليو 2013م.

وتفتقد المحاكمات العسكرية للمدنيين الاستقلالية والحيدة والاختصاص، وغياب ضمانات المتهم التي نص عليها الدستور والقانون الدولي، ومن القضايا العسكرية التي حكم فيها بالإعدام:

- عرب شركس:

في 17 مايو/أيار 2015م، نُفذ حكم الإعدام شنقًا، الصادر من المحكمة العسكرية على ستة من المواطنين المدنيين المصريين، في القضية رقم 43 لسنة 2014م العسكرية، والمعروفة إعلاميًا بـ"عرب شركس"، في وقتٍ أثبت فيه دفاع المتهمين أنهم كانوا رهن الاحتجاز التعسفي قبل ارتكاب الجريمة.

- استاد كفر الشيخ الرياضي:

وبتاريخ 2 مارس 2016م، أصدرت المحكمة العسكرية بالإسكندرية حكمًا بالإعدام على أربعة من المواطنين المصريين "حضوريًا" بخلاف ثلاثة "غيابيًا"، في القضية رقم 325 لسنة 2015م الإسكندرية العسكرية، والمعروفة إعلاميًا بـ "استاد كفر الشيخ الرياضي"، وتم تنفيذ حكم الإعدام الأربعة مواطنين في 2 يناير 2018م.

- العمليات المتقدمة:

وبتاريخ 29 مايو/ أيار 2016م، أصدرت المحكمة العسكرية بغرب القاهرة حكمًا بالإعدام على ثمانية من المواطنين المدنيين المصريين، في القضية رقم "174 عسكرية – العمليات المُتقدمة"، استنادًا إلى شاهد الإثبات الوحيد، وهو أحد ضباط القوات المسلحة، واعترافات انتُزعت تحت التعذيب من المتهمين، في ظل محاكمة غابت عنها المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

- أحداث كمين الصفا بسيناء:

أصدرت محكمة جنايات الإسماعيلية العسكرية حكمًا بالإعدام ضد 15 مواطنًا مصريًا، في القضية رقم 411 لسنة 2013م، والمعروفة إعلاميًا "أحداث كمين الصفا بسيناء"، وتم تنفيذ حكم الإعدام بتاريخ 26 ديسمبر 2017م.

➢ القتل خارج نطاق القضاء:

ويشمل "التصفية الجسدية – الإعدام بإجراءات موجزة – الإهمال الطبي"

- الإعدام التعسفي أو القتل خارج نطاق القانون:

تعددت الأوصاف والجريمة واحدة – هو قتل شخص على يد وكيل للدولة أو يعمل تحت سلطة الحكومة بدون أي إجراءات قضائية، والإعدام المنبثق عن حكم صادر من محكمة

هو أيضًا حالة قتل تعسفي إذا لم تُحترم وتُضمن فيه ضمانات المحاكمة العادلة، خاصةً تلك الضمانات التي نص عليها "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وحق الفرد في عدم حرمانه من الحياة تعسفًا حق ملازم للإنسان مهما كان لونه أو عرقه أو جنسه، وفي مصر أصبحت جريمة القتل خارج نطاق القانون أحد أشهر الجرائم التي ترتكبها الشرطة المصرية ضد المعارضين السياسيين بصفةٍ خاصةٍ وغيرهم من المواطنين، بالإضافة إلى توسع القضاء المصري في إصدار أحكام إعدام جماعية تفتقد لمحاكماتٍ منصفة، وخلال الأربع سنوات الماضية تم رصد 3744 حالة قتل خارج نطاق القانون، ما بين التصفية الجسدية المباشرة في عدة محافظات، والقتل نتيجة التعذيب والإهمال الطبي المتعمد داخل السجون ومقرات الاحتجاز، بالإضافة إلى تنفيذ أحكام إعدام بإجراءات معيبة بحق 27 مواطنًا خلال السنوات الأربع الماضية، هذا بخلاف ما قامت به قوات أمن الانقلاب من جيش وشرطة في الشوارع والميادين أثناء فض المظاهرات والاعتصامات، حيث قُتِلَ المواطنون بالرصاص الحي والخرطوش وبالاختناق عن طريق الغاز المسيل للدموع، منها على سبيل المثال:



منذ الانقلاب سعى العسكر إلى التوسع في محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، وذلك عن طريق إصدار القرار بقانون رقم 136 لسنة 2014م، والخاص بحماية المُنشآت العامة والحيوية، ونقل تبعية الجرائم التي تتعلق بها إلى القضاء العسكري حتى بلغ عدد من أحيل من المدنيين إلى محاكمات عسكرية من 2014م حتى 2017م، عشرة آلاف مواطن"10000م"، صدرت ضدهم مئات الأحكام بالسجن وأخرى بالإعدام

- فض اعتصامي "رابعة والنهضة" أسفر عن قتل ما يزيد عن (1200 شخص) .
- أحداث سيدي جابر 5 يوليو 2013م، قتل (52 شخصًا) وإصابة المئات.
- مجزرة الحرس الجمهوري 8 يوليو 2013م، قتل (59 شخصًا) وإصابة المئات.
- أحداث رمسيس والجيزة يوم 15 يوليو/ تموز 2013م، (5 قتلى ومئات المصابين) .

- **أحكام الإعدام بمحاكمات هزلية:**

توسعت سلطة الانقلاب في معاقبة المعارضين لها وتحويلهم لمحاكمات هزلية واختيار دوائر قضائية استثنائية لمحاكمتهم، ما تسمى بدوائر الإرهاب، وأصدرت أحكام بالإعدام بالجملة بدون أدلة وبدون محاكمة عادلة.

وبلغ عدد أحكام الإعدام 1162 حكمًا، في الفترة من 2013م وحتى 2018م، وذلك حسب موقع الائتلاف المصري لوقف تنفيذ الإعدام، وبلغ إجمالي من تم إعدامهم 27 مواطنًا، وينتظر 28 مواطنًا تنفيذ أحكام الإعدام خلال الفترة القادمة حيث صدر بحقهم أحكام نهائية باتة وواجبة النفاذ.

القضايا التي تم تنفيذ أحكام الإعدام فيها

م	بيان القضية	رقم القضية	المحافظة	آخر إجراء	عدد المُنفذ ضدهم
1	أحداث سيدي جابر	15663 لسنة 2013 جنايات سيدي جابر	الإسكندرية	تنفيذ الحكم 07/03/2015	1
2	عرب شركس	43 لسنة 2014 جنايات القاهرة العسكرية	القليوبية	تنفيذ الحكم 17/05/2015	6
3	مذبحة رفح الثانية	24856 لسنة 2014 جنايات أبو كبير الشرقية	شمال سيناء	تنفيذ الحكم 15/12/2016	1
4	قضية عسكرية 411	411 لسنة 2013	شمال سيناء	تنفيذ الحكم 26/12/2017	15
5	استاد كفر الشيخ	325 لسنة 2015 جنايات عسكرية الإسكندرية	كفر الشيخ	تنفيذ الحكم 2/1/2018	4
الإجمالي					27

قضايا واجبة النفاذ

م	المُسمى الإعلامي للقضية	رقم القضية	المحافظة	عدد المحكوم عليهم
1	قتل الحارس	16850 لسنة 2014 جنايات المنصورة	الدقهلية	6
2	أحداث مكتبة الإسكندرية	20091 لسنة 2013 جنايات باب شرقي	الإسكندرية	2
3	فضل المولى	1781 لسنة 2014 جنايات شرق الإسكندرية	الإسكندرية	1
4	التخابر مع قطر	315 لسنة 2014 جنايات أمن الدولة العليا	القاهرة	3
5	أحداث بورسعيد	437 لسنة 2012 جنايات بورسعيد	بورسعيد	10
6	قضية مقتل نجل المستشار محمود السيد الميرلي	رقم 17583 جنايات المنصورة لسنة 2014	الدقهلية	3
7	قضية مقتل اللواء نبيل فراج		الجيزة	3
	الإجمالي			28



بيان بالقضايا الصادر فيها أحكام بالإعدام وما زالت بمرحلة النقض:

م	المُسمى الإعلامي للقضية	رقم القضية	المحافظة	عدد المحكوم عليهم	آخر إجراء
1	خلية أكتوبر	4338 لسنة 2013 جنايات القاهرة	القاهرة	4	الطعن بالنقض
2	أحداث عنف العمرانية	14986 لسنة 2013 جنايات الجيزة	الجيزة	6	الطعن بالنقض
3	خلية الردع	14950 لسنة 2013 جنايات المنصورة	الدقهلية	4	الطعن بالنقض
4	المنصورة 1	24977 لسنة 2013 جنايات المنصورة	الدقهلية	1	الطعن بالنقض
5	المنصورة 2	25691 لسنة 2013 جنايات المنصورة	الدقهلية	1	الطعن بالنقض
8	مطاي المنيا	1824 لسنة 2013 كلي شمال المنيا	المنيا	12	الطعن بالنقض
9	أحداث مسجد الاستقامة	11818 لسنة 2013 جنايات الجيزة	الجيزة	1	الطعن بالنقض
10	قتل السائق	2543 لسنة 2013 حصر جنايات كلى الإسماعيلية	الإسماعيلية	1	الطعن بالنقض
11	اقتحام قسم شرطة كرداسة	4804 لسنة 2013 جنايات كلي شمال الجيزة	الجيزة	20	الطعن بالنقض
12	أحداث السفارة الأمريكية	7238 لسنة 2013 جنايات قصر النيل	القاهرة	2	الطعن بالنقض
13	خلية كرداسة	20352 لسنة 2014 جنايات الجيزة	الجيزة	2	الطعن بالنقض

14	خلية الزقازيق	51717 لسنة 2014 جنايات منيا القمح	الشرقية	12	الطعن بالنقض
15	الشيخ زايد	3388 لسنة 2014 جنايات الجيزة	الجيزة	1	الطعن بالنقض
16	خلية وجدي غنيم	793 لسنة 2014 جنايات أمن الدولة العليا	القاهرة	2	الطعن بالنقض
17	ألتراس ربعاوي	3612 لسنة 2014 جنايات أول أكتوبر	الجيزة	2	الطعن بالنقض
18	اقتحام قسم شرطة حلوان	888 لسنة 2014 جنايات جنوب القاهرة	القاهرة	7	الطعن بالنقض
19	خلية الجيزة	250 لسنة 2014 جنايات أمن دولة عليا	الجيزة	7	الطعن بالنقض
20	تنظيم داعش بالزقازيق	3771 جنايات أبو كبير لسنة 2014	الشرقية	1	الطعن بالنقض
21	خلية داعش طنطا	60 لسنة 2014 جنايات شمال القاهرة	القاهرة	4	الطعن بالنقض
22	أحداث الفرافرة	1 لسنة 2014 غرب القاهرة عسكرية	القاهرة	13	الطعن بالنقض
23	أجناد مصر	11877 لسنة 2014 جنايات الجيزة	الجيزة	13	تم الحكم
24	اقتحام مركز شرطة طامية	246 لسنة 2015 جنايات الفيوم	الفيوم	1	الطعن بالنقض
25	اغتيال النائب العام	314 لسنة 2015 جنايات القاهرة	القاهرة	28	الطعن بالنقض
26	قضية تجمهر أوسيم	14494 لسنة 2015 جنايات الجيزة	الجيزة	12	الطعن بالنقض

27	أبو المطامير	2001 لسنة 2015 جنايات دمنهور	البحيرة	3	الطعن بالنقض
28	مناهضي النظام بمدينة السادات	رقم 1287 لسنة 2015 شرق عسكرية	القاهرة	1	الطعن بالنقض
29	قتل وشروع في قتل أفراد الشرطة	رقم 3485 لعام 2015م جنايات	بني سويف	1	الطعن بالنقض
30	إسكندرية العسكرية	108 لسنة 2015 جنايات إسكندرية العسكرية	إسكندرية	14	الطعن بالنقض
31	تنظيم العائدون من ليبيا	10 لسنة 2015 جنايات أمن الدولة العليا	القاهرة	2	الطعن بالنقض
32	سفارة النيجر	رقم 635 لسنة 2015	القاهرة	1	الطعن بالنقض
33	خلية الوراق	1426 لسنة 2016 جنايات الجيزة	الجيزة	1	الطعن بالنقض
34	أنصار بيت المقدس 3	رقم 2 لسنة 2016 جنيات عسكرية	القاهرة	11	الطعن بالنقض
الإجمالي				191	



حالة ومشكلات الفن والثقافة في مصر

(المسرح - الدراما - السينما)



حالة الفن والثقافة في أي مجتمع هي مرآة حضارته وازدهاره أو ضحالته وانهياره.

حالة الفن والثقافة في مجتمع ما تعكس مقدار ما يتمتع به من حرية وازدهار وتعليم وتحضر وقيم وإبداع ونمو واستقرار وانتعاش وأمل، أو تعكس عكس كل ذلك.

لا يمكن تجاهل هذا أو التهوين من الأمر.. الرسالة التي ترسلها حالة الثقافة والفنون هي رسالة بالغة الصدق كاشفة لا تكذب.. لن تجد أبدًا مجتمعًا مزدهرًا متقدمًا ولا ينعكس ازدهاره على إنتاجه الفني والثقافي.

وفي هذه الأوراق نرصد بعين تحليلية الحال الذي وصلت له الحالة الفنية الثقافية في مصر في السنوات الأربعة الأخيرة على وجه التحديد، وهي حالة كاشفة؛ لأن الثقافة والفنون بطبيعتها تنتجها الشعوب ويرشدها المجتمع المدني وترعاها الدولة، لذلك فدلالات حال الفن والثقافة هو إشارة واضحة لحال الوطن.. كل الوطن.

أولاً- (المسرح):

لمحة تاريخية:

المسرح هو أبو الفنون، وأحد أهم روافد التراث الإبداعي الإنساني حتى الآن.. فن كل العصور الذي نشأ بنشوء البشرية ذاتها.. هذا الفن الذي أسقط عروش وأيقظ شعوب ونشر ثقافات وفلسفات، وحارب أخرى.

وبغض النظر عن الجذور الفرعونية واليونانية للمسرح في مصر المسرح بشكله الحديث، الذي بدأ في مصر مع دخول الحملة الفرنسية كمسرح فرنسي غربي، ثم جاءت فرق مسرحية لبنانية ودمشقية، إلى أن بدأ المسرح المصري في عهد الخديوِ إسماعيل على يد الفنان المصري يعقوب صنوع، الذي ما لبث أن أغلق مسرحه الخديو إسماعيل لانتقاده الأوضاع في مصر في مسرحياته "هكذا دائمًا علاقة المسرح الحر مع السلطة" – بغض النظر عن ذلك، فإن ازدهار المسرح المصري حقيقة جاء على يد نجيب الريحاني في بداية القرن الماضي.

رصد أزمة المسرح المصري الآن (رصد عددي):

المسرح المصري له ثلاثة مسارات إنتاجية استمرت لعقود في حمل رسالة المسرح ونشره:

- مسرح الدولة (البيت الفني للمسرح - قصور الثقافة - المسرح القومي - والهيئات المسرحية الأخرى).
- المسرح الخاص.
- المسارح والفرق والبيوت المسرحية (المجتمع المدني).



لا يوجد الكثير لنتحدث عنه.. مصر 2017م بلا مسرح:

- مسرح الدولة (25 عرضًا مسرحيًا فقط في 2017م في مصر كلها طولاً وعرضًا بلا جمهور)
- المسرح الخاص (2017م بلا مسرح!)
- المسارح والفرق والبيوت المسرحية (أقل من 10 عروض مسرحية، بلا جمهور، بلا دعم)

المسرح المصري في حالة موت كامل، والمسرحيون في حالة شتات كامل، والمسارح تتحول لجراجات وعمارات.

ومسرح الدولة بلا هوية ولا هدف ولا رسالة.. عروض فارغة يقدمها موظفون برواتب.

والمسرح المستقل يعاني غياب الدعم، والجمهور.

والمسرح الخاص يعاني انصراف المنتجين والنجوم لصالح الإنتاج التليفزيوني.

رفع واقع مشكلات المسرح المصري الرسمي:

أولاً- توقف مهرجان القاهرة الدولي للمسرح والمهرجان القومي للمسرح منذ عامين.

ثانيًا- فساد وسوء اختيار الدولة للقيادات المسئولة عن مسرح الدولة بأفرعه؛ مما أدى إلى تراجع وانهيار واضح في أداء المؤسسة المسرحية كلها، وفساد في طريقة الاختيار متمثلاً في عقد مسابقات رسمية وهمية لاختيار القيادات المسرحية "طبقًا لنص القانون" بدون أن يتم الإعلان عن نتائجها بل وتجاهلها، فلا يعلم المسرحيون كيف تم الاختيار ولا من تم اختيارهم.

ثالثًا- ضرب مبدأ استقلالية البيوت والفرق المسرحية -الذي طالما نادى به المسرحيون- بعد تمكين قطاع الإنتاج الثقافي بوزارة الثقافة من السيطرة عليها من خلال استحواذه على كافة السلطات المالية والإدارية والفنية؛ مما أحدث شللاً تامًا في أدائها كمًا وكيفًا. بالإضافة إلى سحب التفويض المالي والإداري من وكلاء الوزراء (رئيس البيت الفني للمسرح، ورئيس قطاع الفنون الشعبية والاستعراضية)، وإسناده إلى رئيس قطاع الإنتاج الثقافي ليدخل بذلك المسرح المصري عهدًا جديدًا من الفوضى في المؤسسة المسرحية.

رابعًا- الميزانية التي كانت مخصصة لمهرجانات المسرح المتوقفة (خمسة عشر مليون جنيه) سرية، ولا يعرف المسرحيون شيئًا عن وجودها أو كيفية إنفاقها وبنود صرفها، رغم توقف الإنتاج المسرحي توقفًا يستحيل إنكاره أو تجاهله.

خامسًا: رغم أن هذه الميزانية الهزيلة أصلاً صارت بلا مصارف (الميزانية المخصصة لمهرجاني المسرح المتوقفين) إلا أنه لا يوجه أية إجراءات جادة لدعم ميزانية البيوت الفنية في بنود الأجور الثابتة والمؤقتة؛ مما أدى إلى هروب المسرحيين، وبالتالي تقليص إنتاجها، وبالتالي فقر الحركة المسرحية.

سادسًا: قرار وزير الثقافة الخطير بمشاركة أعضاء المحليات والأحزاب السياسية في مجالس أمناء تتدخل في إدارة قصور وبيوت الثقافة في أنحاء مصر، وإن كان تراجع الوزير شفهيا تحت ضغط المسرحيين إلا أن القرار ما زال ساريًا.



بعدما كانت الدراما المصرية أداة مهمة من أدوات التمدد الثقافي المصري في المنطقة في عقود سابقة نتيجة عوامل كثيرة متعلقة بالجودة، وضعف المحتوى والانغلاق الثقافي، وعدم مواكبة التطور التقني، وأسباب أخرى، انحسر التمدد والطغيان الفني للدراما المصرية، خاصة بعدما صارت هناك منافسة مع منتج خليجي جديد معروض على مساحة المشاهدة الخارجية

سابعًا: عدم الالتفات للمشروع الذي قدمه المسرحيون المصريون لإنقاذ وإصلاح المسرح المصري، حيث تداعى المسرحيون المصريون نتيجة حالة الانهيار التي تصيب الحالة المسرحية وأعدوا وقدموا مشروعًا لإعادة هيكلة مؤسسات المسرح بما يضمن تحقيق الخصائص النوعية لكل بيوتها وفرقها.

ثانيًا- الدراما:

لمحة تقديمية:

المقصود هنا بالدراما هو الإنتاج التليفزيوني (المسلسلات)، وهو شكل مهم من أشكال الفنون البصرية التي ازدهرت في مصر في مراحل مختلفة خاصة في عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

ولكن بعدما كانت الدراما المصرية أداة مهمة من أدوات التمدد الثقافي المصري في

المنطقة في عقود سابقة نتيجة عوامل كثيرة متعلقة بالجودة، وضعف المحتوى والانغلاق الثقافي، وعدم مواكبة التطور التقني، وأسباب أخرى، انحسر التمدد والطغيان الفني للدراما المصرية، وبعدما صارت هناك منافسة مع منتج خليجي جديد معروض على مساحة المشاهدة الخارجية. وما لبث أن صارت الأزمة داخلية؛ إذ تعرضت الدراما المصرية لحالة انحسار شديدة داخليًا بسبب طغيان الدراما التركية والسورية. وكانت سنوات الألفية الجديدة مأساة حقيقية للعاملين في حقل الإنتاج التليفزيوني.

رفع واقع حالة الدراما التليفزيونية في السنوات الأخيرة:

الجديد أن السنوات السبع الأخيرة تعتبر سنوات ذهبية لصناعة الدراما التليفزيونية، حتى إن عام 2017م شهد إنتاج أكثر من 80 مسلسلاً دراميًا، وتجاوز العرض موسم رمضان لتعود بقوة الدراما لتغطية العام كله.

وهناك عدة عوامل أدت إلى انبعاث الدراما المصرية من جديد:

1 - الأزمة السورية أدت إلى انحسار المنتج السوري المنافس.

2 - انهيار السينما أدى إلى هروب الفنانين والمخرجين السينمائيين للإنتاج التليفزيوني؛ مما أدخل تقنيات سينمائية للمنتج التليفزيوني. وهو – بلا شك – أحدث طفرة متزايدة في مستوى حرفية المنتج وقدرته التنافسية.

3 - ظلت المنافسة مع المنتج التركي تمثل مشكلة، إلا أن الفنانين المصريين في العامين الأخيرين لجئوا إلى مسار جديد هو سرد قصص درامية اجتماعية طويلة تحاكي النمط التركي في الدراما التليفزيونية، مما أدى إلى انصراف الجمهور تجاه المنتج المصري الجديد.

4 - تدخل الأجهزة الأمنية والمخابراتية بميزانيات ضخمة لإنتاج أعمال تليفزيونية باهظة التكلفة لتلميع صورتها وحمل رسائلها لوعي الشعب المصري من خلال الدراما التليفزيونية.



تلعب السينما دورًا مهمًا في اقتصادات الدول والمجتمعات التي تهتم بهذه الصناعة المتميزة كأحد مصادر التمويل أو أحد مصادر الدخل القومي، مثلها مثل أي صناعة قومية أخرى تشكل نسبة هامة في إجمالي الناتج القومي لتلك البلدان، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والهند، وغيرهما من البلدان الأخرى التي أولت هذه الصناعة اهتمامها كبيرًا

كل هذه الأسباب مع أسباب أخرى أدت إلى ازدهار الصناعة التليفزيونية.

إلا أن هذا الازدهار الاقتصادي في هذا الباب لم يواكبه ازدهار على مستوى الدور والرسالة والحرية، فالرقابة على الدراما التليفزيونية شديدة، ويستخدمها النظام بشكل كثيف ومركز لتحقيق أجندته، لكن من بين كل ذلك ترشح بعض الأعمال التليفزيونية التي يقدمها فنانون ومخرجون ومؤلفون يتمتعون بوعي ورسالة وفكر يحاول مقاومة الرقابة الأمنية والتحايل عليها، ويستمر التدافع.

ثالثًا- السينما:

السينما . . فن ومهرجانات وصناع:

منذ أكثر من 100 عام أصبحت السينما جزء من حياة الناس بكل أجناسهم، نشاط اجتماعي وثقافي يقبل عليه الغالبية العظمى من البشر كأحد أدوات التعبير والتواصل بينهم وأحد أهم أدوات النمذجة والتأثير التي ابتكرها الإنسان.

وقوبل ظهور السينما بترحيب منقطع النظير وانتشار سريع في بلدان شتى، وتسابق هواة ومحترفو الفنون لممارسة هذا الفن والإبداع من خلاله . . ولم تمض سنوات كثيرة، وظهرت فكرة إقامة المهرجانات لعرض الأفلام وتقييمها ومنح الجوائز، ومع هذا الانتشار والنجاح تحولت السينما إلى صناعة ومصدر للدخل القومي في بعض الدول، حتى إن الاقتصادي المصري الكبير محمد طلعت حرب انتبه إلى أهمية السينما وأنشأ ستديو مصر في ثلاثينيات القرن الماضي.

ومع ظهور السينما الناطقة بدأت السينما تأخذ موقعها كأداة صراع حضاري في المعارك الحضارية التي مرت بالعالم على مدار المئة سنه الفائتة. لتصل السينما والدراما لتكون الأداة الأكبر تأثيرًا حضاريًا مع نهاية الحرب الباردة وانحسار عصر حروب الجيوش بشكل ما .

أهمية السينما :

انتبه الكثيرون منذ أول عهد لظهور السينما إلى أهميتها ، وخطورة الدور الذي يمكن أن تلعبه في توجيه سلوك الناس، وتعديل قيمهم الاجتماعية، والأخلاقية، وتغيير أسلوب الحياة الذي اعتادوا عليه، بل هناك من اعتبرها أبعد الفنون أثرًا وفاعلية في تشكيل العقل البشري، والثقافة الإنسانية بوجه عام.

وتلعب السينما الآن دورًا بالغ الخطورة على نطاق واسع، باعتبارها أداة من أدوات الثقافة والمعرفة، ووسيلة من الوسائل التعليمية والتربوية الفعّالة التي تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع، كما تلعب دورًا بارزًا في تشكيل قيم المجتمع، وعاداته، وفنونه، علاوة على استخدامها كوسيلة للتوجيه والإرشاد والتنوير الثقافي، وإثارة الرغبة في تحسين المستوى

الاجتماعي، وتحفيز القدرات الكامنة لدى المشاهد، وعلى النقيض قد تتسبب بعض نوعيات الأفلام في إحداث تأثير عكسي ببث قيم مخالفة لطبيعة بعض المجتمعات، وإبراز نماذج سلبية أو نشر ثقافات هادمة للمجتمع كالعنف والمخدرات والسوقية، حتى وإن كان الهدف من تقديمها هو التحذير . .



اتصال حضاري وثقافي:

الأفلام السينمائية بحكم انتشارها وتوزيعها على المستوى الدولي، وتجاوزها حواجز اللغة من خلال الترجمة، واعتمادها على الصورة كوسيلة للتعبير، وتركيزها على القضايا المختلفة ذات الطابع الإنساني، تشكل وسيلة من وسائل اتصال ثقافة، أو حضارة بثقافة أخرى، بغض النظر عن مستوى الثقافة أو درجة التطور الحضاري في المتصل أو المتصل به.

والسينما واحدة من أهم أدوات وأسلحة التأثير أو التواصل أو الصراع الحضاري، مثل: الحروب – النشر والكتب – الإذاعات والراديو – الإنترنت – التجارة – اللغة – الهجرة والسياحة – الفضائيات.

هل السينما ترفيه وإمتاع فقط؟

يرى البعض أن الوسائط الفنية المصورّة مثل السينما والدراما التليفزيونية، هي عناصر للترفيه بصفة مطلقة.

وعلى الرغم من إقبال الجمهور على هذه الوسائط يكون باعتبارها وسائل ترفيه أكثر من غيرها، فإن رغبتهم قد تستيقظ شيئًا فشيئًا على عالم جديد تعيشه، وهذا بدوره قد يجذب آخرين إلى استخدامات جديدة لها، ومن هنا يجب اعتبارها أكثر من مجرد وسيلة ترفيه، هي أداة للتعليم والتطوير والتثقيف والتأثير والتوجيه والتغيير. . .

إن السينما تعتبر من أيسر الطرق لبناء القيم وتشكيل الوعي وتوجيه السلوك. وهي أبلغ تأثيرًا على العقول والنفوس من الكلمة المسموعة أو المكتوبة.

فالصورة المتحركة لها تأثير كبير على الإنسان مهما كانت ثقافته، أو حضارته، أو نشأته. ويعبِّر المثل الصيني القديم عن ذلك بأن "الصورة الواحدة تعادل عشرة آلاف كلمة".

السينما هي ذروة ما بلغه الإنسان من وسائل النمذجة والتعبير الإنساني. . فهي نموذج محاكاة كامل للحياة، يمكنك أن تخبر شخصًا: افعل كذا. هذا هو الصواب.

ويمكنك أن تريه هذا في نفسك ليقتدي بك أو يعتبر. .

لكن السينما يمكنها أن تصور لك هذا الصواب، وتجعلك تعيش مع هذا القدوة النموذج تجربته، وتريك نتيجة فعله أو عدم فعله للصواب، وتدخلك في تحدٍ مع المعوقات التي تقابل نموذجك، وتتحمس له وتشاركه التدبير حتى يتغلب عليها، وتشعرك بالسعادة لإنجاز الصواب، أو الحزن لفقده. .

السينما تدخلك بكافة حواسك للتجربة التي يحكيها لك الآخرون جافّة، أو ينصحونك بشأنها شفهيًا.

الأهمية الاقتصادية لصناعة السينما:

تعتبر السينما فنًا تعاونيًا، يوظف مئات الأشخاص في كل فيلم من "المواهب" التي



تتقاضى أجورًا عالية جدًا، وتقوم بالتمثيل والإخراج والتأليف إلى الفنيين الحرفيين الماهرين المسؤولين عن هندسة الديكور، وإضاءة المشاهد، ووضع الماكياج على نجوم الفيلم، إضافة إلى كونها علمًا يستخدم التكنولوجيا العلمية، حيث ينصهر تحت لوائها الممثلون الفنانون والمخرجون الفنانون والكتاب المبدعون والمصورون ومهندسو الصوت وخبراء المونتاج والإضاءة وأصحاب المؤثرات بأنواعها وكلهم فنانون مبدعون.

وتعتمد صناعة السينما على مجموعة كبيرة من الصناعات، والحرف الأخرى التي يعددها البعض بحوالي 75 حرفة ومهنة.

غير أن المهتمين بالفن السابع، وفي مقدمتهم المنتجون السينمائيون يعتبرون السينما بالدرجة الأولى صناعة وتجارة تُدِرّ عليهم الكثير من الأرباح، لكن الشقّ الاقتصادي للصناعة السينمائية لا يقل أهمية عن الشق الفني، حيث إن ازدهارها فنيًا يضمن استمرار صناعتها.

وتلعب السينما دورًا مهمًا في اقتصادات الدول والمجتمعات التي تهتم بهذه الصناعة المتميزة كأحد مصادر التمويل أو أحد مصادر الدخل القومي، مثلها مثل أي صناعة قومية أخرى تشكل نسبة هامة في إجمالي الناتج القومي لتلك البلدان، مثل: الولايات

المتحدة الأمريكية، والهند، وغيرهما من البلدان الأخرى التي أولت هذه الصناعة اهتمامها كبيرًا.

ويضمن تحول السينما إلى صناعة استمرارية هذا الفن وشيوعه وانتشاره، وتتشكل مقومات الصناعة السينمائية من ثلاثة عناصر مهمة، وهي الإنتاج السينمائي ووسائل العرض والجمهور.

وتعد صناعة السينما في الهند هي الأكبر في العالم، حيث تنتج 1000 فيلم في العام، بل وصلت إلى 1600 فيلم عام 2012م، بينما وصل متوسط إنتاج السينما الأمريكية 500 فيلم في العام.

وتشير بعض الإحصائيات ارتفاع مداخيل صناعة السينما الأمريكية في السوق العالمية التي بلغت 36 بليون دولار أمريكي في عام 2014م، مقارنة بعام 2001م حين بلغت الإيرادات الإجمالية لهذه الصناعة عالميًا 16.96 بليون دولار، بينما حققت إيرادات السينما الهندية في عام 2014م مداخيل مالية تقدر ب 25 مليار دولار مقابل 16 مليارًا في 2010م.

وهناك العديد من الدول الصاعدة في صناعة الأفلام، لاسيما كوريا الجنوبية ونيجيريا، حيث تعتبر كوريا الجنوبية المحرك الرئيسي لصناعة الأفلام في جنوب شرق آسيا، وتحقق مداخيل مالية من صناعة الأفلام والتلفزيون تقدر ب 7 مليارات دولار، وتحقق فرص عمل مباشرة تقدر بـ 67 ألف فرصة عمل. وفي تركيا يتم تصوير أكثر من 40 فيلمًا سنويًا بتكاليف إنتاج تقدر ب 50 مليون دولار، ونشطت مؤخرًا في اكتساح أسواق جديدة تتمثل في العالم العربي، بالإضافة إلى انتشارها في الأسواق الأوروبية وغيرها من الأسواق.

أما فيما يخص الصناعة السينمائية العربية، وبالتحديد المصرية، فإن حالة اقتصاديات الإنتاج السينمائي في سنوات منتصف السبعينيات كانت تحوم حول إنتاج نحو 50 فيلمًا سنويًا، وفي عام 1983م كان الإنتاج بمعدل تجاوز 80 فيلمًا سنويًا حتى بداية التسعينيات، حيث شهدت السينما المصرية تدهورًا شديدًا، فقد انخفض عدد الأفلام انخفاضًا ملحوظًا، واستمر ذلك حتى اليوم. مسببًا خسائر شديدة في الصناعة، وانصرافًا من المنتجين عن الدخول في مشاريع إنتاج كبيرة بميزانيات كبيرة، فكان متوسط ميزانية الفيلم الواحد من 1 : 1.5 ملايين جنيه. وانخفضت الأجور بالتالي.



ولكن مع زيادة الإيرادات بنسبة 28 % زادت تكلفة إنتاج الفيلم 5 مرات في السنوات الأخيرة، فأصبح متوسط تكلفة الفيلم 8 ملايين جنيه، وارتفعت تكاليف الدعاية والإعلان لتصل التكلفة الإعلانية إلى 700 ألف جنيه للفيلم، مع حصول الضرائب على 36 %، وأصبح الواقع السينمائي المصري شبه احتكاري مع ارتفاع التكلفة، إذ سُمح بالاحتكار الرأسي (إنتاج توزيع داخلي وخارجي ودعاية) وباحتكار دور العرض، وقد سيطرت التكتلات الاحتكارية على مجال السينما في مصر لتزيد نسبة الاحتكار عن 80 % من الإنتاج السينمائي.

ومع بداية القرن الجديد، ظهر جيل جديد من الممثلين الكوميديين الشباب الذين أحدثوا طفرة في الإيرادات والإقبال الجماهيري بموجة من الأفلام الشبابية.

لكن شهدت السينما المصرية في السنوات الأخيرة تراجعًا في عدد الأفلام وفي مستواها، حيث ظهرت أفلام ونجوم العشوائيات، ولم يعد هناك إنتاج لأفلام على مستوى عالٍ إلا نادرًا، ربما فيلم واحد في السنة.

وعلى مدى أكثر من مئة عام، مرت السينما المصرية بفترات ازدهار وركود ارتبطت بالأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد، وقدمت السينما المصرية أكثر من أربعة آلاف فيلم تمثل في مجموعها الرصيد الباقي للسينما العربية، والذي تعتمد عليه الآن جميع الفضائيات العربية تقريبًا. وتعتبر مصر أغزر دول الشرق الأوسط في مجال الإنتاج السينمائي.

ملامح أزمة الصناعة في الفترة من (2014 - 2017م):

1 - قلة عدد الأفلام (35 فيلمًا سنويًا في المتوسط حاليًا)

– مقارنة بمتوسط حجم الإنتاج الطبيعي لمصر (من 50 – 65 فيلمًا) طوال العقول العشر الماضية.

– مقارنة بالدول الأخرى:

تركيا: تنتج 50 فيلمًا سنويًا.

نيجيريا: تنتج 800 فيلم سنويًا.

أمريكا: تنتج 1000 فيلم سنويًا.

الهند: تنتج 1200 فيلم سنويًا.

إيران: تنتج 250 فيلمًا سنويًا.

2 - انصراف الجمهور وانحسار الإيرادات:

المتوسط السنوي لإيرادات السينما المصرية لم يتجاوز مطلقًا حاجز الـ 280 مليون جنيه (15 مليون دولار) في أفضل حالاتها، وهو رقم لا يصمد في أي مقارنة مع أي من دول العالم الحديثة في الصناعة



السينما تعتبر من أيسر الطرق لبناء القيم وتشكيل الوعي وتوجيه السلوك،وهي أبلغ تأثيرًا على العقول والنفوس من الكلمة المسموعة أو المكتوبة.؛ فالصورة المتحركة لها تأثير كبير على الإنسان مهما كانت ثقافته، أو حضارته، أو نشأته. ويعبِّر المثل الصيني القديم عن ذلك بأن "الصورة الواحدة تعادل عشرة آلاف كلمة

(الهند 5 مليار دولار – نيجيريا 250 مليون دولار – تركيا 250 مليون دولار) .

3 - غياب دعم الشباب والأفلام المستقلة

رغم أن أفلام الشباب المستقلة هي التي حققت أكبر الإنجازات، وحصدت الجوائز الدولية فإنها لا تلقى أي دعم حقيقي من الدولة، بل إنها تواجه قيودًا رقابية، وضغوطًا وحصارًا احتكاريًا من المجموعات الاقتصادية التي احتكرت صناعة السينما أفقيًا ورأسيًا؛ بسبب الخصخصة والفساد . فتجد فيلمًا مثل (أخضر يابس) منع من العرض لسنوات لأسباب رقابية سياسية رغم حصده لعشرات الجوائز الدولية، ولما أذن بعرضه في 2017م لم يحظ بفرصة عادلة للعرض في عدد واسع من دور العرض التي تمتلكها الشركات الاحتكارية.

4 - تصوير الفيلم الأجنبي في مصر، بدلاً من المغرب والأردن (دخل – نقل خبرات):

أحد أكبر مصادر الدخل للصناعة السينمائية، وكذلك لنقل الخبرات، ودعم التقنية

الفنية هو استقبال الأفلام العالمية التي ترغب في التصوير داخل مصر . إلا أن القيود البيروقراطية والأمنية، والفساد، والجشع الحكومي، وفساد البيئة الإنتاجية، كل ذلك يغلق الباب أمام أي فرص لمصر لاستقدام الشركات العالمية للتصوير في المواقع المصرية، للدرجة التي أدت إلى أن دولاً مثل المغرب والأردن شيدت بالفعل مواقع تصوير كاملة تحاكي البيئة والمعالم المصرية، واستقبلت بالفعل عشرات الأفلام والشركات والأفلام العالمية التي كانت تحتاج للتصوير داخل مصر .

6 - صعوبات التصوير اللوجستية والإجرائية في الأماكن العامة والهامة:

هذه البيروقراطية والمغالاة الشديدة في الرسوم لم تكتفِ بطرد الفيلم الأجنبي، بل إنها تشكل عائقًا شديدًا أمام الفيلم المصري الذي يحتاج للتصوير داخل مصر في البيئات الطبيعية . فتجد – كمثال – أن قيمة ساعة التصوير داخل قطار في مصر (١٠٠ ألف جنيه)، ولتنفيذ ذلك تحتاج إلى تصاريح من 4 جهات أمنية . . وإذا احتاج المخرج لتصوير مشهد في النيل فإنه يحتاج إلى تصاريح ودفع رسوم لخمسة جهات أمنية وحكومية ! !

7 - مغالاة في الأجور:

غلاء الأسعار في مصر، وانهيار العملة في مقابل الدولار، مع كون معظم لوجستيات الصناعة هي مستوردة في الأساس بالعملة الصعبة، كل ذلك رفع الأجور والتكاليف بشكل جنوني . . مما ضاعف تكلفة الإنتاج لبضعة أضعاف؛ مما لا تستطيع عوائد شباك التذاكر المحدودة تغطيتها ، وهو ما جعل كثير من الشركات يتوقفون عن الإنتاج .

8 - الاحتكار الاقتصادي الرأسي والأفقي للصناعة:

خصخصة قطاع السينما ، وانسحاب القطاع العام، وبيع دور العرض للقطاع الخاص،



في ظل فساد شاب عمليات البيع والخصخصة، وفي ظل بنية قانونية مقيدة.. هذه الخطوات التي أقدمت عليها حكومة أحمد نظيف في عهد المخلوع مبارك، وضعت كل مقومات الصناعة السينمائية في يد عدد محدود من الشركات العملاقة التي احتكرت الصناعة على مستويين:

- احتكار رأسي: احتكار كل مراحل الإنتاج، فتجد الشركة التي تنتج هي التي توزع الفيلم وهي التي تمتلك دور العرض.
- احتكار أفقي: احتكار مستوى كامل من العملية الإنتاجية، فتجد أن شركة واحدة تمتلك 80٪ من دور العرض؛ مما يمكنها من التحكم في السوق والأرباح والمعروض والتوقيت.

أزمة الجودة الحرفية والفنية:

1 - قلة عدد الأفلام الجيدة:

يظهر ذلك من خلال حصر الأفلام الحاصلة على جوائز محلية أو دولية في المهرجانات والمسابقات المختلفة.. وكمؤشر هام فإن مهرجان القاهرة السينمائي الدولي لهذا العام 2017م لم يضم أي فيلم مصري ضمن مسابقته الرسمية لضعف مستواها جميعًا بحسب تصريح رئيس المهرجان!

٢ - قلة عدد الجوائز والأفلام المنافسة عالميًا .

٣ - ضعف التقنيات وغياب الكوادر التقنية الحديثة رغم الطفرة الهائلة في السنوات الأخيرة عالميًا في تقنيات صناعة السينما ، إلا أن الصناعة في مصر لم تستطع مجاراة هذه الطفرة، فلازالت الشركات المصرية عاجزة عن تقديم أعمال ذات تقنية عالية منافسة، كما أن الشركات تلجأ للاستعانة بعناصر أجنبية لتنفيذ المشاهد والعمليات التقنية الدقيقة والصعبة في أفلامها ؛ مما يعكس فقر العنصر البشري نتيجة عوامل كثير، منها :

- غياب استيراد وتبادل الخبرات نتيجة غياب مشروعات الإنتاج المشتركة وغياب الفيلم الأجنبي عن التصوير داخل مصر .

- عدم وجود أكاديميات تدريبية حديثة وضعف البنية الأكاديمية التقليدية القائمة . وتقصير الدولة في هذا الدور .

- غياب أي خطة للدولة وأجهزة السينما لترميم هذه الفجوة . فضلاً عن دعم الكوادر الشبابية المستقلة التي تناضل وحدها في السوق الآن .

أزمة المحتوى:

1 - تقييد الحرية السياسية والفكرية:

بعد انحسار مساحة الحرية التي خلقتها ثورة 25 يناير ، ومنذ 2013م انحسرت مساحة الحرية بشكل عنيف، وازدادت القيود الرقابية، وظهرت سطوة النظام العسكري في محاولة السيطرة على المحتوى، وتوجيه المنتجين لتقديم أفلام وأعمال سينمائية تخدم أجندة النظام الأمنية؛ مما أنتج عددًا كبيرًا من المشروعات الفنية المجهضة والأفلام الممنوعة .



للدرجة التي وصلت لمهاجمة قوات الأمن لدور عرض وإغلاقها لمنعها من عرض فيلم حائز على جوائز عالمية (فيلم اللي حصل في هيلتون)، وفرض قيود وضغوط متزايدة على المراكز الثقافية المستقلة مثل (ساقية الصاوي – زاوية) وغيرهم.

٢ - إطلاق العبث الأخلاقي والاجتماعي:

أدت هذه الهجمة الأمنية على الحرية الفكرية للسينما والسينمائيين لإخلاء الساحة لنوعية من أفلام العبث والانحلال، خدم ذلك تساهل رقابي متزايد مع انتهاكات أخلاقية وقيمية كانت مرفوضة في عرف هيئة الرقابة ذاتها في سنوات وعقود سابقة.

٣ - انحسار ومحدودية العناوين والموضوعات:

هذا الانحسار الواضح في العناوين ونوعية الموضوعات ربما يرجع لعدة أسباب:

- حالة التيه والاغتراب التي يعانيها صناع الأفلام المبدعون بعد هذه الردة في الحرية، لا يستطيع المثقف والمبدع أن يناضل ضد هذا في ظل بيئة سوق تجارية غير داعمة.

- وكذلك موجة التشدد الرقابي الأمني، والتي أصبحت لا تسمح إلا بتناول موضوعات بتيمات تجارية تحت سقف منخفض.

٤ - الحيرة الثقافية والانقطاع الثقافي والأدبي:

الإرادة السياسية لنظام الانقلاب العسكري في عمل تغييرات جذرية في ثقافة المجتمع ينفذها بفرض حالة انقطاع كامل مع الميراث الثقافي والأدبي المصري الحضاري.

إلى جانب عدم وجود ملامح لنموذج حضاري واضح أو على الأقل أجندة وطنية وحضارية واجتماعية واضحة مرتبطة بالجذور .

كل ذلك يدفع المبدع والمثقف لحالة من الحيرة والانقطاع الثقافي، في حالتنا هذه فإن الوسط الفني والثقافي المصري لا يستطيع حقيقة تعريف موقعه حضاريًا وهويته الثقافية فتجده يعكس مزيجًا من تأثرات كثيرة طرأت عليه . . فلا هو نموذج اشتراكي يعبر عن قيم تعاونية تكافلية تهتم بقضايا العمال والطبقات المهمشة والمطحونة رغم بعض تأثيرات هذا النموذج وتجلياته على السينما المصرية . . ولا هو نموذج رأسمالي يتبنى قيم العمل والإنتاج والتحرر والتنافسية والمادية، ورغم أن الإطار الحاكم للسينما ولصناعتها وآلياتها وموضوعاتها هو إطار رأسمالي تظهر تجلياته في أفلامها وطلتها . . ولا هو نموذج أوروبي خليط متحرر أخلاقيًا ، ولا هو نموذج أصولي محافظ . . هو خليط من مساوئ كل ذلك، وقليل من ميزات كل ذلك . .

خاتمة:

السينما والفنون في مصر في أزمة حقيقية مرتبطة بأزمة الوطن قدمًا بقدم، تحتاج إلى مشروع نهضة كبير . . كان بالفعل قد بدأ إعداده، ووضع تصوراته وملامحه في ٢٠١٢م قبل الانقلاب على ثورة ٢٥ يناير .

نهضة السينما المصرية تحتاج إلى مشروع اقتصادي فكري ثقافي أكاديمي . . ولن يتحقق ذلك إلا بسقف عالٍ من الحرية، والنزاهة، والعلم . وهو ما لن يكون متاحًا بالكلية تحت حكم (القوة الغاشمة) .



الزراعة بين محمد مرسي الرئيس المنتخب
والسيسي المنقلب



مقدمة

ملف فساد وتدمير الزراعة في مصر ليس وليد اليوم، ولكنه مؤامرة صهيونية عسكرية تآمر فيها حكم العسكر منذ الرئيس جمال عبد الناصر مرورًا بالرئيس السادات والرئيس المخلوع حسني مبارك لتكتمل هذه المؤامرة هذه الأيام في عصر الانقلاب العسكري الغاشم

على شرعية الحكم في مصر وعلى رئيسها الدكتور محمد مرسي، هذه المؤامرة صدَّرت إلينا عملاء لهدم الزراعة بشكل عام، والمحاصيل الاستراتيجية وبوجه خاص القمح والقطن والأرز وحصة الماء من النيل، فكانت النتيجة أننا الآن تتسول القمح المصاب بفطر الأرجوت المسمم والممنوع دوليًا، وأصبحنا أكبر دولة في العالم مستوردة للقمح.

أولاً: القمح بين محاولة الاكتفاء الذاتي واستيراد الشحنات المسرطنة





د. هشام قنديل فى 25 يوليو 2013:
«تم الإنقلاب على الدكتور مرسي لأنه كان يريد للشعب المصري أن يمتلك غذاءه ودواءه وسلاحه»

تعهد الدكتور محمد مرسي بتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح في غضون 4 سنوات، وزادت المساحة المزروعة في عهده بنسبة 10 %، وزادت الإنتاجية بنسبة 30 %، بحسب إحصاءات وزارة الزراعة الأمريكية، وأوقف استيراد القمح تمامًا بداية من شهر فبراير، وطوال موسم الحصاد حتى الانقلاب العسكري في 3 يوليو 2013م، ولم تزد فاتورة الاستيراد في عهده عن سبعة ملايين طن.

واحتفل الرئيس مرسي بين مزارعي القمح بعيد الحصاد في حقول القمح بأراض البنجر، التابعة لمحافظة الإسكندرية، وقال: إن "الفلاح المصري في عين الشعب المصري، ننتج حتى لا يتحكم فينا أحد، من يريد أن يكون عنده إرادة لازم ينتج غذاءه".



الرئيس مرسي يفتتح موسم حصاد القمح عام 2012م

في حين أصدرت حكومة الانقلاب موازنة 2017/ 2018 م خالية تمامًا من أي دعم لمحصول القمح، بالمخالفة لنصوص الدستور، على الرغم من اعتباره محصولاً استراتيجيًا يمس الأمن القومي، وجاء في صحيفة الأهرام التعاوني التابعة لمؤسسة الأهرام الحكومية "مانشيت" بعنوان "القمح في ذمة الله.. وزيرا الزراعة والتموين يعلنان نهاية عصر زراعة المحصول في مصر".

وفي عهد السيسي، تراجعت المساحات المزروعة بالقمح، حيث كشف تقرير رسمي صادر عن شؤون المديريات الزراعية على مستوى الجمهورية، التابع لوزارة الزراعة في 2016م، عن تراجع بمقدار 500 ألف فدان عن العام السابق بنسبة 16 %، وجاء تقرير نفس الجهة، هذا العام 2017م، كاشفًا عن تراجع آخر بلغ 269 ألف فدان عن العام السابق بنسبة 11 %، وكانت المساحة قد بلغت 3.5 ملايين فدان في عهد الدكتور محمد مرسي.

وكشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الحكومي في دراسة بعنوان "اقتصاديات الأمن الغذائي" انخفاضًا في نسب الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول الاستراتيجي، وزادت واردات القمح في العام الأول للانقلاب العسكري من 8.4 ملايين طن في عهد الدكتور محمد مرسي، إلى 10.15 ملايين طن نهاية 2013م، وارتفعت إلى 11.3 مليون طن عام 2014م، ثم إلى 11.9 مليون طن عام 2015م.

كما أنه في عهد الرئيس مرسي لم تثبت الجهات الرقابية الرسمية أي مخالفة في معايير ومواصفات القمح المستورد. في المقابل، أثبتت هذه الجهات أن الحكومة استوردت أقماح ملوثة بأعفان الأرجوت المسرطنة، وبذور الخشخاش، وأقماح أخرى ذات محتوى بروتيني منخفض.

ثانيًا- الأرز زراعة على وشك الانقراض مع الانقلاب:

يشكل الأرز ركيزة أساسية للأمن الغذائي في مصر، وهو يمثل المكون الرئيس للوجبة الغذائية على موائد المصريين لمئات السنين. وبلغ إجمالي المساحات المنزرعة من الأرز في موسم 2012م، أكثر من 2 مليون فدان، بحسب تصريحات وزير الري، لليوم السابع في 20 سبتمبر 2012م، وحققت إجمالي إنتاج كلي من المحصول وصل إلى 10 ملايين طن، بينما بلغ إنتاج مصر من الأرز الأبيض أكثر من 6 ملايين طن.

وأمر الرئيس مرسي برفع سعر الطن من 1450 جنيهًا إلى 2050 جنيهًا للطن، ما زاد من دخل المزارعين، وأسقط الغرامات المفروضة عليهم في عهد المجلس العسكري وما قبلها من السنوات، واشترت وزارة التموين 800 ألف طن أرز من المزارعين بناءً على تكليفات الدكتور مرسي لبناء مخزون استراتيجي لم تحققه حكومة من الحكومات من قبل



احتفل الرئيس مرسي بين مزارعي القمح بعيد الحصاد في حقول القمح بأراض البنجر، التابعة لمحافظة الإسكندرية، وقال: إن "الفلاح المصري في عين الشعب المصري، ننتج حتى لا يتحكم فينا أحد، من يريد أن يكون عنده إرادة لازم ينتج غذاءه"

ولا من بعد . وظلت أسعار الأرز في منظومة السلع التموينية جنيه ونصف فقط للكيلو، ومن حق كل مواطن 2 كيلو أرز في الشهر من أجود الأنواع .

في المقابل، تشدد السيسي مع مزارعي الأرز وضيق عليهم في المساحة المنزرعة وفرض الغرامات عليهم رغم أنه المحصول الاستراتيجي الوحيد الذي تكتفي مصر منه ذاتيًا وخفض المساحة إلى مليون و76 ألف طن فدان فقط .

وأدى تخفيض مساحة الأرز إلى استيراد سلطة الانقلاب 800 ألف طن أرز هندي، من النوع الرديء، وحرم المزارعين من الزراعة؛ ما زاد من معدلات الفقر الريفي، ووصل سعره إلى عشرة جنيهات بعد أن كان سعره التمويني جنيه ونصف الجنيه أيام الدكتور مرسي ! ووصل العجز في محافظات الصعيد 100 % والوجه البحري إلى 80 %، ثم رفع تمامًا من منظومة السلع التموينية .

وسوف تتفاقم الأزمة مع الكارثة القادمة الناجمة عن سد النهضة، وفقدان مصر تحت سلطة الانقلاب حصة رئيسية من نصيبها من المياه؛ مما ستقضي على زراعة محصول الأرز بشكل شبه كامل .

ثالثًا: الأسمدة الزراعية:

ولم تُعْفَ الأسمدة من التدهور على مستوى الجودة أو الأسعار أو التواجد في عهد

سلطة الانقلاب منذ 2013م، مما يضاعف أزمات الزراعة والفلاح في مصر، فقد رفعت حكومة السيسي أسعار الأسمدة ثلاث مرات متتالية، منذ الانقلاب العسكري:

الزيادة الأولى: في 13 أكتوبر 2014م، أي بعد أقل من خمسة أشهر من تولي السيسي الحكم، حيث رفعت الأسعار من 1400 جنيه للطن قبل الانقلاب، إلى 2000 جنيه للطن، بزيادة قدرها 43٪.

وكانت المرة الأولى التي تزيد فيها أسعار الأسمدة الزراعية في مصر بنسبة 43٪، دفعة واحدة، ما كشف مبكرًا عن سياسة السيسي في الجباية، ورفع الدعم التي سينتهجها نظامه مستقبلاً والتي كشفتها تسريباته في نوفمبر 2013م. هذا القرار كلف الفلاحين الفقراء 6 مليارات جنيه إضافية، رغم أن 70٪ منهم غرقى في الفقر بحسب إحصائيات جهاز التعبئة العامة والإحصاء الحكومي.

الزيادة الثانية: في يناير 2017م، رفع مجلس الوزراء أسعار الأسمدة للمرة الثانية من 2000 جنيه إلى 2959 جنيهًا للطن، بنسبة قدرها 50٪ دفعة واحدة، ليكلف الفلاحين 10 مليارات جنيه إضافية، مع فرض ضريبة مبيعات جديدة 5٪، وهي الضريبة التي لا يدفعها مصنع الأسمدة التابع للقوات المسلحة.

الزيادة الثالثة: في الأول من شهر أكتوبر 2017م رفع مجلس وزراء العسكر أيضًا أسعار الأسمدة من 2959 جنيهًا للطن إلى 3200 جنيه، بزيادة 241 جنيهًا مصريًا.

وبعد الزيادة الثالثة يصل إجمالي الزيادات في تكلفة نوع واحد من الأسمدة الزراعية، والتي رفعتها حكومة السيسي على الفلاحين مبلغ 18.4 مليار جنيه منذ أكتوبر 2014م، بنسبة زيادة قدرها 128٪ عمّا كانت عليه في سنة حكم الرئيس محمد مرسي.



عجز الأسمدة وتراجع الإنتاجية:

تسبب ارتفاع أسعار الأسمدة وعدم توافرها منذ الانقلاب في عجز الفلاحين، وعدم قدرتهم على استخدامها بالمعدلات الموصى بها في إنتاج المحاصيل؛ مما أدى إلى تراجع إنتاجية هذه المحاصيل من وحدة المساحة، وتخلفت عن المعدلات العالمية، وزادت الفجوة الغذائية، والتي يتم تعويضها من خلال الاستيراد بالدولار الذي تعاني الدولة شح موارده.

وزاد العجز في إنتاج الفول البلدي إلى 70 %، وفي محصول الذرة الذي يدخل في تركيب الأعلاف الحيوانية إلى 6 ملايين طن، واللحوم الحمراء إلى 60 %، وبلغ الاستيراد 720 ألف طن، مدعومًا بنقص محصول الذرة، ووصل العجز في إنتاج الزيوت إلى 95 %.

رابعًا- أثر الانقلاب على انخفاض الصادرات المصرية:

- شهدت الصادرات المصرية انخفاضًا متتاليًا مع حدوث الانقلاب العسكري، حيث كانت تتراوح في عامي 2012 – 2013م بين 29.339 إلى 28.735 مليار دولار، ثم بدأ الانخفاض إلى 26.771 مليار دولار في عام 2014م.

- ثم انخفض إجمالي الصادرات في النصف الأول من عام 2015م ليصل إلي 11.225 مليار دولار مقارنة بـ 14.148 مليار دولار في النصف الأول من العام 2014م، بمعدل انخفاض وصل إلى 23 % .

- ثم انخفض إجمالي الصادرات في الربع الرابع من عام 2015م، ليصل إلى 1.429 مليار دولار بعد أن كان 5.060 مليار دولار في الربع الرابع من العام 2014م، بمعدل انخفاض وصل إلى 72 % عن نفس الفترة من العام السابق .

- بات النظام الانقلابي في أزمة كبيرة ناتجة عن إعلان عدد من الدول العربية والأجنبية حظر استيراد المحاصيل والمنتجات الغذائية المصرية؛ ما أدى إلى زيادة معاناة الصادرات المصرية، التي تعد واحدة من أهم مصادر النقد الأجنبي للبلاد، وتشكل القوة العاملة المرتبطة بها 30.2 %، من إجمالي القوة العاملة في البلاد .

خامسًا- فساد هيكل وزارة الزراعة يزداد سوءًا مع الانقلاب العسكري:

- مراكز البحوث الزراعية والهيئات التابعة تواجه مؤامرة نشر الفساد في هيكلة وزارة الزراعة بما لا يسمح لأي باحث حقيقي أو رئيس بحوث شريف يريد الخير لهذه البلد أن يجد لنفسه مكانًا كمسئول تنفيذي إلا أن يكون من ضمن هذه العصابة التي تسببت في تدمير الزراعة في مصر .

- تعيين رؤساء الهيئات التابعة للوزارة من لواءات معاشات عسكر الانقلاب، وعلى رأسها الهيئة العامة للتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي والمسؤولة عن الأراضي الزراعية في كل ربوع مصر، ومنها كل الأراضي الصحراوية، وكذلك الهيئة العامة للخدمات البيطرية المسؤولة عن صحة الثروة الحيوانية في مصر .



بلغ إجمالي المساحات المنزرعة من الأرز في موسم 2012م، أكثر من 2 مليون فدان، بحسب تصريحات وزير الري، لليوم السابع في 20 سبتمبر 2012م، وحققت إجمالي إنتاج كلي من المحصول وصل إلى 10 ملايين طن، بينما بلغ إنتاج مصر من الأرز الأبيض أكثر من 6 ملايين طن

- تخبط وزارة الزراعة في استصلاح الأراضي التي تصل إلى 3.2 ملايين فدان في عدم إسناد أعمال الوزارة إلى شركات قطاع الأعمال؛ مما أدى إلى إفلاس أغلب هذه الشركات مثل شركة مساهمة البحيرة والشركة العقارية، والبقية تأتي؛ حيث ينتظر أكثر من 20 ألف عامل مدرب على أعمال الاستصلاح تسريحَهم.

- زيادة معاناة الفلاح في عدم توفير الصحة والتعليم في القرى والنجوع.

- سوء منظومة الري في الأراضي القديمة، حيث اندمجت معها مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي، وهو ما أدى إلى إصابة الفلاح وأسرته بـ"فيروس بي" و"فيروس سي".

سادسًا- الانقلاب وتدمير الزراعة بغياب السياسة الزراعية:

- الغياب التام لبرامج الإرشاد الزراعي في توعية الفلاح.

- إهمال وتجميد صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية، وعدم تحديد أسعار المحاصيل قبل زراعتها؛ مما أدى إلى المزيد من مشاكل تسويق المحاصيل الزراعية، وتأثرها بتقلبات الأسعار العالمية، ولم تحم الفلاح المصري من مخاطر السوق الدولية.

- يعاني اقتصاد الانقلاب الزراعي من مشكلات عدة، منها تراجع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، وما نتج عن ذلك من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، خاصة

الصناعات التي تعتمد في إنتاجها اعتمادًا كليًا على المواد الخام المستوردة من الخارج، وتوقف عدد كبير من المصانع؛ بسبب نقص إمدادات الطاقة والاضطرابات الأمنية؛ مما أدى إلى تراجع الإنتاج، وبالتالي تراجع الصادرات، إضافة إلى ضعف تنافسية المنتجات المصرية .

سابعًا- الثروة السمكية :



أثر التلوث في بحيرة المنزلة

من معالم تدمير الثروة السمكية في مصر رغم آلاف الكيلومترات على ساحلي البحر الأحمر والبحر الأبيض، فضلاً عن البحيرات والمسطحات المائية وأحواض تربية الأسماك – قيام الانقلاب العسكري بالهيمنة الكاملة على إدارة هذه البحيرات، والاحتفاظ بالقيادات الفاسدة، حيث الوساطة والمحسوبية ونهب المال العام، فلم نجد إلا الخسارة بالملايين من سنة إلى أخرى لسوء استخدام هذه الموارد الطبيعة التي وهبنا الله إياها .

ثامنًا: صناعة تربية الدواجن ضحية الانقلاب العسكري:

- 70 - 90٪ زيادة في ارتفاع الأسعار في عصر الانقلاب.



- صناعة تربية الدواجن هي ضحية سوء وفساد سياسة الانقلاب العسكري في ارتفاع سعر الدولار وانعكاس ذلك على تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع سعر الأعلاف، وارتفاع سعر السولار الضروري لتوفير التدفئة، وكذلك ارتفاع سعر المضادات الحيوية اللازمة لعلاج الأمراض.

- العشوائية في زيادة الطلب وقلة المعروض وفي القرارات المنظمة لذلك.

- أخيرًا مافيا الدواجن أو سماسرة المهنة الذين يتحكمون في الأسعار بطرق عدة، منها الاحتكار والمضاربة، كل هذا جعل سعر الكيلو يرتفع إلى ما قيمته 29 جنيهًا طبقًا لآخر إحصائية (2018م) بعد أن كان يتراوح سعر الكيلو بين 10 – 12 جنيهًا قبل الانقلاب.

تاسعًا: السيسي سَدّ النهضة وسَدّ الحياة في مصر



- إن موافقة السيسي على اتفاقية 2015م بالاستمرار في استكمال بناء سد النهضة لمجرد أن يكتسب شرعية من أثيوبيا باستيلائه على الحكم في مصر تعتبر أكبر خيانة لمصر وللشعب المصري، ولابد من محاسبة كل من فرّط في حصة مصر في مياه نهر النيل بتوقيع اتفاقيات سياسية الغرض منها حرمان مصر من الحصة المائية المتفق عليها دوليًا .

- إن استصلاح كل مليون فدان يتطلب 5 مليارات متر مكعب من المياه، في الوقت الذي بدأت فيه مصر تعاني نقصًا شديدًا في مياه النيل، وصل إلى 20 مليار متر مكعب سنويًا ، نعوّضه بإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي السيئة في الري وبعض المياه الجوفية ومياه الصرف الصناعي والصحي الضارة، في نفس الوقت مصر تفقد نحو 19 مليار متر مكعب من مياه الري كل سنة في شبكة التوصيل العتيقة من أسوان وحتى الدلتا .

- من المعروف أن متطلبات بناء سد النهضة تفوق الإمكانيات المادية المتاحة لإثيوبيا ، وأن ثمة تدخلات من قبل دول أخرى من خارج إقليم حوض النيل بهدف خنق مصر مائيًا ، وبالتالي اقتصاديًا واجتماعيًا .

- من المعروف أيضًا أن علاقة دول حوض النيل وحصص الدول في مياه النهر نظمتها مجموعة من الاتفاقيات بين دول الحوض، منها اتفاقيات 1902م، و1929م، و1959م. ولا تجيز هذه الاتفاقيات وجود تصرفات منفردة بشأن مياه النهر.

- التأثير على حصة مصر من مياه النيل، والتي تبلغ 55 مليار متر مكعب سنويًا بإنقاصها سيؤثر على الاقتصاد المصري، وفيما يلي مختصر حول الآثار المترتبة على بناء سد النهضة الأثيوبي من خلال الجوانب التالية:

- المزيد من البطالة لفقدان عدد كبير من مواطنيها لفرص العمل التي يتيحها لهم قطاع الزراعة الذي يستوعب نحو 6.5 مليون عامل.
- التحكم في كل قطرة ماء تصل إلى مصر.
- تدهور إنتاجية المحاصيل الزراعية، وتراجع المساحة الزراعية.
- إنشاء السد يهدد مصر بعدم وصول المياه إليها لمدة عام.
- تحويل بحيرة ناصر إلى بركة خلال سنوات من إنشاء السد.
- حرمان مصر من حوالي 10 - 15 مليار متر مكعب من المياه في المستقبل القريب.
- انخفاض كبير في نصيب المواطن المصري من المياه "مرحلة الفقر المائي".
- تبوير حوالي 2 مليون فدان من الأراضي الزراعية، وتشريد 4 مليون أسرة.
- فقد 24 % من الإنتاج الزراعي، وزيادة الفجوة الغذائية، بما يعادل 5 مليار دولار.
- زيادة معدلات التلوث وتهديد الثروة السمكية في البحيرات الشمالية.
- في حالة انهيار سد النهضة ستكون النتائج كارثية على السد العالي.
- مشاكل في مياه الشرب والصناعة نتيجة انخفاض مستوى المياه.
- تأثير الملاحة والسياحة النيلية سلبًا.

الانقلاب وإدارة ملف العمال



كانت الشريحة العمالية أحد أبرز ضحايا الانقلاب، فقد مثّلت الاحتجاجات العمالية ما بين 45 إلى 70 % من الحالات الاحتجاجية التي شهدتها مصر خلال الأعوام ما بين 2011م وحتى 2013م، بلغت أكثر من 5600 حركة احتجاجية قوية. وكعادة المستبدين في الانتباه للحركات الاحتجاجية التي سبق أن هددت عروشًا، وخلعت سادنيها، فإن الانقلابيين لم ينسوا كيف كان إضراب عمال غزل المحلة في 2008م أحد مفاتيح انطلاق حالة احتجاجية أدت في النهاية للعصف بمبارك.

وتنوعت سلطة الانقلاب بين السعي لضبط الإطار القانوني للحركة العمالية والمواجهة الأمنية العنيفة معهم، والاستعانة بالقضاء في تصفية احتجاجاتهم، وإدخال القوات المسلحة على خط المواجهة مع اقتحام الاحتجاجات لشركات تسيطر عليها المؤسسة العسكرية.

وقد أدت السياسة المضطربة لسلطة الانقلاب من 3 يوليو لإغلاق عدد كبير من المصانع، حيث بلغ عدد المصانع المغلقة بحلول نهاية 2014م نحو 8222 مصنعًا[1]. ويتوقع بعض الخبراء أن يكون هذا الرقم قد تضاعف بحلول نهاية عام 2016م، حيث أدت القيود على الاستيراد إلى إغلاق عدد ضخم من المصانع لأبوابها، ومن بينها منع استيراد قطع من السلع الوسيطة، وتضاعف أسعار المواد الخام نتيجة تضاعف سعر الدولار من 6.77 جنيهًا للدولار إلى 18.5 جنيهًا للدولار.

وفي هذا المحور نعرض طرفًا من نضال عمال مصر من أجل حقوقهم المعيشية والنقابية.

أولًا- تصاعد الاحتجاجات العمالية:

رغم عنف العسكر في مواجهة الحالة الاحتجاجية العامة، فإن الاحتجاجات العمالية استمرت وتعاظمت من 1400 حالة احتجاج عمالي عام 2011م إلى 1655 حالة احتجاج في 2014م.

وبلغت الاحتجاجات العمالية في مصر من 2014 حتى 2017 إلى 4378 حدثًا احتجاجيًا، بحسب تقرير الاحتجاجات العمالية لعام 2014م، وتراجعت إلى 1117 في عام 2015م، وواصلت التراجع في عام 2016م مع إحكام العسكر قبضته على البلاد لتبلغ 744 احتجاجًا، ومن أهم ملامح الاحتجاجات ضد سلطة العسكر:

(1) مؤمن الهباء، شهادة.. أزمة المصانع المغلقة، صحيفة المساء، 6-1-2015م: https://goo.gl/sHkcyj

1 - مواجهات 2014م:

شهد عام 2014م 1655 احتجاجًا عماليًا ضخمًا، منها:

- اعتصام عمال شركة الحديد والصلب.
- إضراب عمال شركات قطاع الغزل والنسيج.
- إضراب عمال هيئة النقل العام بالقاهرة الكبرى.
- إضراب عمال هيئة البريد.
- إضراب العاملين بمكاتب الشهر العقاري.
- اعتصام عمال الشركات المخصخصة (طنطا للكتان وغزل شبين والمراجل البخارية)، والمتوقفة (عمال وبريات سمنود والنصر للسيارات).
- إضراب عمال هيئة النقل العام بالإسكندرية واعتصام عمال مجمع الألمونيوم[1].

وأشار "تقرير الاحتجاجات العمالية لعام 2014م"، والذي أصدره "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" إلى أنه من بين 2274 احتجاجًا عامًا شهدها عام 2014م[2]، كان ثمة 1655 حالة احتجاج عمالي، بنسبة 73%، بمتوسط بلغ 138 احتجاجًا شهريًا وما بين 4-5 احتجاجات يوميًا. ويغطي هذا التقرير الفترة بين 1 يناير و31 ديسمبر 2014م. وجاءت المطالبات بصرف المستحقات المتأخرة في صدارة المطالبات العمالية بنسبة 49% من الاحتجاجات.

(1) برنامج الرصد والتوثيق، الاحتجاجات العمالية.. والحقوق المشروعة، موقع دار الخدمات النقابية والعمالية، 2-4-2014م.
https://goo.gl/WL7QA4

(2) شيماء سبع، 2274 احتجاجات وإضرابات عمالية فى 2014م، صحيفة الوفد، 28-4-2015م.
https:/goo.gl/MpDTGb

وقد نوّه التقرير إلى أن الإحصاءات الواردة به تتعلق بالمواجهات بين العمال وأصحاب العمل فقط، ولا تشمل كافة أنواع الاحتجاجات التي يقوم بها العاملون في مجالات وقطاعات أخرى، بلا صاحب عمل، كالصيادين والمزارعين والباعة الجائلين، وغيرهم ممن تختلف طبيعة احتجاجاتهم ومطالبهم الموجهة ضد الحكومة كمنظم للاقتصاد، وليس كصاحب عمل. وبلغت نسبة أذية النفس 5 % من الاحتجاجات العمالية، والتي بلغت حد الانتحار[1].



بلغت الاحتجاجات العمالية في مصر من 2014م حتى 2017م إلى 4378 حدثًا احتجاجيًا. وبحسب تقرير الاحتجاجات العمالية لعام 2014، وتراجعت إلى 1117 في عام 2015م، وواصلت التراجع في عام 2016م مع إحكام العسكر قبضته على البلاد لتبلغ 744 احتجاجًا، ومن أهم ملامح الاحتجاجات ضد سلطة العسكر

وقد أسفر تعامل العسكر مع الاحتجاجات العمالية عن:

- مقتل عاملين.
- فصل وتشريد 82 عاملاً.
- الحكم بالسجن لمدة عام على 10 عمال بسبب التظاهر.
- اعتقال 85 عاملاً، والتحقيق الإداري مع 27 لدعوتهم للاحتجاج[2].

(1) المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الاحتجاجات العمالية لعام 2014م، موقع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 1-5-2015م. http://ecesr.org

(2) مؤسسة مؤشر الديمقراطية، مؤشر الديمقراطية: 1117 احتجاجا للمطالبة بحقوق العمل خلال 2015م، مدونة مؤسسة مؤشر الديمقراطية، 20-1-2016. https://goo.gl/cQjukc

2 - احتجاجات 2015م:

شهد هذا العام نحو 1117 احتجاجًا عماليًا، كان أبرزها: إضراب عمال الأسمنت في كل من مصانع طرة والقطامية وحلوان والسويس وعمال شركة الفيوم لصناعة السكر، وعمال شركة الغزل والنسيج بكل من كفر الدوار والمحلة وشبين الكوم والعربية وبولفارا، وعمال حسن علام للمقاولات، وعمال غاز مصر بإقليم الدلتا . فضلاً عن إضرابات القطاع الخاص.

وأشار تقرير "مؤشر الديمقراطية" إلى أن احتجاجات العمال في عام 2015م، بلغت نسبة 30 % من إجمالي الاحتجاجات (3691 احتجاجًا)، بمتوسط 3 احتجاجات يوميًا . وكانت الاحتجاجات المطالبة بالمستحقات المالية الأعلى لتبلغ 341 احتجاجًا بنسبة 31 % تقريبًا من حجم الاحتجاجات العمالية.

واتسم 96% من هذه الاحتجاجات بالسلمية، بواقع 1069 احتجاجًا، فيما جاءت الاحتجاجات العنيفة بحسب معايير التقرير، في عدة صور، أعلاها العنف ضد النفس في 12 محاولة انتحار منهم حالة وفاة، و18 حالة لقطع الطريق، و18 حالة إغلاق شركات ومنع دخول موظفين، وحالة واحدة من الاعتداء على المنشآت.

3 - احتجاجات 2016 / 2017م:

من أعنف أنواع التعامل مع احتجاجات عام 2016 / 2017م ما حدث مع اعتصام عمال الترسانة البحرية بالإسكندرية عام 2016م، للمطالبة بصرف الأرباح المتأخرة وتطبيق الحد الأدنى للأجور، وإقالة رئيس الشركة، وزيادة إجراءات الأمن، وتشغيل



الورش التي توقفت بسبب عدم توافر خامات إنتاج لها[1]، فتم:

- تقديم 26 منهم للمحاكمة العسكرية وما زالت المحاكمة قائمة إلى الآن[2].

- وفي نفس الوقت مساومتهم على الاستقالة لإسقاط التهم الموجهة إليهم.

بالإضافة إلى إضراب 6000 من عمال غزل المحلة، برغم المواجهات الأمنية، إضافة لسلسلة من الاحتجاجات العمالية بلغت نحو 744 احتجاجًا.

وتعامل معهم العسكر باعتقال 186 عاملاً ومحاكمتهم، وفصل 2691 عاملاً. وأشار تقرير مؤشر الديمقراطية إلى أن تعاون المؤسستين الأمنية والقضائية في إدارة الملف أسهم في خنق الحراك العمالي الذي انخفض بنسبة 44 % بالمقارنة بالعام السابق[3].

ثانيًا: انتقادات المنظمات الدولية لقمع عمال مصر

ونتيجة الانتهاكات المتكررة من سلطة الانقلاب للاحتجاجات العمالية، تعرضت لانتقادات حقوقية لازعة، منها:

---

(1) المحرر، عمال الترسانة البحرية أحدث المدنيين المحالين للقضاء العسكري، موقع مدى مصر، 31-5-2016م.
https://goo.gl/P6dRZ4

(2) قناة تليفزيون العربي، مأساة عمال الترسانة البحرية. https://goo.gl/cwnGdL

(3) مؤسسة مؤشر الديمقراطية، مؤشر الديمقراطية: 744 احتجاجا عماليا منذ مايو 2016 وحتى أبريل 2017، مدونة مؤسسة مؤشر الديمقراطية، 15-4-2017م. https://goo.gl/cMiEqD

1 - منظمة العمل الدولية:

في مطلع يونيو 2017م، قامت منظمة العمل الدولية بإدراج مصر على "القائمة السوداء"، وهي لائحة خاصة بالدول التي تمارس انتهاكات بحق العمال، تخالف ما تعهدت به من التزامات أمام المنظمة الدولية متمثلة في الاتفاقيات التي وقعت عليها[1]. وتضم القائمة 25 دولة، من بينها 5 دول عربية، وهي مصر والجزائر وليبيا والسودان وموريتانيا. وقد جاءت عملية الإدراج هذه بعد زيارة وفد من لجنة المعايير بالمنظمة لوزارة القوى العاملة لسلطة الانقلاب، لمراجعة التزام الحكومة المصرية بالتزاماتها الدولية حيال المنظمة.

وتضمنت عملية المراجعة فضيحة رشوة، حاولت عبرها مصر دفع المنظمة لتجاهل الموقف المصري مقابل استضافة الاجتماع[2].

2 - منظمة العفو الدولية:

أصدرت "منظمة العفو الدولية Amnesty" بيانًا في عيد العمال لعام 2017م، ذكرت فيه أن مصر قد ألقت القبض على عشرات العمال والنقابيين، وأنهم احتجزوا أو تم فصل أغلبهم من أعمالهم، أو حوكموا أمام محاكم عسكرية، لمجرد أنهم مارسوا حقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، وحرية التجمع[3].

(1) وائل علي، «العمل الدولية» تضع مصر على «القائمة السوداء»، صحيفة المصري اليوم، 7-6-2017م.
http://www.almasryalyoum.com

(2) وائل على وكريمة حسن، مصادر: مصر تستضيف «العمل الدولية» للهروب من «القائمة السوداء»، صحيفة المصري اليوم، 15-5-2017م.
http://today.almasryalyoum.com

(3) منظمة العفو الدولية، مصر: هجوم مستمر على حقوق العمال والنقابات العمالية، موقع منظمة العفو الدولية، 30 أبريل 2017م.
https://goo.gl/kEvVpG

3 - منظمة هيومن رايتس ووتش:

أصدرت بيانين تطالب فيهما بضرورة إطلاق طاقات العمال، وعدم تكبيل هذه القدرات بقوانين مقيدة للحريات[1]، وضرورة تعديل نصوص قانون العقوبات التي تجرم حق التنظيم والإضراب[2] .



في مطلع يونيو 2017م، قامت منظمة العمل الدولية بإدراج مصر على "القائمة السوداء"، وهي لائحة خاصة بالدول التي تمارس انتهاكات بحق العمال، تخالف ما تعهدت به من التزامات أمام المنظمة الدولية متمثلة في الاتفاقيات التي وقعت عليها

ثالثًا: مواجهات قانون النقابات العمالية

من أهم الملفات التي ترتبط بالعمال وحقوقهم في مصر تحت سلطة الانقلاب ملف "قانون النقابات العمالية"[3]، وهو مشروع قانون جديد بعد فشل محاولات تعديل القانون رقم 35 لسنة 1976م، والتي جرت أولاهما في يناير 2015م، وجرت المحاولة الثانية في يوليو 2016م . ويعد القانون بمثابة المساحة التي تمثل ذروة الصدام مع العمال .

---

(1) HRW، Egypt: Unshackle Workers' Right to Organize, April 30, 2016. https://goo.gl/aP8FZb

(2) HRW, Egypt: Workers Charged over Protests, Human Rights Watch Website, February 9, 2017. https://goo.gl/rFuqKQ

(3) محمود فايد ، ننشر مسودة مشروع قانون النقابات العمالية، صحيفة الوفد ، 2 - 11 - 2017م.
https://googl/2VXcrN

وترى المنظمات العمالية المصرية أن هذا القانون غير دستوري، ومخالفًا للاتفاقيات والمعايير الدولية[1]، وأنه ستترتب عليه نتائج ضارة بمصر[2]. وبينما تريد سلطة الانقلاب منه في 8 مواد التالي:

1- تقييد النشاط النقابي:

ويتمثل ذلك في غلق المجال العام العمالي على "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر" من خلال حرمان العمال من تشكيل نقاباتهم بإرادتهم الحرة، وتفرض عليهم تنظيمًا نقابيًا إجباري العضوية، ما يعني استمرار مصر على "القائمة السوداء" لمنظمة العمل الدولية.

ومن ذلك:

- المادة 3، وتتضمن تمييزا وانعدامًا للمساواة، يتمثلان في الإقرار بالشخصية الاعتبارية للنقابات شبه الرسمية فيما تحجب هذه الشخصية الاعتبارية عن المنظمات النقابية "المستقلة عن الاتحاد".

- المادة 10، والتي تتمسك بالبنيان الهرمي للنقابات، وتفرض نموذجًا واحدًا للتنظيم النقابي، وترفض الاعتراف بالاتحادات الإقليمية والقطاعية.

- المادة 11، والتي تحظر تكوين أكثر من لجنة نقابية للمنشأة الواحدة، وعرقلة هذا النشاط النقابي عبر اشتراط ألا يقل عدد أعضاء نقابة المنشأة وعدد العاملين في المنشأة عن عدد معين.

- المادة 12، والتي تقيد تكوين النقابات العامة والاتحادات بشروط تعجيزية فيما يتعلق بأعداد العضوية.

(1) كريمة حسن، دار الخدمات النقابية: لهذه الأسباب نرفض قانون النقابات العمالية، صحيفة المصري اليوم، 22-11-2017م.
https://goo.gl/bYaRjB

(2) محمد عاطف، قوى نقابية: قانون النقابات الجديد يهدد مصر بعقوبات دولية، صحيفة التحرير، 14-11-2017م.
https://goo.gl/qt3jNL

2- قمع حقوق الجمعيات العمومية للنقابات العمالية:

- المادة 2، والتي تعدد وتحصر الفئات التي يسري عليها القانون، وقد أسقطت بعض القطاعات العمالية، ومنها - على سبيل المثال لا الحصر - العاملين بالصيد، وأصحاب المعاشات.



استخدم العسكر القضاء لتصفية الحسابات مع العمال من خلال محاكمات جائرة بسبب احتجاجاتهم. وقد تزامن مع مواجهات قانون الحريات النقابية محاولات إقحام القضاء في تصفية الحريات النقابية. وتعد فتوى مجلس الدولة فى الملف رقم 384/1/58 في 2016م أحد أبرز الأمثلة على جهود سلطة الانقلاب بتوريط مجلس الدولة في المواجهات حول الحريات النقابية العمالية

- المادة 41، والتي تفتقد شروط التجرد والعمومية المفترضة في النص القانوني لما يبدو من أنها مفصلة لتحقيق مصالح أفراد بعينهم.

- المادة 42، والخاصة بشروط الترشح لعضوية مجالس إدارات المنظمات النقابية، وهو الأمر الذي لا يتجاوز فقط اختصاصات الجمعيات العمومية للنقابات، بل يتجاوز كون حق الترشح للهيئات التنفيذية للنقابات من حقوق جميع أعضاء الجمعيات العمومية للنقابات.

- المادة 43، والخاصة بمدة الدورة النقابية، وقواعد وإجراءات الانتخابات النقابية، وهذه الإجراءات شأن من الشؤون الخاصة بالجمعيات العمومية التي ينبغي أن تضع لوائحها دون تدخل.

رابعًا: القضاء وتصفية الحريات النقابية

وقد استخدم العسكر القضاء لتصفية الحسابات مع العمال من خلال محاكمات جائرة بسبب احتجاجاتهم. وقد تزامن مع مواجهات قانون الحريات النقابية محاولات إقحام القضاء في تصفية الحريات النقابية. وتعد فتوى مجلس الدولة في الملف رقم 384/1/58 في 2016م أحد أبرز الأمثلة على جهود سلطة الانقلاب بتوريط مجلس الدولة في المواجهات حول الحريات النقابية العمالية، التي نصت على "عدم مشروعية قيام "وزارة القوى العاملة والهجرة" بتلقي وإيداع أوراق المنظمات النقابية المستقلة". وتستخدم على نطاق واسع للهجوم على النقابات المستقلة والنيل منها.

ولم تكن هذه الخطوة الوحيدة التي لجأت فيها سلطة الانقلاب للقضاء لقمع الحريات النقابية. حيث تلا ذلك أن قام "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر"، التابع للسلطة، برفع دعوى قضائية طالب فيها بإلغاء ما يسمى النقابات المستقلة ورفض تأسيسها.



الريـــاضـــة

كـرة القدم نموذجًا



لم تعش الرياضة المصرية فترة أسوأ ولا أقسى من تلك التي عاشتها وتعيشها منذ الانقلاب العسكري "يوليو 2013"، ولا تزال تعيشها حتى وقتنا هذا . . فقد شهدت الرياضة خلال تلك الفترة أوضاعًا كارثية ليس فقط على الصعيد الدولي، بل على الصعيد المحلي أيضًا، والذي شهد تدهورًا فنيًا وإداريًا وأخلاقيًا غير مسبوق.

فعلى الرغم من الدعوة الكاذبة التي خرج بها المؤيدون للانقلاب في 30 يونيو 2013م لدعم وتأييد قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي بالرغبة في وجود حاكم قوي يعيد الانضباط والحزم إلى المنظومة العامة ومنها بطبيعة الحال المنظومة الرياضية، إلا أن الرياضة شهدت معه أسوأ وأبشع أنواع الانهيار والتفكك.

وللنظر إلى واقع الرياضة نحتاج نظرة كاملة شاملة تغطي كافة أرجاء المنظومة وليس في نشاط واحد، خاصة وأن السيسي ومؤيديه يريدون أن يتخذوا من تأهل المنتخب الوطني الأول لكأس العالم لكرة القدم وسيلة للتغطية على حالة الانهيار التي تعيشها والتي تسيطر على منظومة الرياضة.. نعم التأهل لكأس العالم إنجاز، لكن المصائب التي تعانيها الرياضة المصرية عامة، خاصة وأن من بين تلك الكوارث ارتكاب مجازر دموية ضد جمهور الكرة راح ضحيتها العشرات من الشباب.

ومن ملامح الوضع الحالي:

تراجع غير مسبوق:

شهدت الكرة المصرية خلال فترة الانقلاب تراجعًا شديدًا، حيث شهدت السنة الأولى للانقلاب تراجعًا غير مسبوق في التصنيف العالمي والقاري للمنتخب المصري والذي احتل المركز الـ75 ليأتي خلف منتخبات أفريقية مغمورة ليس لها أي ثقل قاري مثل سيراليون والرأس الأخضر وأفريقيا الوسطى.. وظل المنتخب على نفس حاله في السنة الثانية وهو ما اضطر الجهاز الفني لأداء العديد من المباريات الودية مع منتخبات مغمورة للحصول على أكبر عدد من النقاط تفيده في التصنيف الشهري للفيفا.. وكان طبيعيًا أن تتوالى انتكاسات المنتخب المصري في تلك الفترة فشهدت خروجه من التصفيات المؤهلة لكأس الأمم الأفريقية، تلك البطولة التي كانت مصر قد فازت بها سبع مرات، منها ثلاث مرات متتالية 2006 و2008 و2010م، ولم يعد المنتخب المصري للمشاركة في تلك البطولة إلا بعد أن وصل هاني أبوريدة لرئاسة الاتحاد والذي استطاع بأذرعه الأفريقية



القوية أن يصل بالمنتخب لنهائيات بطولة 2017م، بل والمنافسة عليها في وقت كان الجميع يرى أن مستوى المنتخب المصري لا يؤهله حتى لتجاوز الدور الأول وليس الوصول للنهائي والذي خسره أمام نظيره الكاميروني 1 - 2.

ولم تكن تلك هي كل ما شهدته الكرة المصرية في عهد الانقلاب، بل شهدت الأندية في تلك الفترة انتكاسة غير مسبوقة على المستوى الأفريقي، فالأهلي الذي كان قبل الانقلاب بطل أبطال أفريقيا مرتين متتاليتين 2012، و 2013م، إضافة إلى ست مرات سابقة، جاءت أيام الانقلاب لتشهد عجزه عن تحقيق البطولة أربع سنوات متتالية، بل عجزه عن المنافسة على اللقب إلا مرة واحدة كانت في البطولة الأخيرة 2017م، وصل فيها للمباراة النهائية أمام الوداد المغربي، وحسمها الوداد لصالحه، وهي نفس البطولة التي فشل الزمالك حتى في الوصول لأدوارها النهائية، وكان أكبر إنجاز حققه هو أن وصل لدور المجموعات.

انهيار اقتصادي:

وإذا كانت هناك أسباب عديدة وراء الأزمة التي تعيشها الكرة المصرية في عهد الانقلاب، وعلى رأسها - بطبيعة الحال - غياب الجمهور عن الملاعب، إلا أن الأزمة الحقيقية تكمن في حالة الانهيار الاقتصادي الذي تعيشه مصر بأكملها والذي انعكس على الرياضة التي تحتاج لضخ مستمر للمال وإلّا فشلت.. فقد تسبب الانهيار الاقتصادي في

جفاف خزائن الأندية والاتحادات وعجز الجميع عن تلبية احتياجاته، وظهر هذا جليًا مع الأندية حتى الغنية منها، حيث عجزت عن تدعيم صفوفها باللاعبين الذين تحتاجهم وكانت النتيجة أن تراجع مستواها بشكل كبير وفشلت في إحراز البطولات، كما نرى مع النادي الأهلي.. ووصلت الأزمة المالية ببعض الأندية العريقة مثل الاتحاد السكندري إلى العجز عن توفير أجرة الأتوبيس الذي سيقل الفريق من الإسكندرية إلى المحافظات المجاورة لأداء مبارياته.. ليس هذا فحسب بل وصلت الأزمة أيضًا لاتحاد الكرة الذي يعد الأغنى بين كل الهيئات الرياضية، فإذا به يضطر لإلغاء أغلب مسابقات الناشئين ومنها دوري الرديف تحت 23 سنة، ومن قبلها مسابقات مواليد 93 و95 و96.

قتل الجمهور جسديًا:

لأن معركة الانقلاب الكبرى هي مع الشباب، حيث يعي الانقلابيون جيدًا أن الشباب هو الوقود الذي أجج ثورة 25 يناير، وهو أيضًا الذي يمكن له أن يقوم بإشعال نيران ثورة جديدة.. لذا فهو يريد أن يخمد هذه النيران قبل أن تشتعل.. ولعل المتابع للأحداث يرى أن الغالبية العظمى من الذين تم قتلهم في المجازر المختلفة كانوا من الشباب، وغالبية المعتقلين منهم أيضًا، وغالبية المختفين قسريًا أو جلهم من الشباب أيضًا، وكلها أمور تكشف حجم العداء الذي يحمله الانقلابيون للشباب. ومن أوضح ما يعبر عن المرحلة وأساليب التعامل مع الشباب مجزرة الدفاع الجوي التي ارتكبها رجال العسكر والداخلية في الثامن من فبراير 2015م وقتل فيها 21 شابًا من مشجعي نادي الزمالك "التراس وايت نايتس" عندما أراد عدد كبير من جمهور الزمالك حضور مباراة فريقهم أمام إنبي بالدوري فتم التعامل معهم بالرصاص الحي فقتل مباشرة.

قتل الجمهور معنويًا



الأهلي الذي كان قبل الانقلاب بطل أبطال أفريقيا مرتين متتاليتين 2012، و 2013م، إضافة إلى ست مرات سابقة، جاءت أيام الانقلاب لتشهد عجزه عن تحقيق البطولة أربع سنوات متتالية، بل عجزه عن المنافسة على اللقب إلا مرة واحدة كانت في البطولة الأخيرة 2017م

ولم يكتف الانقلابيون بقتل الجمهور واغتياله جسديًا، وإنما قرروا اغتياله معنويًا أيضًا، وذلك بحرمانه من حقه البسيط والأصيل بحضور المباريات لدعم فرقهم في المباريات والترويح عن أنفسهم، فقد قرر الانقلابيون منذ لحظة اعتلائهم للسلطة إقامة المباريات بدون جمهور.. وحتى مع كثرة الأصوات المطالبة من مؤيدي الانقلاب أنفسهم بأهمية عودة الجماهير للملاعب لما في ذلك من دور مهم في الارتقاء بمستوى المنافسة في المباريات بزيادة حافز اللاعبين في تقديم أفضل ما لديهم بما ينعكس بالفائدة على مستوى المنتخبات إلا أن كل المحاولات قوبلت بالرفض القاطع.

عودة رموز نظام مبارك

بعد ثورة يناير وقبل الانقلاب ظنّ المصريون أن رجال مبارك ذهبوا بغير رجعة، وأن التهم والفضائح التي لاحقتهم كفيلة بأن تجعلهم يختفون عن الأنظار إلى الأبد، لكن - ومع وقوع الانقلاب العسكري - خابت الظنون، وبدأ الفلول يعودون وبكثافة.. فها هو اتحاد الكرة يقوده هاني أبو ريدة وهو واحد من أبرز الفلول الرياضية، بل إنه واحد ممن يشار إليهم بأصابع الاتهام في مذبحة ستاد بورسعيد، وها هو مرتضى منصور يرأس نادي الزمالك، وهو أحد المتهمين الرئيسيين في موقعة الجمل، وكذلك محمد فرج عامر عضو

لجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل يرأس نادي سموحة، ومحمد مصيلحي أحد أبرز أعضاء الحزب الوطني المنحل يعود لرئاسة نادي الاتحاد السكندري مرة أخرى، وغيرهم كثيرون من أصحاب المواقع المختلفة.

ولم يتوقف الأمر عند حد عودة رموز نظام مبارك، وإنما وصل إلى تمكينهم من كراسيهم بقوة القانون، فقد نجح خالد عبد العزيز وزير الشباب، وهو أيضًا أحد أعضاء لجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل في وضع قانون فصّله بعناية ليخدم هذه الفئة، ويمكنها من التمسك بمواقعها حتى الموت، فقد تجاهل عبد العزيز في قانونه الجديد واحدًا من أهم البنود التي تم وضعها في أعقاب ثورة 25 يناير، وكان يعتبره الناس أحد أهم مكاسب الثورة، وهو عدم أحقية المسئول في البقاء بموقعه أكثر من دورتين متتاليتين، ذلك البند الذي كان سيتيح الفرصة لتداول السلطة بين أعضاء الهيئة الواحدة، ويضمن ضخ دماء جديدة بعد أن كان المسئول في السابق يمكث في موقعه لعشرات السنين ولا يتركه إلا بالموت.. وعلى الرغم من أن خالد عبد العزيز فصَّل هذا القانون لخدمة هاني أبو ريدة على وجه التحديد، والذي يدين له عبد العزيز بالفضل في تقديمه للمجتمع المصري بعد أن أوكل إليه أبو ريدة منصب مدير اللجنة المنظمة لبطولة كأس العالم للشباب 2009م، والتي من بعدها لمع اسم خالد عبد العزيز في الوسط الرياضي، إلا أنه جاء ليخدم بقية منظومة الفلول بأكملها، وهو ما كشفت عنه نتائج الانتخابات الأخيرة التي جرت بالاتحادات والأندية المختلفة.

وإذا كان خالد عبد العزيز أراد من خلال هذا القانون خدمة الفلول، فقد وضع فيه ما يخدم النظام نفسه عبر وضع بعض المواد التي تزيد من فرض القبضة الأمنية على الشباب،

وتقييد حرياتهم وحركاتهم، حيث ضم القانون ما يزيد على عشرة مواد كلها تنذر بالحبس والغرامة المالية المغلظة للجماهير في حالة قيامها بهتاف لا يعجب النظام أو رفع إشارة تغضبه مثل إشارة رابعة، مثل هذه المادة:



"يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد عن ثلاثة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب أو قذف أو أهان بالقول أو الصياح أو الإشارة شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أو حضّ على الكراهية أو التمييز العنصري بأي وسيلة من وسائل العلانية أثناء النشاط الرياضي أو بمناسبته" .

إعدام الأبطال

مثلما عانى جموع المصريين من الانقلاب العسكري، فقد عانى الرياضيون أشد المعاناة، حيث تمت محاصرة وملاحقة كل رياضي يظهر رفضه للانقلاب، فمن يفعل ذلك يكون مصيره السجن والاعتقال ومصادرة الأموال وتشويه تاريخه، حتى وإن كان بطلاً كبيرًا يشرف مصر في المحافل الدولية . . ورأينا كيف تم إنهاء مستقبل العديد من اللاعبين والأبطال لمجرد أنهم أشاروا بعلامة رابعة عقب إحرازهم هدف أو تحقيقهم بطولة، نذكر

منهم على سبيل المثال لا الحصر: أحمد عبد الظاهر نجم الأهلي السابق، والذي أشار بعلامة رابعة عقب إحرازه أحد الأهداف الأفريقية فتم إيقافه محليًا ودوليًا، وحرموه حتى من الحصول على مستحقاته المالية، بل وحرموه أيضًا من المشاركة مع ناديه في كأس العالم للأندية التي أقيمت في ذلك الوقت، ووقتها قام النادي الأهلي بإعارته لأحد الأندية الليبية على غير رغبته، وفشلت كل المحاولات التي بذلها من أجل البقاء مع الأهلي، ليعود بعدها وقد فقد مكانه بالنادي الأهلي ورفضته باقي الأندية مجاملة للعسكر ليعتزل، وهو في أفضل أحواله الفنية والبدنية.


اللاعب أحمد عبد الظاهر


اللاعب محمد يوسف

وكذلك محمد يوسف بطل العالم في "الكونغ فو"، والذي قام بوضع علامة رابعة على صدره عقب فوزه ببطولة العالم "للكونغ فو"، والتي أقيمت بمدينة "سان بطرسبرغ" الروسية، حيث عاد اللاعب إلى مصر معتقدًا أن يستقبلوه بالورود والأحضان تكريمًا له على إنجازه الكبير إلا أنهم قابلوه بقرار الضبط والإحضار ليتم اصطحابه من المطار إلى المعتقل مباشرة بتهم مختلفة منها التحريض على التظاهر ضد النظام.

وانضم لعبد الظاهر ويوسف اللاعب هشام عبد الحميد الحاصل على المركز الثاني والميدالية الفضية في بطولة العالم



اللاعب هشام عبد الحميد


النجم الكبير محمد أبو تريكة

بماليزيا 2013م، والذي قام برفع إشارة رابعة أيضًا عقب تحقيقه هذا الإنجاز فقام على الفور عدد من المحامين الذين يعملون لحساب النظام مثل سمير صبري بتقديم بلاغ ضد اللاعب يتهموه فيه بالإساءة لمصر، والتحريض ضد نظامها، وهو ما جعل اللاعب يفضل جحيم الانضمام إلى تنظيم داعش عن الاعتقال بسجون الانقلاب.

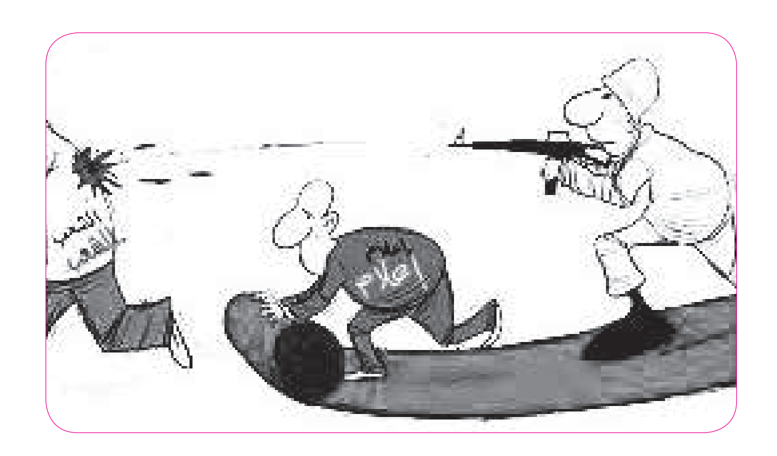
ولا ننسى بطبيعة الحال إدراج النجم الوطني الكبير محمد أبو تريكة ضمن قوائم الإرهاب، وصدور قرار بالحجز على ممتلكاته.

التطبيع مع الكيان الصهيوني

ظل التطبيع رياضيًا مع الكيان الصهيوني خطًا أحمر حتى وقوع الانقلاب العسكري الذي أتى بالسيسي ليفتح الباب على مصراعيه، حيث فرض على الرياضة المصرية التطبيع معهم، ففي دورة الألعاب الأولمبية بالبرازيل 2016م، تم إجبار اللاعب إسلام الشهابي بطل العالم في "الجودو" على مواجهة اللاعب الإسرائيلي "ساسون أور"، وهي المرة الأولى في التاريخ التي يواجه فيها رياضي مصري منافسًا إسرائيليًا، ورغم أن اللاعب المصري رفض مواجهة اللاعب الإسرائيلي إلا أنه تعرض لضغوط شديدة لخوض المباراة فكانت النتيجة أن خسرت مصر أمام الكيان الإسرائيلي!!



إعلام دولة العسكر



منذ وقوع انقلاب **الثالث من يوليو** 2013م تعيش **الصحافة والإعلام** في **مصر** أسوأ مراحلها، إذ بدأ هذا **الانقلاب** عهده بإغلاق 14 **قناة** تليفزيونية و3 **صحف**، وقتل خلال أول شهرين له 10 **صحفيين**، بخلاف إصابة العشرات من **المراسلين** الميدانيين أثناء تغطياتهم الصحفية، وقام باعتقال عشرات **الصحفيين**، حتى بلغ العدد حاليًا قرابة الـ 100 **صحفي**، وهو أكبر عدد من **الصحفيين** السجناء في العالم كله (على مدار السنوات الخمس الماضية، وقد تم اعتقال أكثر من 300 **صحفي** لمدد متفاوتة)، كما تم اقتحام **نقابة الصحفيين** لأول مرة في تاريخها منذ إنشائها، وتحويل نقيبها ووكيلها وسكرتيرها العام للمحاكمة بسبب دفاعهم عن نقابتهم، وقمع كل الأصوات **المستقلة والمعارضة**،

ووقف برامج ومنع مقالات لعدد كبير من الكتّاب، والاعتداءات البدنية على المراسلين الميدانيين، وتحطيم كاميراتهم، ومنعهم من التغطية، ومنع الكثيرين من السفر للخارج، وصدور عشرات قرارات حظر النشر، وهو ما يكفي لتصنيف مصر في صدارة دول العالم قاطبة (المركز الأول عالميًا) في انتهاك حرية الصحافة ما يجعلها في المنطقة حالكة السواد.

ضمت قائمة شهداء الصحافة 4 صحفيين في فض اعتصام رابعة العدوية، هم أحمد عبد الجواد (الأخبار)، وحبيبة عبد العزيز (جلف نيوز الإماراتية)، ومصعب الشامي (شبكة رصد)، ومايك دين (سكاي نيوز)، كما قتل قبلهم أحمد عاصم في أحداث الحرس الجمهوري يوم 8 يوليو 2013م، وتلا ذلك مقتل الصحفي تامر عبد الرؤوف (الأهرام) يوم 19 يوليو 2013م في أحد أكمنة الجيش، ومحمد الديب في محرقة سيارة ترحيلات أبو زعبل يوم 18 أغسطس 2013م، ومحمد حلمي ومصطفى الدوح يوم 25 يناير 2014م، وميادة أشرف (الدستور) يوم 28 مارس 2014م.

يظهر الفارق واضحًا بين هذا الكم الضخم من الانتهاكات لحرية الصحافة والتعبير مقارنة مع المساحة الواسعة للحرية التي تمتعت بها الصحافة في مصر خلال العامين ونصف العام بعد ثورة 25 يناير 2011م والتي بلغت سقفًا لم تبلغه من قبل في ممارسة حرية النقد والتعبير، وقد جاء الدستور المصري لسنة 2012م بالعديد من النصوص التي عززت تلك الحرية، ومن ذلك النص على حرية إصدار الصحف بالإخطار وللأفراد الطبيعيين بعد أن كان مقصورًا على الكيانات الاعتبارية، وبعد أن كان يمر عبر دورة بيروقراطية وأمنية تقبل ما تشاء وترفض ما تشاء، وكذا التأكيد على حرية تداول المعلومات مع معاقبة من

يحجبها، ومنع إغلاق الصحف والقنوات إلّا بحكم قضائي نهائي، (المواد 47 و48 و49)، وكذا إنهاء وصاية السلطة الحاكمة على الإعلام من خلال إلغاء وزارة الإعلام وملكية مجلس الشورى للصحف القومية وإحلال المجلس الوطني للإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والإعلام محلهما (المادتين 215 و216)، أما من حيث الواقع فقد تعرضت وسائل الإعلام بالنقد القاسي للمجلس العسكري خلال الفترة الانتقالية التي تلت الثورة، ولم يُقَدَّم أي إعلامي لمحاكمة عسكرية، كما مارست وسائل الإعلام حريتها كاملة في نقد أول رئيس مدني منتخب الدكتور محمد مرسي بعد ذلك دون أن تتعرض للمصادرة أو الإيقاف، ولم يحبس صحفي واحد في قضية نشر، وقد تدخل رئيس الجمهورية حين كان يمتلك سلطة التشريع، وأصدر قانونًا يمنع الحبس الاحتياطي في تهمة إهانة رئيس الجمهورية حتى لا يبيت الصحفي إسلام عفيفي – رئيس تحرير جريدة الدستور وقتها – في الحبس، كما أمر الرئيس بسحب بعض البلاغات التي قدمتها الإدارة القانونية برئاسة الجمهورية ضد بعض الصحفيين والإعلاميين، ولم يَتّخِذ أي إجراء ضد البرامج والمذيعين والصحفيين الذين اتخذوا من نقده والسخرية منه مادة أساسية لبرامجهم، كما تدخل لإطلاق سراح الصحفية شيماء عادل بجريدة الوطن، والتي تم احتجازها في السودان، وحرص على اصطحابها معه على طائرة الرئاسة تكريمًا لها ولمهنتها .

ورغم أن العديد من القنوات كانت لديها مخالفات مالية ومهنية، ورغم الضغوط الشعبية على الرئيس لإغلاق تلك القنوات إلا أنه رفض ذلك، كما أنّ بعض الصحف كانت تفتقر لبعض الجوانب القانونية التي كانت تستوجب وقفة معها، لكن المجلس الأعلى للصحافة رفض ذلك، واكتفى بالتنبيه لتصحيح تلك المخالفات مرات عديدة .

صحافة الصوت الواحد



> بدأ هذا الانقلاب عهده بإغلاق 14 قناة تليفزيونية و3 صحف، وقتل خلال أول شهرين له 10 صحفيين، بخلاف إصابة العشرات من المراسلين الميدانيين أثناء تغطياتهم الصحفية، وقام باعتقال عشرات الصحفيين، حتى بلغ العدد حاليًا قرابة الـ 100 صحفي

منذ اليوم الأول للانقلاب في الثالث من يوليو 2013م، كان هناك تركيز على تأميم وقمع الإعلام، وتحويله إلى إعلام الصوت الواحد، وهو أمر ملاصق للانقلابات العسكرية عمومًا، فأول شيء يفكر فيه الانقلابيون هو وضع يدهم على الإعلام لإذاعة بيان انقلابهم، وتخويف الشعب من مواجهتهم، ولما كان الإعلام في العقود الماضية هو مجرد إعلام حكومي فقط (إذاعة وتلفزيون وصحف)، فقد كان يكفي الانقلابيين السيطرةُ على مبنى الإذاعة والتلفزيون وبث بيانهم الأول، والاستمرار في بث بيانات تالية توجه الناس لما ينبغي عليهم فعله أو تركه، ولكن بعد وجود إعلام خاص في مصر كان هو الأعلى صوتًا والأكثر تأثيرًا، فقد عمد الانقلابيون في اللحظات الأولى لانقلابهم إلى اقتحام مدينة الإنتاج الإعلامي التي تضم تلك القنوات، وتم اقتحام عدة قنوات، واعتقال مذيعيها وطواقمها أثناء البث الهوائي، وقد شاهد الجمهور مباشرة اقتحام رجال الأمن لقناة "الجزيرة" أثناء بثّها لأحد البرامج، وهو ما تكرر مع قناة "مصر 25" و"الفتح" و"الرحمة" و"الناس" و"الشباب" .. إلخ، وظلت غالبية تلك القنوات مغلقة حتى هذه اللحظة، على الرغم من مخالفة هذا الإغلاق لدستور 2012م وحتى تعديلات دستور العسكر في 2014م السارية الآن، ولم يتوقف

إغلاق القنوات على القنوات المصرية، بل تعداه إلى قنوات عربية تُبَث من القاهرة، وعلى رأسها قنوات الجزيرة العربية والإنجليزية (وبالطبع كانت هي المستهدف الأكبر) وقنوات عراقية وسورية . . إلخ.

وما حدث مع القنوات تكَرَّرَ مع الصحف، حيث أغلقت سلطات الانقلاب في أيامها الأولى صحيفة "الحرية والعدالة"، وصحيفة "الشعب"، ثم تبعتهما بإغلاق صحيفة حقوقية تصدر عن الشبكة العربية لحقوق الإنسان (وصلة) كل ذلك بالمخالفة للنص الدستوري 71 الذي يمنع تمامًا إغلاق الصحف.

ورغم أن قنوات رجال الأعمال الأخرى ظنت أنها ستكون بمنأى عن القمع بسبب دعمها الكامل للانقلاب، بل والتمهيد له بقوة من خلال حملاتها المكثفة ضد الرئيس مرسي وجماعة الإخوان، إلا أنها لم تسلم في نهاية المطاف من قمع سلطة الانقلاب، حيث تم التضييق عليها من حيث سقف النقد المسموح، وتم إجبارها على وقف العديد من البرامج والتخلص من عدد من مشاهير المقدمين والمذيعين، والالتزام التام بالرواية الرسمية للأحداث، وقد سَنَّت سلطة الانقلاب تعديلات على قانون مكافحة الإرهاب تجرم من ينشر روايات تخالف الرواية الرسمية وتفرض عليه غرامة كبيرة قيمتها نصف مليون جنيه.

وكانت المفاجأة هي ما حدث مع مشاهير الإعلاميين الذين أبعدتهم سلطة الانقلاب عن الشاشة، رغم أنهم كانوا من أبرز مناهضي الإخوان، ومن أبرز الداعمين لـ 30 يونيو، مثل: باسم يوسف، ومحمود سعد، وريم ماجد، وعمرو الليثي، وتوفيق عكاشة، وسليمان الحكيم، وعبد الحليم قنديل، وبلال فضل، وعلاء الأسواني، ودينا عبد الرحمن، وإبراهيم عيسى (قبل أن يعود مؤخرًا في برنامج غير سياسي).



أغلقت سلطات الانقلاب في أيامها الأولى صحيفة "الحرية والعدالة"، وصحيفة "الشعب"، ثم تبعتهما بإغلاق صحيفة حقوقية تصدر عن الشبكة العربية لحقوق الإنسان (وصلة) كل ذلك بالمخالفة للنص الدستوري 71 الذي يمنع تمامًا إغلاق الصحف

لقد عَبَّر قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي بصراحة عن رؤيته للإعلام الذي يتمناه، في كلمته خلال الإعلان عن تفريعة قناة السويس يوم 5 أغسطس 2014م، حين قال: (إنّ عبد الناصر كان محظوظًا بإعلامه)، وهو بذلك يرى أن إعلام الستينيات هو الصورة المثلى التي ينبغي أن يكون عليها الإعلام، وقد تحرك فعليًا للوصول إلى هذه الصورة عبر العديد من التشريعات والسياسات والإجراءات التي أرجعت الإعلام ستين عامًا للخلف، وأصبح الإعلام المصري هو إعلام الصوت الواحد.

لم يكتف السيسي بإغلاق القنوات والصحف المعارضة وحتى البرامج المستقلة نسبيًا، بل إنه شن حملة كبرى على الصحف والمواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي، فأغلق أكثر من 450 موقعًا إلكترونيًا، والمئات من صفحات التواصل الاجتماعي، ونظم جيوشًا إلكترونية لمُلاحقة الكُتَّاب والمدونين على مواقع التواصل الاجتماعي والرد عليهم والإبلاغ عنهم.

قبل كل ذلك وفوقه، فإنّ قيادة مركزية للإعلام بقيادة اللواء عباس كامل تولت مسؤولية إدارة المنظومة الإعلامية عبر توجيهات مباشرة وغير مباشرة، ترسل لمسؤولي القنوات والصحف بما ينبغي وما لا ينبغي قوله أو كتابته، وقد أوضحت التسريبات التي أذاعتها الجزيرة ورصد ومكملين جانبًا من هذه الإدارة التي ظهر فيها توجيه عباس كامل لأحد

الضباط التابعين له بالتواصل مع عدد من مقدمي برامج "التوك شو" لِحَثِّهِم على التسويق للسيسي والدفاع عنه، وهو التواصل الذي يتكرر في كل الأحداث الكِبرى، بل أصبح يتم بشكل يومي، وإذا لم تصل توجيهات محددة فإنّ القنوات والصحف هي التي تبادر بالسؤال عن تلك التوجيهات خشية الوقوع في المحظورات التي يكون ثمنها باهظًا .

كانت النتيجة الطبيعية لِتَحَوّل الإعلام المصري إلى إعلام الصوت الواحد هي انصراف المشاهدين والقُرّاء عنه، ولجوئهم لقنوات ومواقع تُبَث من خارج مصر سواء قنوات رافضي الانقلاب أو قنوات عربية وعالمية أخرى، وقد تسبب انصراف المشاهدين والقراء عن القنوات والصحف الموالية للنظام في خسائر مادية جسيمة دفعت إدارات تلك القنوات والصحف لتسريح أعداد كبيرة من الصحفيين والإعلاميين والموظفين فيها لينضموا إلى طابور البطالة الممتد بطول البلاد وعرضها .

القبضة الغاشمة

بالإضافة إلى الخطوات العملية التي نفذها الانقلاب لقمع الإعلام وتحويله إلى إعلام الصوت الواحد عمليًا، عمد إلى تشكيل عدة هيئات نظامية لإحكام سيطرته على المنظومة الإعلامية، ولم يكتف بإشراف اللواء عباس كامل ورجاله والشؤون المعنوية، فوفقًا للدستور المصري الصادر في 2012م والذي جرى تعديله في 2014م تم إنشاء 3 مجالس إعلامية جديدة هي المجلس الأعلى للإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام، كما تم تأسيس نقابة جديدة للإعلاميين، ورغم أن الدستور نص على استقلال تلك الهيئات وأوجب عليها الدفاع عن حرية الإعلام في ثلاث مواد منه إلا أنّ الممارسة

العملية هي انتهاك واضح لهذه النصوص، وهي المادة (211)، ورغم النص الصريح على الطبيعة المستقلة لهذه المجالس في الدستور، إلا أنّ السلطة التنفيذية فرضت هيمنتها على تشكيلات تلك المجالس، وحصلت على أغلبية أعضائها



عَبَّر قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي بصراحة عن رؤيته للإعلام الذي يتمناه، في كلمته خلال الإعلان عن تفريعة قناة السويس يوم 5 أغسطس 2014م، حين قال: (إنّ عبد الناصر كان محظوظًا بإعلامه)، وهو بذلك يرى أن إعلام الستينيات هو الصورة المثلى التي ينبغي أن يكون عليها الإعلام، وقد تحرك فعليًا للوصول إلى هذه الصورة عبر العديد من التشريعات والسياسات والإجراءات التي أرجعت الإعلام ستين عامًا للخلف

بما أفقدها صفة الاستقلال، وبما جعلها مجرد أذرع تنفيذية جديدة لسياساتها وتوجهاتها، وقد ظهر ذلك جليًّا بعد تعيين مكرم محمد أحمد رئيسًا للمجلس الأعلى للإعلام، وهو الذي طردته ثورة يناير من نقابة الصحفيين، حين كان نقيبًا، وكذا بعد تعيين كرم جبر رئيسًا للهيئة الوطنية للصحافة وهو الذي طردته الثورة أيضًا من موقعه كرئيس لمجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف، كما حشدت السلطة كل إمكانياتها ليفوز عبد المحسن سلامة مرشحها بمنصب نقيب الصحفيين لتكتمل دائرة الحصار المؤسسي لوسائل الإعلام، ولتتنافس هذه الهيئات في تسويق سياسات السلطة، وتبرير قمعها وهي التي يفترض أنها مستقلة، ويفترض أنّها تدافع عن حرية الصحافة وفقًا للنصوص الدستورية، ووفقًا لقوانين إنشائها .

التشريعات المقيدة

فارق كبير بين التشريعات الصحفية التي صدرت عقب ثورة يناير 2011م وبين تلك

التي صدرت بعد انقلاب الثالث من يوليو 2013م، فقد فتح دستور الثورة في 2012م باب الحرية واسعًا أمام الإعلام المصري، أما في عهد الانقلاب، فرغم أنّ الدستور المُعَدَّل حافظ على مكتسبات حرية الصحافة التي تضمنها دستور 2012م، إلا أنّ التشريعات التي صدرت كتطبيق لنصوص هذا الدستور حرصت على العودة لروح التقييد، وتغليظ العقوبات، فمثلاً صدر قانون لمكافحة الإرهاب متضمنًا نصًا يمنع الصحفيين والإعلاميين من نشر أي روايات تخالف الرواية الرسمية، وجعل عقوبة المخالفين هي الغرامة بنصف مليون جنيه، كما أصدر قانونا للجرائم الإلكترونية بموجبه يتمكن من إغلاق المواقع الإلكترونية الإخبارية بدعوى خطورتها على الأمن العام، وأصدر قانونًا للتنظيم المؤسسي للهيئات الإعلامية التي نص الدستور على استقلالها فإذ بالقانون يلحقها بالسلطة التنفيذية في مخالفة واضحة للنص الدستوري.

استحواذ عسكري على المنابر المهمة

رغم أنّ السلطة الانقلابية تدير فعليًا وسائل الإعلام الحكومية من إذاعة وتلفزيون وصحف قومية، إلا أنّها ظلت طول الوقت حريصة على بسط نفوذها التام على وسائل الإعلام الخاصة، وذلك انطلاقًا من رؤية السيسي للإعلام والتي استلهمها من إعلام عبد الناصر في الستينيات، وبعد أن أغلقت السلطة القنوات المعارضة لها مثل "مصر 25" و"الشباب" و"الحافظ" و"الناس" (التي عادت لاحقًا بإدارة أمنية) وغيرها فقد اتجهت الأنظار إلى القنوات والمواقع الخاصة التي كانت داعمةً للانقلاب



ومع بداية عام 2018م، تغيرت خريطة ملكية القنوات الخاصة في مصر بشكل شبه كلي بعد ظهور شركة "إيجي كابيتال" التابعة للمخابرات الحربية وشرائها لشركة إعلام المصريين من "أبو هشيمة"، وبذلك انتقلت لها ملكية الإعلام الخاص

منذ البداية، فالسيسي متأكد أنّ هذه القنوات التي لعبت دورًا كبيرًا في إفشال حكم الرئيس مرسي، وتهييج قطاعات شعبية ضده، قادرة أنْ تُكَرِّر الأمر ذاته معه، وقد فعلت ما يشبه جرس إنذار له في الانتخابات الرئاسية في 2014م، حين خلت اللجان من الناخبين، فعمدت تلك القنوات لإظهار هذا الخواء، وكان ذلك ردًا من مُلاّك تلك القنوات على مطالبة السيسي لهم بدفع إتاوات كبيرة لصندوق "تحيا مصر" الذي كان قد أسّسه في تلك الفترة، وكان موقف القنوات في كشف خواء اللجان نذيرًا خطيرًا للسيسي الذي بدا رجاله يتحركون لاحقًا وفق خطة مدروسة للهيمنة على الأصوات المستقلة، وكان ذلك عبر طرق شتى، منها تأديب رجال الأعمال مُلاّك تلك القنوات، كما حدث مع صلاح دياب، صاحب جريدة "المصري اليوم"، الذي تم اقتحام منزله والقبض عليه فجرًا، وتكبيله بالحديد، ونشر صوره مكبلاً ليكون عبرةً لغيره، مع تحرير محاضر ضد العديد من المحال التابعة له، وإغلاقها، أو بالضغط على بعضهم ليتنازل عن ملكية قناته، كما حدث مع نجيب ساويرس مالك قناة "أون تي في"، أو السيد البدوي مالك قنوات "الحياة".

لقد شهد عام 2017م تحديدًا أكبر عمليات استحواذ على قنوات ومواقع خاصة من قبل المخابرات العامة والحربية بشكل صريح، بدأت من خلال تحريك رجل الأعمال

أحمد "أبو هشيمة" كغطاء لها لشراء بعض القنوات ودمجها، تحت مظلة شركة إعلام المصريين، وكانت الخطوة التالية هي نزول ضباط جيش ومخابرات حاليين أو سابقين مثل طارق إسماعيل وياسر سليم ومحمد سمير وحتى عباس كامل شخصيًا إلى سوق الإعلام بتأسيس شركات إعلامية تابعة للمخابرات العامة أو الحربية لشراء منابر إعلامية قائمة أو إنشاء قنوات جديدة، مثل قنوات "دي إم سي" (والتي يشارك في ملكيتها بعض القيادات العسكرية على رأسهم عباس كامل)، والتي خصصت لها ميزانية ضخمة (مليار جنيه) لتكون المعبر الفعلي عن نظام السيسي في ظل شيخوخة قنوات "ماسبيرو".

وتابع الشعب المصري مناقلة الملكيات وعمليات الدمج لقنوات "النهار" و"سي بي سي" و"أون تي في"، وشراء شركة تواصل التابعة للمخابرات الحربية لشبكة قنوات "الحياة" من السيد البدوي بمبلغ 1.4 مليار جنيه، كما استحوذت شركة "فالكون" المملوكة للمخابرات الحربية على شبكة تليفزيون "العاصمة"، وسبق لها أنْ أسست إذاعة خاصة.

ومع بداية عام 2018م، تغيرت خريطة ملكية القنوات الخاصة في مصر بشكل شبه كلي بعد ظهور شركة "إيجي كابيتال" التابعة للمخابرات الحربية وشرائها لشركة إعلام المصريين من "أبو هشيمة"، وبذلك انتقلت لها ملكية الإعلام الخاص.



أداء الخدمات والمرافق العامة

في عهد السيسي



تأتي أهمية قطاعات الخدمات والمرافق العامة من كونها الأداة الحقيقية لمساعدة الاقتصاد في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة، وكذلك تيسير حياة الأفراد، ومساعدتهم في القيام بواجباتهم تجاه المجتمع، وكلما اعتمدت هذه القطاعات على بنى قوية كلما ساهمت على سرعة إنجاز مستهدفات التنمية، والعكس صحيح.

فالدول المتقدمة تمتاز بامتلاكها لقطاعات خدمية ومرافق عامة قوية، بغض النظر عن من يقوم بإنشائها أو إداراتها، ولكنها متوافرة وتؤدي دورها بكفاءة، وعلى العكس من ذلك الوضع في الدول النامية، ومن بينها مصر، وهو الأمر الذي تعكسه بيانات مؤشر

التنافسية العالمي، حيث حصلت مصر في تقرير عام 2017م/ 2018م على ترتيب 71 في مجال البنية التحتية، من بين 137 دولة شملها التقرير، وفي مجال الصحة والتعليم الأساسي حصلت مصر على الترتيب 87، وفي مجال التعليم العالي والتدريب حققت الترتيب 100، وفي الجاهزية التكنولوجية حققت الترتيب 94[1].

وفيما يلي نتناول بشيء من التفصيل أداء بعض القطاعات، ومظاهر الفشل بها في عهد السيسي.

أولًا- قطاع التعليم:



(1) منتدى دافوس العالمي، تقرير التنافسية 2017م/2018م: http://reports.weforum.org

الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج

القيمة بالمليار جنيه مصري

العام	2014م/ 2015م	2015م/ 2016م	2016م/ 2017م	2017م/ 2018م
	فعلي		متوقع	مستهدف
الناتج المحلي الإجمالي	2443	2708	2821	4107
الإنفاق على التعليم	92.2	97.3	103.9	106.5
نسبة الإنفاق من الناتج	3.7	3.5	3.6	2.5

المصدر: التقرير المالي الشهري لوزارة المالية المصرية، أكتوبر 2017م، ص1، والبيان التحليلي لموازنة 2017م/ 2018م، ص 102 .

على الرغم من أن أحد المؤشرات المهمة التي تلقى قبولاً في مناقشة قطاع التعليم، هو نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الأمر يقتضي أن يصاحب ذلك أن يكون هناك مردود حقيقي لهذا الإنفاق بغض النظر عن قيمته؛ لأن أي إنفاق مهما صغر ولا يحقق عائد، فهو إهدار للمال العام، وسوف يتضح لنا مدى نجاعة الإنفاق على التعليم من خلال الإشارة إلى مجموعة مختلفة من المؤشرات منها بطالة المتعلمين، ومدى ارتباط التعليم بالصناعة والبحث العلمي.

وإذا أخذنا المؤشر الأول وهو نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج، نجد أنه خلال الفترة 2015م/ 2016م – 2016م/ 2017م، قد تراوح ما بين 3.5% و3.7 %،

ولم يشهد تطورًا ملموسًا أو وجود طفرة، تواكب متطلبات التعليم بدولة في حاجة ماسة لمشروع تنمية حقيقي، بينما في عام 2017م/ 2018م فالبيانات تقديرية أو مستهدفة، وهي لا يعول عليها كثيرًا لأنه عادة ما يحدث عليها تعديل، ولكنها لا تختلف كثيرًا عن أداء باقي السنوات.

وفيما يتعلق بدور الإنفاق على التعليم في تخفيف حدة مشكلة البطالة نجد أن الإحصاءات الرسمية تظهر أن عدد العاطلين بمصر بنهاية يونيو 2017م قد بلغ 3.4 ملايين فرد، وأن نسبة المتعطلين من خريجي الجامعات تصل إلى 40.5%، كما أن نسبة العاطلين من حملة المؤهلات المتوسطة تزيد عن العاطلين من خريجي الجامعات، حيث تصل إلى 43.6%. وهو ما يعني عدم وجود ربط بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل، كما يضعف من العائد من الإنفاق على التعليم[1].

كما تبرهن بطالة خريجي المدارس الفنية من حملة المؤهلات المتوسطة على افتقاد هذه المدارس للقدرة على تخريج يد عاملة فنية ماهرة تناسب احتياجات سوق العمل، حيث إن هذه العمالة على وجه التحديد، مطلوبة في السوق المحلي وفي الأسواق الخارجية، ولكن التعليم في هذه المدارس يعتمد على الناحية النظرية ويفتقد التدريب العملي، مما لا يجعل من خريجي هذه المدارس على قدم المساواة في سوق العمل مع غيرهم، مما يتطلب من المؤسسات التي تقبل توظيفهم القيام بإعداد برامج تدريبية لهم قبل ممارستهم العمل الفعلي، أو قبولهم كمتدربين أولًا، ثم عاملين ثانيًا.

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي 2016م/2017م، ص 45.

ومن هنا نجد أن فترة وجود السيسي في السلطة، كرست لارتفاع واستمرار معدلات البطالة من ناحية، ومن ناحية أخرى، لم تعمل على تحسين واقع التعليم، كما استمرت في عهده فشل المؤسسات التعليمية في إعداد الخريجين لسوق العمل.

ولذلك وجدنا تقويم وضع مصر في مجال كفاءة سوق العمل في تقرير منتدى دافوس، متأخر جدًا، كالعادة، حيث جاء ترتيب مصر في المرتبة 134 من بين 137 دولة شملها المؤشر[1].

ومن السلبيات التي شهدها التعليم في عهد السيسي أن القطاع اتسم بالربحية ولم يعد رسالة، حيث دخلت القوات المسلحة لتنشأ مدارس دولية[2] وكليات جامعية، بل ورفضت الحكومة المصرية منحة يابانية لإنشاء مدارس حديثة لأبناء الفقراء، واشترطت أن تكون هذه المدارس برسوم، وهو ما دعا اليابان لوقف المنحة على الرغم من بناء المدارس، وأُجل المشروع خلال العام الدراسي 2017م/ 2018م إلى أجل غير مسمى.

ثانيًا: قطاع الصحة



(1) مصراوي، مصر تتقدم 15 مركزًا في مؤشر التنافسية وتحقق أفضل أداء في 5 سنوات، 27/ 9/ 2017م.

(2) المصري اليوم، المؤسسة العسكرية والتعليم الأجنبي الدولي، 28/ 9/ 2016م.

الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج

القيمة بالمليار جنيه مصري

العام	2014م/ 2015م	2015م/ 2016م	2016م/ 2017م	2017م/ 2018م
	فعلي		متوقع	مستهدف
الناتج المحلي الإجمالي	2443	2708	2821	4107
الإنفاق على الصحة	37.2	43.8	48.9	54.9
نسبة الإنفاق من الناتج	1.5	1.6	1.7	1.3

المصدر: التقرير المالي الشهري لوزارة المالية المصرية، أكتوبر 2017م، ص1، والبيان التحليلي لموازنة 2017م/ 2018م، ص 102 .

تظهر بيانات الجدول عاليه أن الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة شهد ارتفاعًا من 37.2 مليار جنيه في 2014م/ 2015م إلى 48.9 مليار جنيه في 2016م/ 2017م، ويستهدف أن ترتفع مخصصات قطاع الصحة إلى 54.9 مليار جنيه بنهاية يونيو 2018م .

وعلى الرغم من زيادة قيمة الإنفاق على قطاع الصحة خلال الفترة 2014م – 2018م، إلا أن هذه الزيادة لا تواكب الزيادة السكانية، كما أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي مازالت تشهد معدلات ضعيفة، فهي تتراوح ما بين 1.5٪ – 1.7٪ من 2014م – 2017م، ويتوقع أن تتراجع إلى 1.3٪ في نهاية يونيو 2018م، ولكن قد تبقى على نفس نسبة الأعوام السابقة، لأن قيمة الناتج المستهدف مبالغ فيها ولا تعبر عن الواقع .



وثمة حالة عجز لدى الحكومة في عهد السيسي تجاه الإنفاق على المستشفيات وإدارتها، وذلك حسب تصريحه هو شخصيًا، أثناء افتتاح مستشفى التأمين الصحي ببنها، حيث أقر بعجز الدولة عن تحمل تكاليف إنفاق تشغيل المستشفيات، ودعا مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في أداء هذا الدور[1]. ووفق ما نص عليه الدستور المصري، فإن من واجبات الدولة توفير الرعاية الصحية للمواطنين، سواء كان ذلك من خلال المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص، ولكن لابد أن تراعي هذه الخطوة تكلفة الخدمة الصحية التي تقدم للمواطنين في ظل تراجع الدخول الحقيقية خلال ما بعد الانقلاب العسكري، وبخاصة بعد تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016م، ووصول معدلات الفقر لنحو 30 % من السكان، وثمة مخاوف من عدم مراعاة الأبعاد الاجتماعية في ظل دخول القطاع الخاص الأجنبي لتقديم الخدمات الصحية، كما حدث من قبل دولة الإمارات بالسيطرة على عدد من المستشفيات الخاصة ومعامل التحاليل الشهيرة[2].

وبالرجوع إلى الإحصاءات الخاصة بقاعدة بيانات البنك الدولي، فقد وجد أن الأفراد في مصر يتحملون نسبة كبيرة من الإنفاق على الرعاية الصحية، حيث بلغت هذه

(1) بوابة الوفد، السيسي: الدولة لا تستطيع الإنفاق على تشغيل المستشفيات بكفاءة عالية، 2018/1/15م.

(2) مصر العربية، أبراج الإماراتية تهيمن على مؤسسات الصحة.. ولا عزاء للغلابة، 2016/1/26م.

النسبة 55.6٪ من حجم المنفق على الشخص في مجال الرعاية الصحية، وذلك في عام 2014م، ولكن في ضوء ما شهدته الأسعار من ارتفاع كبير، وبخاصة بعد تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016م، فإنه يتوقع أن ترتفع نسبة ما يتحمله الأفراد من دخولهم الخاصة للإنفاق على الرعاية الصحية. كما تفيد أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي بأن نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في عام 2014م ارتفع إلى 177.7 دولار بالأسعار الجارية، بعد أن كان بحدود 159.1 دولار، أي أن هناك ارتفاعًا بنحو 17 دولارًا للفرد الواحد، ولكن نظرًا لاعتماد قطاع الصحة في مصر على استيراد جزء لا يستهان به من العدد والآلات المستخدمة في الخدمات الصحية، وكذلك الأدوية، فإن نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية قد يتجاوز 200 دولار بعد أن تجاوز معدل التضخم 35٪ في أغسطس 2017م.

ومن المؤشرات الصحية السلبية التي شهدها قطاع الصحة، وفق ما أوردته قاعدة بيانات البنك الدولي، فإن مؤشر انتشار سوء التغذية كنسبة من عدد السكان، وصل إلى 4.5٪ في 2014م، أي نحو 4 ملايين مواطن يعانون انتشار سوء التغذية، باعتبار أن عدد سكان مصر في ذلك العام بلغ 86.7 مليون نسمة[1]. وبعد عام 2014م ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير، وعلى رأس قائمة السلع التي شهدت ارتفاعًا في الأسعار السلع الغذائية، وبلا شك أنه بعد أن شهدت أسعار الطعام والشراب ارتفاعًا وصل لأكثر من 50٪، فإنه في عام 2018م اتسعت رقعة شريحة السكان الذين يعانون انتشار سوء التغذية[2].

(1) وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أكتوبر 2017م، ص 2.

(2) قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات قطاع الصحة: https://data.albankaldawli.org/

قانون التأمين الصحي



في ديسمبر 2017م، اعتمد مجلس النواب بمصر، قانون التأمين الصحي، وهو الأمر الذي أثار مخاوف العديد من المعنيين بالشأن العام، حيث سيكون هناك شرائح كبيرة لا تغطيها الخدمة الصحية، فالقانون يعتمد بشكل رئيسي على العاملين الذين تتوافر لهم خدمة التأمين الاجتماعي، ولديه اشتراك في خدمة التأمين الصحي، وهو ما لا يتوافر لدى قطاع كبير من المواطنين في مصر، حيث يعمل بقطاع الزراعة نحو 20 % من قوة العمل، أي ما يعادل 5.8 ملايين عامل، وهؤلاء جميعهم بدون تأمين اجتماعي أو صحي، فضلاً عن العمالة المنتشرة في القطاع غير المنظم في باقي قطاعات النشاط الاقتصادي بدون القطاع الزراعي.

وبالإضافة إلى المسالب الاقتصادية والاجتماعية، فإن هناك مآخذ دستورية، أوردها خطاب لقسم التشريع بمجلس الدولة، تؤهل القانون للطعن عليه، منها أن القانون استثنى أعضاء القوات المسلحة، وقصر الخدمة على أصحاب الاشتراكات، وكذلك نص القانون على التدرج في تقديم خدمة التأمين الصحي، وجعل خدمة التأمين الصحي للعاملين بالخارج اختيارية، وكل ذلك يخالف الدستور الذي يلزم الدولة بإقامة

نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين من دون تدرّج في التطبيق، وأن يكون الجميع على قدم المساواة في الاستفادة من نظام التأمين الصحي من دون تمييز[1] .

ثالثًا: قطاع الإسكان



يعد قطاع الإسكان من القطاعات الكاشفة لعجز أداء الحكومات بعهد السيسي، إذ تبنى في حملته الانتخابية مشروع إنشاء مليون وحدة سكنية لمحدودي الدخل، ومثل هذا الوعد مقياس للأداء، إذ كان يفترض أن يتم إنجاز 250 ألف وحدة سنويًا في المتوسط، خلال فترة رئاسته للجمهورية. ولكن المشروع شهد تعثرًا في تنفيذه منذ الإعلان عن التعاقد مع أحد الشركات بمؤتمر شرم الشيخ في مارس 2015م، بسبب عجز الشركة المتعاقدة عن توفير التمويل ورغبتها في الحصول على التمويل الخاص بالمشروع من البنوك المصرية[2] .

(1) العربي الجديد، انعدام الدستورية يلاحق قانون التأمين الصحي الجديد في مصر، 2017/12/22م.

(2) مصراوي، كيف تحول مشروع المليون وحدة سكنية إلى 13 ألف فقط، 1/1/2016م.



وثمة اختلاف بين تقديرات حجم الطلب على الإسكان في مصر، فبينما يحددها مصطفى مدبولي وزير الإسكان بنحو 500 ألف وحدة سكنية سنويًا[1]، تذهب بعض التقديرات إلى أنها بحدود 870 ألف وحدة سكنية[2]، بل تصل أعلى التقديرات إلى مليون وحدة سكنية، وإذا ما أخذنا بأقل التقديرات، وهو 500 ألف وحدة سكنية، فإن ما يتم إنجازه من قبل الحكومة يصل إلى نحو 15 % فقط، والباقي يقوم بإنجازه القطاع الخاص، وفي كل الأحوال لا يتم إنجاز الوحدات السكنية التي تلبي الطلب على الإسكان في مصر، وذلك بسبب أن النسبة الكبيرة من هذا الطلب تخص محدودي الدخل والإسكان الاقتصادي أو الاجتماعي، وهي شرائح لا تقوى على توفير التمويل اللازم للحصول على وحدات سكانية بنظام التمليك؛ لذلك تتفاقم قضية الإسكان في مصر.

ومن هنا جاءت بيانات إحصاء 2017م صادمة فيما يتعلق بالسكن غير اللائق عبر المقابر والمراكب النهرية، أو وجود أسرة كاملة في حجرة، أو وجود أكثر من أسرة في وحدة سكنية واحدة، ونشير فيما يلي إلى ما جاء ببيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بهذا الخصوص في تعداد 2017م.

(1) الأهرام، وزير الإسكان في "ندوة الإهرام": انفراج أزمة الإسكان خلال 4 سنوات، 13/ 9/ 2017م.

(2) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، سياسة الإسكان في مصر، الطبعة الأولى 2014، ص 10 و11.

نوع السكن	عدد الأسر	عدد الأفراد
دكان	21658	77732
كشك، أو عشة، أو عربية ثابتة	13572	51851
حوش أو مدفن	660	2362
عوامة	27	115
حجرة أو أكثر في وحدة سكنية	306819	2238758
حجرة مستقلة أو أكثر	1501049	5913077
الإجمالي	1843785	8283895

المصدر: تم جمع البيانات بواسطة الباحث من الإحصاءات الخاصة بتعداد 2017م، المنشور على موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

وكما هو واضح من بيانات الجدول عاليه، نجد أن نحو 1.8 مليون أسرة في مصر يعيشون في سكن غير ملائم، وتضم هذه الأسر نحو 8.2 ملايين نسمة . وحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي ينص في مادته رقم 25 على أن: "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته"؛ فإن السكن بأنواعه

في حالة تشغيل سد النهضة ستكون مصر في مشكلة مائية كبيرة، وقد تدخل مصر حيز الفقر المدقع للمياه، حيث سيتدنى نصيب الفرد لأقل من 500 متر مكعب من المياه سنويًا، وخطر تراجع نصيب مصر من مياه النيل يتهدد مصر خلال 2018م، وستكون تكلفته الاقتصادية عالية، في ظل الحلول المطروحة من قبل الحكومة، والمتمثلة في قيام الجيش بإنشاء أكبر محطة لتحلية المياه

المذكورة في الجدول لا تتوافر فيه الشروط اللازمة لنحو 8.2 ملايين إنسان. وإن كانت أزمة هؤلاء المواطنين ممتدة منذ سنوات، وهي نتيجة لتراكمات سابقة، إلا أنّ غالبية هؤلاء لا يحظون باهتمام الدولة والحصول على وحدة سكنية في المشروعات التي يتم الإعلان عنها عبر مؤسسات الدولة المختلفة، لسوء أوضاعهم المادية، فضلاً عن أنّ سياسة الدولة في الإسكان تعتمد على مخاطبة الأغنياء والعاملين بالخارج، من خلال طرح الأراضي، والوحدات السكانية بمستوى فوق المتوسط، بينما الإسكان الاقتصادي والاجتماعي، فهو خارج اهتمام الدولة، وإن تم فبأعداد محدودة.

وتُظهر بيانات الموازنة العامة للدولة لعام 2017م/ 2018م أن هناك تراجعًا في مخصصات دعم إسكان محدودي الدخل، وقُدّر هذا الدعم في عام 2013/ 2014م بنحو 82 مليون جنيه فقط لا غير، وانتفى تمامًا في العام التالي، ثم قفزت مخصصات هذا الدعم إلى 2 مليار جنيه في عام 2015م/ 2016م، وتراجع في العام الذي يليه إلى 1.5 مليار دولار، بينما خلت موازنة عام 2017م/ 2018م من أي مخصصات لإسكان محدودي الدخل[1].

(1) البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2017م/ 2018م، ص 40.

رابعًا: مياه الشرب والصرف الصحي



بنهاية العام المالي 2016م/ 2017م تراجعت الاستثمارات العامة في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، لتبلغ 14.4 مليار جنيه، مقارنة بـ 16.5 مليار جنيه في 2015م/ 2016م، وبذلك بلغت نسبة تراجع الاستثمارات بالقطاع 12.5٪، لتتراجع نسبة الاستثمارات بالقطاع من إجمالي الاستثمارات العامة إلى 2.8٪ بعد أن كانت 4.1٪ في عام 2015م/ 2016م[1].

ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن عدد الأفراد الذي يستفيدون من الشبكة العامة لمياه الشرب يبلغ 91.7 مليون نسمة، وبما يمثل 96.7٪ من عدد السكان[2]، ولكن العبرة ليست في وصول شبكة مياه الشرب إلى هذه النسبة الكبيرة من السكان، ولكن العبرة بمدى توافر المياه، فوجود الشبكة في حد ذاته شيء جيد ومهم، ولكن الأهم من ذلك أن يصاحب توفر الشبكة وجود المياه بصفة دائمة، وهو ما تفتقده مناطق كثيرة من السكان، وبخاصة خلال سنوات ما بعد الانقلاب العسكري، وليس ذلك تجنيًا على حكومات ما بعد الانقلاب العسكري، ولكنها شهادة وزير الري محمد عبد العاطي،

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي 2016م/2017م، ص 94.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017م، ص 158.



بأن المياه تنقطع عن منزله لفترة تصل إلى ثلاثة أيام، ويقوم بتخزينها في جراكن[1].

وقد قدر حجم الطلب على المياه في مصر لعام 2017م بنحو 79 مليار متر مكعب من المياه، وذلك وفق ما أوردته دراسة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعنوان "الموارد المائية وترشيد استخدامها في مصر"، ويتاح لمصر عبر نهر النيل 55 مليار متر مكعب، ويتم استكمال الاحتياجات المائية من المياه الجوفية وإعادة معالجة المياه، ولكن مع ارتفاع عدد السكان وثبات حصة مصر من مياه النيل، وصل نصيب الفرد من المياه إلى 600 متر مكعب سنويًا، وهو أدنى من حد الفقر المائي المقدر عالميًا بنحو ألف متر مكعب.

وفي حالة تشغيل سد النهضة ستكون مصر في مشكلة مائية كبيرة، وقد تدخل مصر حيز الفقر المدقع للمياه، حيث سيتدنى نصيب الفرد لأقل من 500 متر مكعب من المياه سنويًا، وخطر تراجع نصيب مصر من مياه النيل يتهدد مصر خلال 2018م، وستكون تكلفته الاقتصادية عالية، في ظل الحلول المطروحة من قبل الحكومة، والمتمثلة في قيام الجيش بإنشاء أكبر محطة لتحلية المياه[2].

(1) مصراوي، عمرو أديب: تصريحات وزير الري عن انقطاع المياه بمنزله تشويه لصورة مصر، 2018/1/11م.

(2) عبد الحافظ الصاوي، مصر أسيرة مشكلاتها الاقتصادية في 2018م، الجزيرة نت، 2017/12/11م.

وثمة سياسة جديدة اتبعتها حكومات ما بعد الانقلاب العسكري، وهي تقديم السلع والخدمات لأفراد الشعب بأسعارها الحقيقية دون أي صورة من صور الدعم، في حين أغفلت جانبًا مهمًا وهو أن طرف المعادلة الآخر – والذي لا يتحقق – هو أن من حق الأفراد أن يحصلوا على أجور حقيقية، يراعى فيها تكاليف المعيشة، وكذلك أن تكون معدلات الزيادة السنوية بها أعلى من معدلات التضخم. وعلى صعيد خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، فقد تم زيادتها أكثر من مرة منذ انقلاب 2013م، وكانت آخر هذه الزيادات في أغسطس 2017م، وذلك وفق الجدول التالي.



سعر المتر المكعب لمياه الشرب للأغراض المنزلية في مصر

المبالغ بالقرش

الشريحة بالمتر المكعب	السعر القديم	السعر الجديد	نسبة الزيادة
0 - 10	30 قرش	45 قرش	50%
11 - 20	70	120	71.4%
21 - 30	155	165	6.4%

وإذا زاد استهلاك المياه إلى حد 40 متر مكعب فتحسب التكلفة على أساس 200 قرش للمتر، وإذا زادت عن 40 متر مكعب تصل التكلفة إلى 215 قرشًا للمتر.

أما الأغراض التجارية فقد تم زيادتها على شريحتين من 200 قرش للمتر المكعب إلى 240 قرشًا، ومن 285 قرشًا إلى 355 قرشًا.

وبخصوص رسوم الصرف الصحي فتحسب كنسبة من استهلاك المياه، وتم رفع هذه النسبة من 57 % إلى 63 %[1].

أما عن خدمات الصرف الصحي، فقد أظهرت بيانات تعداد 2017م أن 54.06 % من سكان مصر يستفيدون من خدمة الشبكة العامة للصرف الصحي، بينما من يستفيد من الشبكة الأهلية للصرف الصحي من السكان فنحو 11.7 %، أما من يستخدمون "الترنش" لخدمة الصرف الصحي فتصل نسبتهم من السكان 33.5 %، ومن يلجؤون

(1) مصراوي، 8 أسئلة عن زيادة أسعار مياه الشرب، 2017/8/4م.

للأرض الفضاء فنسبتهم تصل إلى 0.35 %، ومن يستخدمون مصادر أخرى نسبهم 0.17 %[1].

وفي الوقت الذي تغطي فيه خدمات الصرف الصحي 83 % من مدن مصر، فإن نصيب الريف يتراجع بشكل كبير من حيث خدمات الصرف الصحي، التي تغطي فقط نسبة 15 % من قرى مصر، وتراهن استراتيجية الدولة على وصول خدمات الصرف الصحي للريف المصري بحلول 2037م، ولكن ثمة تحديات تواجه قيام الحكومة بتوصيل خدمات الصرف الصحي لجميع المناطق بالحضر والريف، منها التحديات التمويلية، وكذلك الفجوة التمويلية بين الإيرادات والمصروفات الخاصة بالشبكة العامة لصرف الصحي[2].

ويلاحظ أن أداء السيسي في مجال الخدمات العامة مرهون بمفهوم جديد، وهو غياب الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بل وتخليها عن القيام بدورها تجاه أفرادها، من تقديم الخدمات باعتبارها جزءًا غير أصيل من رسالتها، وأنها عمل تجاري يدر الربح على الدولة. فكثيرًا ما حمّل الشعب أسباب التقصير الخاصة بتراجع الخدمات العامة، تارة بالحديث عن الزيادة السكانية، والتهامها ثمار التنمية، وتارة أخرى بنقص التمويل، وتارة بحصول الأفراد على زيادات متتالية في رواتبهم.



(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصدر سابق، ص 158.

(2) الإسكان: الصرف الصحي يصل إلى 19 % من قرى مصر.. و 15 % تبدأ في الخدمة، الأهرام، 2017/4/20م.



- عُنوِنَ بهذا العنوان؛ لأنَ هذا المسمى "الكتاب الأسود" أصبح الاسم المتوافق عليه دوليًا لهذه النوعية من الكتب التي تتناول فضح الأنظمة العميلة أو الفاشلة أو الفاسدة أو التي ارتكبت مذابح ضد شعبها.
- يأتي بعشرات الأدلة والبراهين التي تؤكد فشل الانقلاب في إدارة كافة ملفات الدولة المصرية.
- يقدم كشف حساب ولائحة اتهام بطريقة منهجية وبأدلة علمية تستخلص النتائج الكارثية التي أوصلتنا إليها إدارة اغتصبت السلطة وانفردت بها على مدار أكثر من أربع سنوات.
- يمثل أبلغ رد على كل ادعاءات منظومة الانقلاب الكاذبة والزائفة حول احترامها للدستور أو حقوق الإنسان.
- يُعبر ما يقدمه هذا الكتاب عن أسوء حال وصل إليها الإنسان في مصر وأحط شأن يتعلق بالمواطن والمواطنة.
- دعوة إلى كل فرد أو مواطن من شعب مصر بأن يقوم بواجبه في مواجهة تخريب هذا النظام المتعمد وظلمه الغاشم، وسياساته الفاشية والفاسدة.



parliament-egy.org
egyparliament25@gmail.com
@egyptparliament1
@egyptparliament1

البرلمان المصري بالخارج
EGYPT PARLIAMENT ABROAD
E. P. A